الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي – تبسة–
كلية العلوم الدقيقة و علوم الطبيعة و الحياة
قسم علوم الأرض والكون

مذكـــــــــرة ماستـــــــــر

ميدان : علوم الأرض والكون

الشعبة: جغرافيا و تهيئة الإقليم

تخصص: تهيئة حضرية

العنـــــــــوان

السكن العشوائي وأثره على النمو الحضري
مدينة تبسة نموذجا

من إعداد الطلبة

– زهية سماعل

– زوهير ساسي

– عبير فارح

أمام لجنة المناقشة

– مريخي ياسين	أستاذ مساعد أ	رئيسا	جامعة العربي التبسي
– جبنون إبراهيم	أستاذ مساعد أ	ممتحنا	جامعة العربي التبسي
– بولمعيز حسين	أستاذ مساعد أ	مقررا	جامعة العربي التبسي

تاريخ المناقشة:2018/06/18

السنة الجامعية: 2018/2017

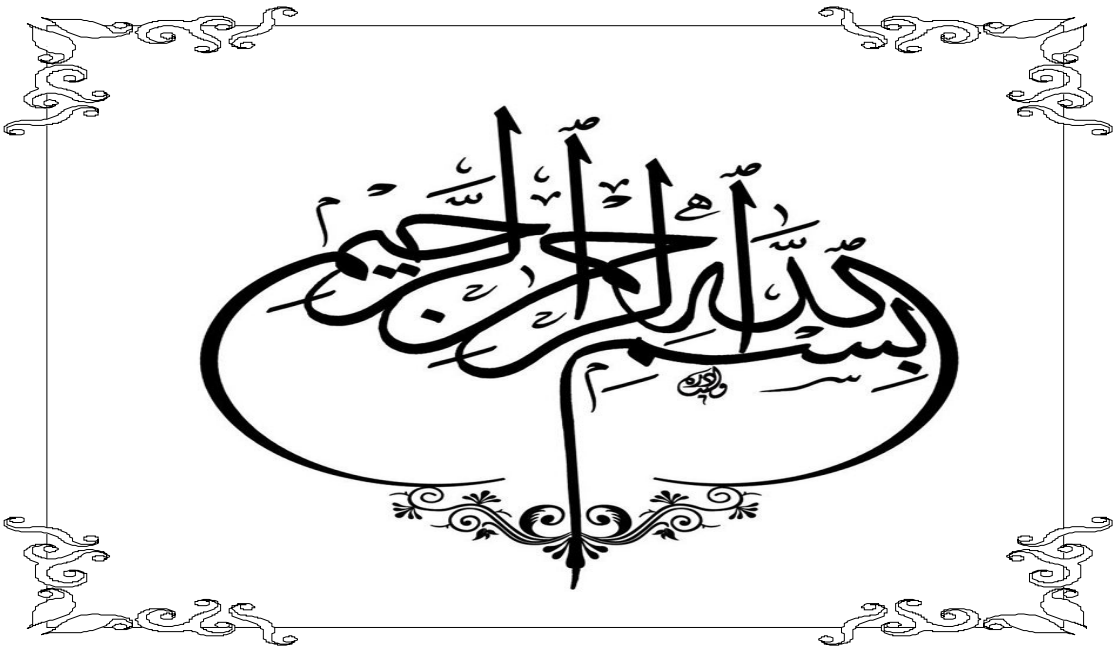
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

لا يشكر الله من لا يشكر الناس

نشكر الله عزوجل ونحمده حمدا كثيرا أن من علينا كل المنن،

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ االمشرف "بولمعيز حسين" الذي لم يبخل علينا بالوقت والجهد فله منا كل الشكر،

الى كل من ساهم من قيرب أو من بعيد في انجاز العمل،

الى كل أساتذتنا الكرام، والطقم الاداري للكلية،

وإلى أعضاء لجنة المناقشة على الوقت الذي خصصوه لهذا المذكرة وكل الاقتراحات التي قدموها لنا

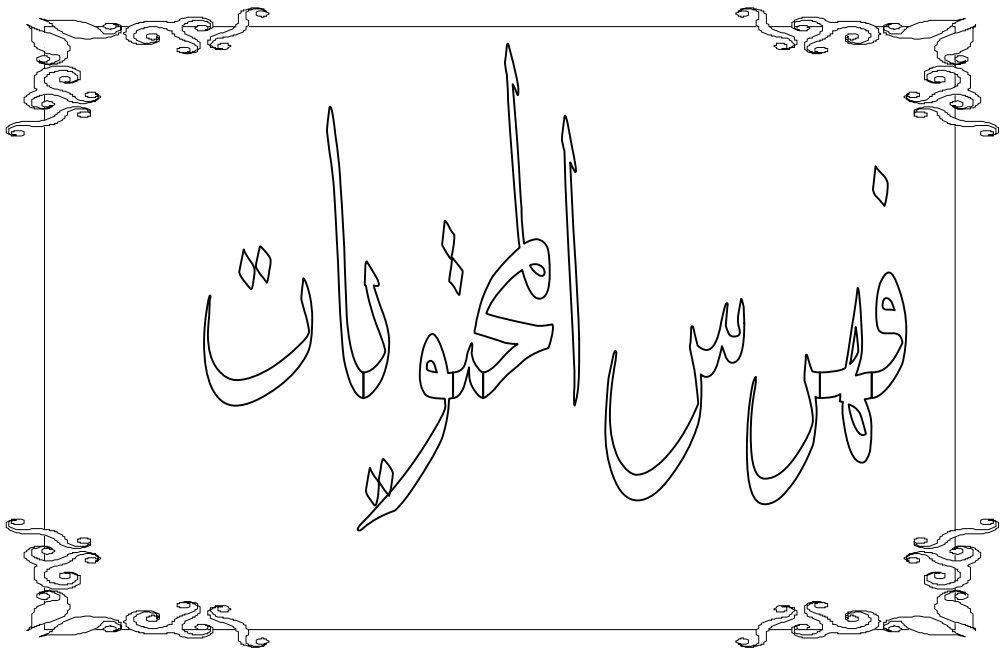
فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	–
الإهداء	–
الفهرس	I
فهرس الخرائط	VII
فهرس الجداول	IX
فهرس الأشكال والصور	IXX
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الاطار النظري	
تمهيد	**2**
المبحث الاول: مفاهيم حول المدينة والسكن العشوائي	**3**
1. نشأة المدينة وتطورها	**3**
1. 1. تعريف المدينة	**3**
1. 2. أشكال نمو المدن	**4**
1. 3. مشاكل المدن	**5**
2. مفهوم السكن العشوائي	**6**
3. تاريخ ظهور السكن العشوائي	**8**
4. أسباب ظهور السكن العشوائي	**8**
4. 1. الاقصاء الاجتماعي	**8**
4. 2. الصراعات الاجتماعية	**9**
4. 3. انتشار الفقر وتبعاته	**9**
4.4. أسباب مرتبطة بالسياسة	**9**
4. 5. الهجرة من الريف الى المدن	**9**
4. 6. الاقتصاديات الخفية	**9**
5. أساليب معالجة السكن العشوائي	**10**
5. 1. ازالة أحياء العشوائيات بشكل كامل	**10**
5. 2. تطوير العشوائيات	**11**

5. 3. اعادة التوطين	**11**
5. 4. السكن العام	**11**
المبحث الثاني: السكن العشوائي كظاهرة عالمية	**12**
1. العشوائيات في مختلف الدول العربية	**12**
1. 1. مصر	**12**
1. 2. السعودية	**13**
1. 3. المغرب	**13**
2. أنواع المناطق العشوائي	**14**
2. 1. مناطق السكن العشوائي داخل المدن	**14**
2. 2. مناطق السكن العشوائي خارج المدن	**14**
2. 3. مناطق السكن العشوائي التجمعي	**15**
3. التأثيرات السلبية لانتشار السكن العشوائي	**15**
3. 1. تأثير البنايات العشوائية على البيئة	**15**
3. 2. تأثير البنايات العشوائية على الجانب الزراعي والسياحي	**17**
3. 3. تأثير البنايات العشوائية على المشهد العمراني	**18**
3. 4. تأثير البنايات العشوائية على البيئة الاجتماعية	**18**
4. أساليب معالجة السكن العشوائي	**18**
4. 1. ازالة الأحياء العشوائية	**19**
4. 2. الارتقاء وتحسين الأحياء العشوائية	**19**
4. 3. توفير بدائل لسكان الأحياء العشوائية	**20**
المبحث الثالث: السكن العشوائي في الجزائر	**21**
1. واقع السكن العشوائي في الجزائر	**21**
2. اسباب نشأة السكن العشوائي في الجزائر	**25**
2. 1. الهجرة والنزوح الريفي	**25**
2. 2. الزيادة الطبيعية والنمو الديمغرافي الكبيرين	**25**
2. 3. عامل الصناعة	**26**
2. 4. عامل أزمة السكن	**27**

2. 5. الترقية الادارية والتنموية	**27**
2. 6. الوضعية العقارية المعقدة	**28**
3. الحلول المقترحة للحد من ظاهرة السكن العشوائي	**28**
المبحث الرابع: النمو الحضري	**29**
1. مفهوم النمو الحضري	**29**
2. تعريف النمو الحضري	**29**
3. أسباب النمو الحضري	**30**
3. 1. الزيادة الطبيعة	**30**
3. 2. الهجرة	**30**
4. أشكال النمو الحضري	**31**
4. 1. استمرارية النمو العمراني وامتداده أو تقطعه	**31**
4. 2. استمرارية النمو العمراني	**31**
خلاصة الفصل الاول	
الفصل الثاني: مدينة تبسة دراسة جغرافية عامة	
تمهيد	**35**
المبحث الاول:	**36**
1. الموقع الجغرافي	**36**
2. الموقع الاداري	**37**
3. أهمية موقع مدينة تبسة	**39**
4. موضع مدينة تبسة	**40**
5. التضاريس	**41**
5. 1. الجبال	**41**
5. 2. السهول	**42**
5. 3.الانحدارات	**42**
6. التركيب الصخري لمدينة تبسة	**46**
7. المناخ	**50**

8. التشكيلة الهيدروغرافية	**56**
9. الغطاء النباتي	**57**
المبحث الثاني: الدراسة البشرية لمدينة تبسة	**58**
1. التوزيع السكاني	**58**
1. 1. مرحلة ما قبل الاستقلال	**58**
1. 2. مرحلة ما بعد الاستقلال	**58**
2. توزيع السكان وكثافتهم	**60**
3. التراكيب النوعية والعمرية	**64**
3. 1. البنية النوعية	**64**
3. 2. البنية العمرية	**65**
4. التركيب العمري	**67**
5. التراكيب الاقتصادية	**68**
5. 1. السكان الناشطون	**68**
5. 2. السكان غير الناشطون	**69**
5. 3. البطالة	**70**
5. 4. توزيع السكان حسب النشاط	**70**
6. البنية التعليمة	**73**
6. 1. الاميون	**74**
6. 2. مستوى التعليم الابتدائي	**75**
6. 3. مستوى التعليم المتوسط	**75**
6. 4. مستوى التعليم الثانوي	**76**
6. 5. التعليم الجامعي	**77**
7. التجهيزات والهياكل القاعدية	**78**
7. 1. التجهيزات	**78**
7. 2. الهياكل القاعدية	**82**
المبحث الثالث: الدراسة العمرانية	**88**

1. تاريخ ونشأة مدينة تبسة	**88**
2. مراحل التوسع العمراني	**90**
3. ادوات التهيئة والتعمير	**95**
4. واقع الحضيرة السكنية	**97**
4. 1. الكثافة السكانية عبر القطاعات	**97**
4. 2. توزيع السكن حسب النوع	**98**
4. 3. معدل اشغال المسكن	**100**
4. 4. معدل اشغال المسكن والغرفة	**101**
خلاصة الفصل الثاني	**102**
الفصل الثالث: السكن العشوائي وأثره على النمو الحضري لمدينة تبسة	
تمهيد	**104**
المبحث الاول: واقع السكن العشوائي بمدينة تبسة	**105**
1. اسباب وعوامل نشأة السكن العشوائي	**106**
1. 1. ازدياد عدد السكان وقلة السكن	**106**
1. 2. الهجرة والنزوح الريفي	**108**
2. الخصائص العمرانية للسكن العمراني	**111**
2. 1. الطبيعة القانونية لعقار السكن العشوائي	**111**
2. 2. الحالة الانشائية للسكن العشوائي	**113**
المبحث الثاني: تأثير السكن العشوائي على النمو الحضري لمدينة تبسة	**115**
1. الانتشار المكاني للسكن العشوائي	**115**
1. 1. السكن العشوائي داخل المدينة وفي محيطها	**117**
1. 2. السكن العشوائي خارج المدينة	**117**
2. الخصائص العمرانية للسكن العشوائي	**118**
2. 1. أنماط السكن العشوائي	**120**
2. 2. تأثير السكن العشوائي على التوسع الحضري	**121**
المبحث الثالث: اقتراحات	**122**

خاتمة عامة	**129**
قائمة المراجع	**131**

فهرس المحتويات

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
1	تطور الولايات بالجزائر	27
2	الموقع الجغرافي لمدينة تبسة	37
3	خريطة الموضع لمدينة تبسة	38
4	الموقع الاداري لمدينة تبسة	39
5	موضع مدينة تبسة	41
6	تضاريس مدينة تبسة	42
7	توزيع الانحدارات	43
8	ارتفاعات مدينة تبسة	46
9	التشكيلات الجيولوجية لموضع مدينة تبسة	48
10	صلاحية الاراضي الخاصة للتمعير لبلدية تبسة	49
11	القطاعات العمرانية	60
12	توزيع السكان وكثافتهم	61
13	توزيع السكان وكثافتهم على شكل فئات	62
14	توزيع مؤسسات التعليم الابتدائي	75
15	توزيع مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي	76
16	توزيع مؤسسات التعليم الثانوي	77
17	موقع الجامعة	78
18	أهم محاور الطرق	84
19	شبكة الشوارع والطرق الرئيسية	85
20	امتداد العمران نحو المناطق الجبلية	91
21	اتجهات الأودية المسبة للفييضانات	92
22	التطور العمراني	93
23	منطقة التوسع العمراني بولحاف الدير	95
24	توزيع معدلات اشغال المسكن	101
25	التطور العمراني لمدينة تبسة	108
26	الهجرة الوافدة	110
27	مناطق انتشار السكن العشوائي	111

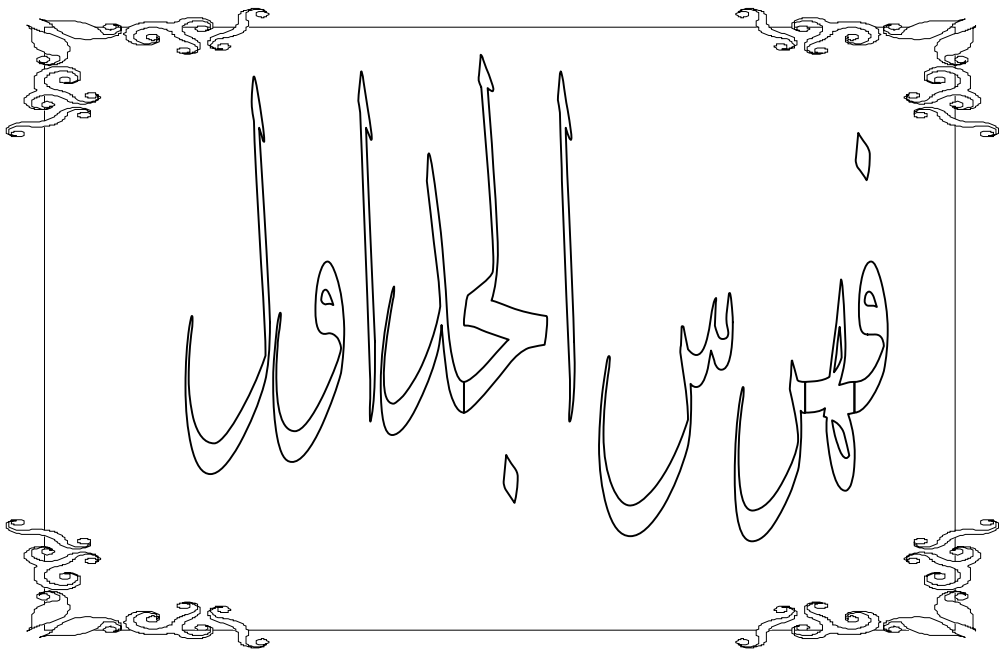
فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الزيادة الديمغرافية للسكان الجزائريون و السكان الاوروبيون بين 1926و 1960	25
2	تطور عدد السكان بالجزائر بالالف بين 1962-2008	26
3	توزيع الانحدرات بمدينة تبسة	43
4	تغيرات درجة الحرارة على مدار السنة-بمدينة تبسة-	51
5	تطور معدلات الحرارة و التساقط(1972-2008) بمدينة تبسة	52
6	المتوسطات الشهرية لدرجة الحرارة و كمية تساقط الامطار طول اشهر السنة لمدينة تبسة (1972-2008)	53
7	التوزيع الفصلي للحرارة و التساقط بمدينة تبسة-(1972-200)	54
8	اتجاه الرياح و تكرار هبوبها في مدينة تبسة	56
9	تطور معدلات نمو سكان مدينة تبسة (1966-2008)	59
10	توزيع السكان و كثافتهم عبر القطاعات العمرانية سنتي 2008-2015	61
11	توزيع التجمعات الحضرية لمدينة تبسة	63
12	توزيع السكان حسب الفئات و البنية النوعية	64
13	التركيب العمري للسكان	65
14	توزيع الاسر العادية و الجماعية حسب بلدية و جسب بلدية الاقامة و التشتت ومتوسط حجم الاسر	67
15	توزيع سكان الناشطين و نسبة النشاطفي بلدية تبسة سنة 2008	68
16	توزيع سكان الناشكين و غير الناشطين في بلدية تبسة سنة 2008	69
17	معدل البطالة في بلدية تبسة لسنة 2008	70
18	تطور توزيع السكان العاملين حسب فروع النشاط الاقتصادي في بلدية تبسة 2008	70
19	التركيبة النسبية لسكان (6سنوات فاكثر) حسب مستوى التعليمي في بلدية تبسة 2008	73
20	تغطية المساكن الشغولة بشبكات المرافق	86
21	توزيع الكثافة السكانية عبر القطاعات العمرانية	98
22	توزيع السكن حسب النوع عبر القطاعات العمرانية	99
23	توزيع معدلات اشغال المسكن و الغرفة عبر القطاعات العمرانية بمدينة تبسة	102
24	مراحل تطور السكان و معدلات النمو بين (1870-2016)	106
25	مدينة تبسة الوافدون من و الى بلديات تبسة لسنة 2016	109

26	توزيع السكنات العشوائية حسب الاحياء في بلدية تبسة	116
27	توزع السكنات العشوائية	122
28	اقراح التوسع العمراني	124

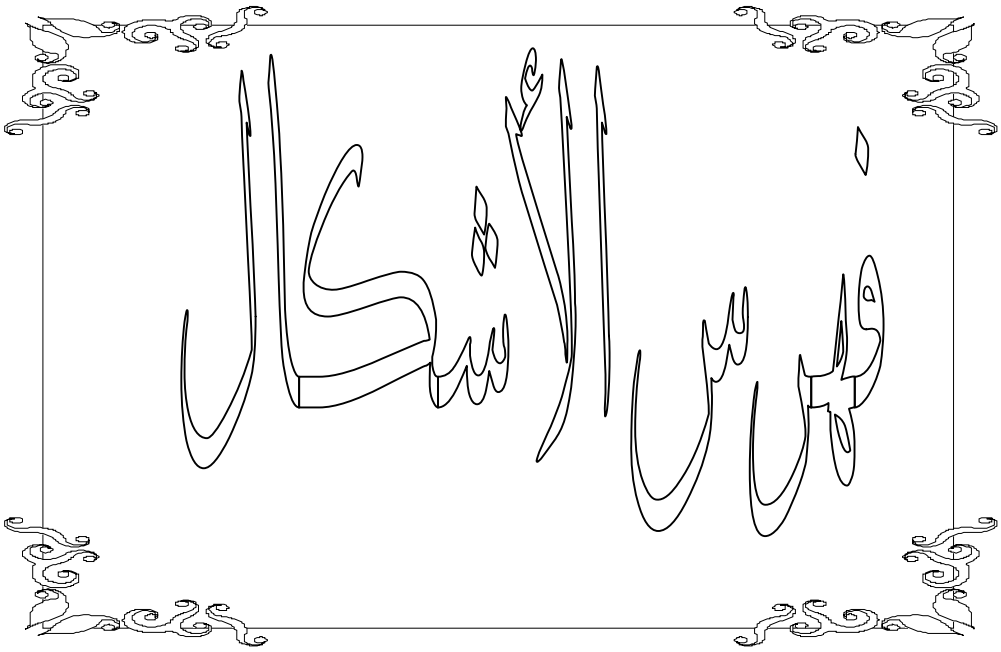
فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	توزيع فئات الانحدرات في مدينة تبسة حسب المساحة	45
2	التركيب الجيولوجي لمدينة تبسة	47
3	اشكالية الفيضانات بمدينة تبسة	50
4	تغيرات درجة الحرارة على مدار السنة –مدينة تبسة	52
5	تغير كمية التساقط 1972-2008)	53
6	**المنحنى الحراري –المطري غوسن لمدينة تبسة**	54
7	وردة الرياح لمدينة تبسة	55
8	حركة الرياح حسب تجميع الابنية	56
9	عدد السكان حسب التجمعات الحضرية	63
10	الهرم السكاني لبلدية تبسة 2008	64
11	التركيب العمري للسكان	66
12	توزيع المكاني للاسر	67
13	نوزيع سكان الناشطين و غير الناشطين في بلدية تبسةسنة 2008	69
14	تطور توزيع السكان العاملين حسب فروع النشاط الاقتصادي سنة 2008	71
15	التطور العمراني لمدينة تبسة(1846-2013)	93
16	توزيع السكن الفردي و الجماعي	99
17	توزيع الكثافة السكانية	100
18	تعداد السكان من سنة 1870الى غاية 2008	107
19	معدل نمو السكان من سنة 1870الى غاية 2016	107
20	عدد السكان/الكثافة السكانية/المساحة	115

الرقم	عنوان الصورة	الصفحة
1	بناء عشوائي بحي الناصر	22
2	بناء عشوائي بحي المنشر	23
3	بناء عشوائي بحي الخامسة	23
4	بناء عشوائي بحي بن الشرقي	24
5	بناء عشوائي بحي بوذراع صالح	24
6	بناء عشوائي بأرض فلاحية	112
7	مشاكل البناء عشوائي	114

الملخص:

تعاني العديد من مدن العالم النامي على اختلاف حجمها، من مشاكل مختلفة و متعددة لعل من أهمها مشكلة انتشار السكنات العشوائية أو ما يسمى بالفوضوية. هذه الظاهرة التي لم تعد تقتصر على المدن الكبرى والعواصم فقط، بل أخذت في الانتشار في المدن المتوسطة والصغيرة، على اختلاف موقعها الجغرافي ووظيفتها. بغية الوقوف على العوامل والأسباب التي جعلت من ظاهرة السكن العشوائي تنتشر في المدن الداخلية للوطن وخصوصا التاريخية و الحدودية منها، جاءت هذه الدراسة التي ركزت على مدينة تبسة، والتي تصنف كمدينة كبرى ذات موقع جغرافي هام كونها تقع على الحدود الجزائرية التونسية، وضمن نطاق الهضاب العليا بالشمال الشرقي للوطن. تهدف الدراسة إلى إبراز مدى تأثير السكن العشوائي على النمو الحضري للمدينة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية تقديم مختلف الاقتراحات المتعلقة بأساليب معالجة هذه المشكلة العمرانية وفقا لخصائص السكن العشوائي في المدينة، وذلك في ظل التنمية العمرانية المستدامة.

الكلمات المفتاحية:

السكن العشوائي– المدينة – النمو الحضري – أساليب المعالجة – تبسة.

Résumé

De nombreuses villes du monde en développement souffrent de problèmes différents, le plus importants étant peut-être le problème de la propagation de l'habitat spontané ou informel. Ce phénomène, qui a été limité au cours des dernières années, aux grandes villes et capitales, mais avec l'évolution de la vie humaine à tous les niveaux, ce phénomène a pris de L importance forte dans les différents types de villes moyennes et petites, mais aussi il touche les villes intérieures et limitrophes. Afin d'identifier les facteurs et les raisons pour lesquelles le phénomène de l'habitat insalubre Seondanne ce cours,lette etude qui met l accent sur la ville de tebessa en tant que ville mogenne interieure et qui est situee a la fvontiere Alger – tunisienne a pour obje'ctif . L'étude a pour objectif d'étudié la dynamique de l'habitat spontané, ces caractéristiques, et les principales méthodes de régularisation et de traitement.

Mots clés:

Habitat spontané - Ville - Méthodes de traitement – Développement urbain – Tébessa.

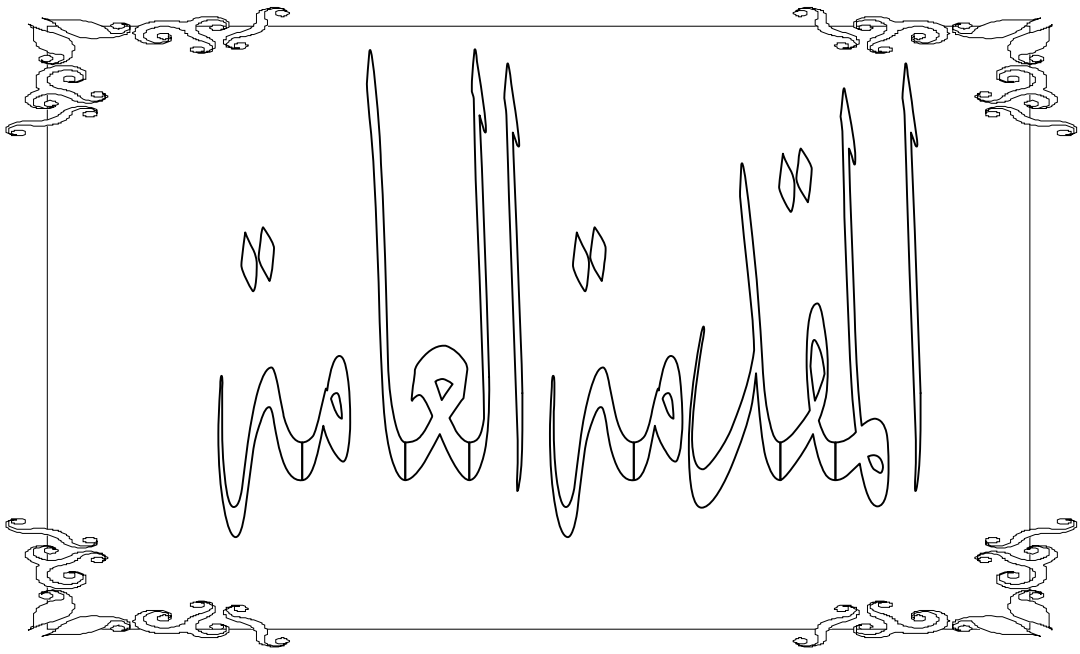
المقدمة العامة

أدى النمو الحضري المتسارع الذي شهدته معظم الدول النامية وخاصة الدول العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية وديموغرافية وأمنية وغيرها، ومن إفرازات ذلك النمو الحضري ظهور العشوائيات حول أطراف المدن. حيث بدأت ظاهرة الإسكان العشوائي أو غير المشروع كرد فعل لعوامل متعددة، منها الاقتصادية والسياسية والديموغرافية والظروف الطبيعية، مما دفع بالعديد من السكان في المناطق الريفية وغيرها، للتزوح نحو المدن والعواصم للإقامة على أطرافها، دون التقيد بقوانين ملكية الأراضي، ودون الالتزام بنظم ولوائح التخطيط العمراني. إذ غالبا ما تشيد المساكن العشوائية من الصفيح، الزنك، الخشب أو الكرتون في شكل أكواخ متفرقة، وذات أزقة ضيقة يصعب تحرك المركبات داخلها. كما أنها تفتقر للخدمات الضرورية كالصحة وشبكات الصرف الصحي والمنشآت الأمنية وغيرها من الهياكل الأساسية.

وكغيرها من الدول النامية، عرفت الجزائر ظاهرة السكن العشوائي منذ الاستقلال بسبب الركود الذي عرفه قطاع السكن في الفترة اللاحقة للاستقلال، حيث تركزت التنمية في المدن الكبرى وبخاصة الساحلية منها والصناعية، مما جعلها مجالا لاستقطاب السكان فيما عرف بالهجرة الريفية نحو المدن، أين استقر هؤلاء الوافدون ضمن المناطق العشوائية، سواء داخل المدن أو على أطرافها، وكذلك في المناطق الصناعية الكبرى على غرار العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة، وسكيكدة وغيرها، مما كان له تأثير كبير على التنظيم المجالي والعمراني لهذه المدن. كما كان للظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر (العشرية السوداء) وما ترتب عليها من هجرة داخلية من الأرياف نحو المدن الأكثر أمنا، دورا بارزا في تفاقم ظاهرة السكن العشوائي حتى أصبح من غير الممكن ، بل من المستحيل إزالة مثل هذه التجمعات الفوضوية وتوفير الإسكان البديل لسكانها.

هذا الوضع أدى إلى نشوء العديد من التجمعات السكنية العشوائية، التي أخذت في التوسع تدريجيا حتى أصبحت تشكل في كثير من الأحيان، قرى وأحياء تضم مئات السكنات بأنماط عمرانية مختلفة يغلب عليها طابع السكن العشوائي الصلب، كما أنها أصبحت مع الوقت، تتوفر على العديد من الاحتياجات الضرورية من البنية الأساسية والتجهيزات الخدماتية المختلفة، حيث أضحت هذه العشوائيات تشكل عائقا أمام مختلف الخطط التنموية لهذه المدن، وتهديدا فعليا للبيئة ومستقبل التنمية في كافة مجالاتها.

تبعا للعوامل السالفة الذكر فقد أصبح من الضروري معالجة هذه الظاهرة، وفقا لأساليب وطرق تأخذ بعين الاعتبار المميزات والخصائص الاجتماعية والاقتصادية وحتى العمرانية للسكان والسكن في هذه الأحياء العشوائية، من خلال دراسة مثل هذه الأحياء العشوائية على مستوى المدن الكبرى و الصغرى على حد سواء.

تبعا لذلك سنحاول في هذه الدراسة التطرق لواقع السكن العشوائي في مدينة تبسة كمدينة كبرى تقع ضمن النطاق الجغرافي للهضاب العليا الشماتلية الشرقية، على الحدود الجزائرية التونسية.

أسباب إختيار الموضوع :

لقد اجتمعت العديد من العوامل التي دفعت بنا لاختيار هذا الموضوع، أهمها أن ظاهرة السكن العشوائي هي ظاهرة خطيرة، إذ ترجع خطورتها إلى عدة عوامل موضوعية تتمثل أساسا في:

– كبر حجم هذه الظاهرة حتى لم يعد من الممكن التغاضي عنها أو تجاهلها، كما أنها أضحت إتجاها عاما وغالبا في كافة مدننا على اختلاف أحجامها و مواقعها، بل تعدى الامر إلى غزوها للمناطق الريفية القريبة من المدن.

– أن البيئة العشوائية سواء العمرانية منها أو الاجتماعية أضحت بؤرا للعديد من الآفات الاجتماعية، فهي غالبا ما تشكل مناطق لتفريخ المجرمين و الخارجين عن القانون.

– كما أنها تشكل ظاهرة قيام شريحة من المجتمع بأخذ زمام المبادرة وحل مشاكلها المتعلقة بعدم توفر السكن، وذلك خارج إطار القانون و بإمكانيات مادية شخصية. هذا ما يجعل من دراسة هذه الظاهرة وتحليلها ومحاولة احتوائها ومعالجتها، من شأنه أن يخفف من أزمة السكن التي استفحلت ببلادنا.

ومن الدوافع الشخصية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، هو انتشار ظاهرة السكن العشوائي بحدة بمدينة تبسة كونها مدينة كبيرة تتميز بموقعها الجغرافي الهام، حتى أن الموضوع طرح في كثير من المرات للدراسة بإشراك جميع الفاعلين في ميدان التنمية المحلية، آخرها الحصة الإذاعية الموسعة بمحطة تبسة الجهوية بتاريخ 15 مارس 2018 والتي خصصت لدراسة مدى استفحال هذه الظاهرة بالمدينة وسبل معالجتها. كما أننا لاحظنا غياب دراسات علمية أكاديمية حول الظاهرة و انتشارها بالمدينة.

تبعا لذلك حاولنا تسليط الضوء على هذه الظاهرة في المدن الكبرى على غرار مدينة تبسة، كما أن النمو الحضري لهذه المدينة، جعلها تستهلك مجالها وتتوسع إلى الأطراف، لتجد مثل هذه الأحياء كحاجز أمام تمددها، مما منع أو عطل في كثير من الأحيان العديد من المشاريع والتجهيزات ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي.

هذه العوامل تضاف بطبيعة الحال، إلى كون السكن العشوائي، شكل ولا يزال يشكل في الجزائر وغيرها من الدول العربية، أحد أكثر الحلول التي يلجأ إليها السكان لتلبية احتياجاتهم من السكن، إذ لم تعد تقتصر على فئة معينة من المجتمع، بل أضحت ظاهرة عامة مست حتى الميسورين والأثرياء، داخل المدن وخارجها، بل تعدى ذلك إلى سكان الريف، حيث أصبحت الظاهرة منتشرة، خصوصا مع مشاريع السكن الريفي المتجمع.

هذه العوامل وغيرها دفعتنا للتسليط الضوء على هذه الظاهرة، والاهتمام بدراستها والغوص في خباياها من خلال دراسة مقارنة بين مدينتين، تختلفان من حيث الحجم والوظيفة، محاولين بذلك فهم واقع هذه الأحياء العشوائية وخصائصها.

إشكالية البحث

بعد استعراض أسباب إختيارنا لدراسة موضوع السكن العشوائي في مدينة تبسة على اعتبار أنها مدينة كبيرة ذات موقع جغرافي استيراتيجي. بغية تحقيق هذه الأهداف نجد من الضروري طرح العديد من الأسئلة المهمة التي تساعدنا في هذا البحث، والتي هي على النحو التالي:

1- ما هو واقع الأحياء العشوائية بمدينة تبسة ؟

2- ما هي العوامل التي ساهمت في نشأة وتشكيل هذه الأحياء العشوائية في المدينة ؟

3- ما هي أهم الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية والعمرانية للسكن والسكان بهذه الأحياء العشوائية؟

4- ما مدى تأثير انتشار السكن العشوائي بالمدينة على نموها وتوسعها الحضري ؟

فرضيات الدراسة

فرضيات الدراسة هي تصور لإجابات أسئلة البحث التي تم وضعها إنها إذن عبارة عن حلول مؤقتة أو تفسيرات نضعها لكي تساعدنا في حل المشكلة. من أجل تحقيق أهداف الدراسة و الإجابة على الأسئلة المطروحة ضمن إشكالية البحث، يمكننا وضع الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى :

"**لقد أدى انتشار السكن العشوائي بمدينة تبسة إلى عرقلة نموها وتوسعها الحضري وفقا للمخططات العمرانية المسطرة من طرف السلطات المحلية**". بمعنى أن هناك علاقة تأثير ما بين نمط انتشار السكنات العشوائية بالمدينة ومجال نموها وتوسعها الحضري.

- الفرضية الثانية :

"**لم يؤدي انتشار السكن العشوائي بمدينة تبسة إلى عرقلة نموها وتوسعها الحضري وفقا للمخططات العمرانية المسطرة من طرف السلطات المحلية**". بمعنى أنه لا توجد هناك علاقة تأثير ما بين نمط انتشار السكنات العشوائية بالمدينة ومجال نموها و توسعها الحضري.

أدوات التحقق من صحة الفرضيات :

بغية التحقق من صحة الفرضيا التي قمنا بوضعها، اعتمدنا في دراستنا على طريقتين أساسيتين هما:

1- المقابلة الميدانية :

تعتبر المقابلة استبيانا شفويا، وهي أداة هامة للحصول على المعلومات من مصادرها البشرية مباشرة، كما أنها تعطي الباحث مدلولات قد تفوق تلك التي يحصل عليها من خلال الإستبيان ذلك لأن المقابلة تمكن الباحث

من دراسة وفهم التعبيرات النفسية للمفحوص والإطلاع على مدى انفعاله وتأثره بالمعلومات التي يقدمها. ويجب أن تكون الأسئلة الموجه في المقابلة مفتوحة وليست مغلقة مثل الإستبيان مع الإعتماد على مناقشة المفحوص بالإستناد على مجموعة أفكار مكتوبة وليست أسئلة مصاغة مسبقًا. ويتطلب الإعداد للمقابلة تحديد أهداف المقابلة ونوع المعلومات المطلوب الحصول عليها وتحديد الأفراد أو الجماعات التي سوف يتم مقابلتهم قبل التنفيذ الفعلي للمقابلة. وتتخذ المقابلة أشكالا متعددة، فقد تكون فردية يقابل فيها الباحث مفحوصًا واحدًا، وقد تكون جماعية يقابل فيها عدد من الأشخاص، وقد تكون عفوية أي لم يتم الإعداد المسبق لها.
في هذا البحث تم استخدام شكلين من المقابلة الميدانية وهما:

– **زيارة المؤسسات الحكومية** :ويطلق على هذا النوع من المقابلات بالمقابلة المسحية وسميت بذلك لأن الهدف من إجراءها الحصول على معلومات وبيانات وأراء لبعض المختصين. شملت هذه الزيارات عدد من المؤسسات والإدارات الحكومية مثل مديرية التعمير والبناء لولاية تبسة، وكذلك مسؤولي المصالح التقنية بالبلدية. والهدف الرئيسي من تلك الزيارات هي الحصول على معلومات وخرائط عن منطقة الدراسة، خصوصا المتعلقة بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) وكذلك الحصول على معلومات حول مجتمع الدراسة بالأحياء العشوائية في المدينة .

– **مقابلة السكان** : وشملت زيارة بعض السكان في منازلهم وتم فيها مراعاة عدم طرح أمور وقضايا متوفرة سلفًا كمعلومات خام أو كدراسات سابقة، بإستثناء الأمور التي نحتاج إلى التحقق منها بشكل تفصيلي كالمعلومات الإجتماعية والإقتصادية. والجدير بالذكر أن الكثير من هذه المقابلات جاءت بوساطة من بعض الأصدقاء. ومنها ما جاء بشكل عفوي وتلقائي. وقد تم الإستفادة من المعلومات المقدمة من السكان ولاسيما المعلومات الخاصة بالنواحي الإجتماعية و الإقتصادية، مع التحقق من المعلومات العمرانية عن طريق المسوحات الميدانية.

2– الملاحظة :

تعتبر الملاحظة وسيلة هامة من وسائل تجميع البيانات؛ ذلك لأنها تعطي وصف شامل عن الواقع الحالي .و يمكن تسهيل عملية الملاحظة من خلال الوسائل الحديثة كالتصوير الميداني، بالإضافة إلى استخدام الوسائل السمعية أو البصرية الأخرى إن لزم الأمر، بالإضافة إلى استخدام وسيلة التسجيل الفورية لما يتم ملاحظته، و قد تم الإستفادة من أداة الملاحظة إلى جانب المقابلات الميدانية كوسيلة من وسائل الحصول على المعلومات غير المتوفرة لدى المصالح التقنية بالإدارات المحلية.

الدراسات السابقة حول الموضوع:

من خلال بحثنا في الموضوع وتتبع و تفحص مختلف الدراسات والكتابات حول هذه الظاهرة، وجدنا العديد من الدراسات التي تطرقت لظاهرة السكن العشوائي بالمدن الكبرى، غير أن أغلبها تركزت

حول المدن الكبرى ذات البعد الإقليمي كمدينة قسنطينة مثلا، أو المدن الساحلية والصناعية على غرار عنابة وسكيكدة. بينما تم إهمال المدن الداخلية أو تلك الواقعة على الحدود مع دول مجاورة.

تبعا لذلك يمكن أن نورد أهم الدراسات التي تطرقت لظاهرة السكن العشوائي، والتي يمكن أن نوجزها في ما يلي:

1- مذكرة ماجستير للطالب: مشنان فوزي تحت عنوان "**البناء الفوضوي ومشكلة التنمية العمرانية**" دراسة ميدانية لمدينة باتنة، سنة 2008 بجامعة منتوري بقسنطينة، قسم علوم الاجتماع والديموغرافيا. قام الباحث بدراسة حي أولاد بشينة الفوضوي، حيث خلص الباحث إلى أن سبب هذه الظاهرة راجع أساسا إلى الهجرة الريفية نحو المدينة، حيث تم إنشاء سكنات فردية ذات أنماط عمرانية مختلفة غالبيتها من النوع الصلب الذي بالإمكان تسويته. يتميز سكانه بخصائص إجتماعية أساساها العائلة الممتدة، وضيق المساكن وارتفاع معدل احتلال المسكن، تدني المستوى التعليمي. يعاني الحي من انعدام المرافق الاساسية، حيث يطمح سكانه إلى تهيئته من طرف السلطات المحلية.

2- دراسة تتمثل في رسالة ماجستير للطالب: بن عطية محمد تحت عنوان "**البحث عن أسس إختيار نوع التدخل العمراني في السكن العشوائي بمدينة المسيلة**"، من معهد تسيير التقنيات الحضرية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة سنة 2009م. حيث خلص الباحث إلى أن المدينة تعاني من انتشار البنايات العشوائية، التي يعود انتشارها إلى أسباب متعددة أهمها الهجرة الريفية خاصة في العشرية السوداء، ومحدودية المراقبة من قبل المصالح المعنية بالتعمير وكذا النقص في السكن، وتظهر هذه الظاهرة عل شكل نوعين من السكن: السكن العشوائي القصديري والسكن العشوائي الصلب.

3- دراسة تتمثل في أطروحة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية للباحثة: نعيمة حمود حرم بومعوش، والموسومة بعنوان:"**ظاهرة البناء الفوضوي بالمدن الكبرى الجزائرية: الواقع ورهانات التسوية في إطار الحوكمة الحضرية – حالة مدينة قسنطينة**"، من جامعة الإخوة منتوري بقسنطينة، سنة 2016م. خلصت الباحثة إلى أن هذا النوع من البناء أثر سلبا على المورفولوجية العامة للمدينة، وشوه المنظر الجمالي الذي كانت تتمتع به منذ عقود، كما أدى الى تدهور الاطار المعيشي للسكان مع تفاقم الاوضاع في ميدان التجهيزات القاعدية داخل الاحياء الفوضوية بالإضافة إلى استفحال الآفات الاجتماعية. كل هذا جعل من إشكالية السكن الفوضوي رهاناً رئيسيا للحكومة الجزائرية التي سارعت الى وضع مجموعة من القوانين التي من شأنها التكفل بالمشكل، ومنها قانون 08/15 المؤرخ في 20 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد مطابقة البنايات واتمام انجازها الذي يقوم على أسلوب التسوية الشاملة التي تشمل كل من الوعاء العقاري لأرضية البناء والوضعية العمرانية له. لكن الواقع أظهر تماطل السلطات المحلية في تطبيق هذا القانون خاصة فيما يتعلق بالبناء الفوضوي. كما خلصت الباحثة إلى أن العقار أو الملكية العقارية هي الاشكال الحقيقي أو العقبة

الحقيقية التي تقف في وجه تسوية البنايات الفوضوية لأن مضمون التسوية الشاملة هو تسوية الوضعيتين العمرانية والعقارية. إذن ومن أجل التكفل الجيد بمشكل البناء الفوضوي، فانه لزاما على الدولة أن تسارع إلى حل مشكل العقار وتصفيته من خلال تحديد الملكيات بمختلف الوسائل المادية والتشريعية الموجودة والعمل على تحقيق التسوية الشاملة المرهونة بالتسوية العقارية.

منهجية البحث:

في هذا البحث تم اعتماد ثلاث منهجيات رئيسية وفق تسلسل منطقي يبدأ بالمنهج التاريخي والذي يركز على مراجعة المصادر التاريخية، فالمنهج التحليلي النظري والذي يركز على المصادر النظرية، ثم المنهج الوصفي الميداني والذي يركز على العمل الميداني من خلال مقاربة تحليلية و وصفية للواقع .

مراحل البحث:

لقد مرت الدراسة بعدة مراحل أساسية يمكن توضيحها كما يلي:

1- مرحلة البحث النظري:

تم خلال هذه المرحلة الاطلاع على معظم الوثائق والمعطيات المتعلقة سواء بموضوع البحث أو بمجال الدراسة حيث قمنا بجمع أهمها والتي لها علاقة بالبحث بشكل مباشر أو غير مباشر والمتمثلة في أطروحات دكتوراه، رسائل الماجستير، مذكرات التخرج لمختلف المستويات، مختلف الأبحاث والتقارير الحكومية حول السكن والسكان، المقالات العلمية المنشورة عبر وسائل الاتصال والتواصل المختلفة خصوصا الأنترنيت، الكتب العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة ... الخ. كما قمنا بالولوج عبر الأنترنيت إلى مواقع العديد من الهيئات الرسمية للدولة بغية الحصول على المعطيات الإحصائية المنشورة بصفة رسمية ودورية، كموقع الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي (CNES)، الغرفة الوطنية للتجارة (CNC)، وغيرها. إلى جانب الإحصائيات وبعض المخططات التي تحصلنا عليها بالاتصال المباشر مع الهيئات المعنية والمكاتب التقنية، كمديرية التعمير والبناء (DUC)، مديرية الميزانية والبرمجة للولاية (ex DPAT). مديرية المصالح الفلاحية للولاية، مديرية الأرشيف بالولاية، المكتبة المركزية بجامعة العربي التبسي، مكتبة كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة بجامعة العربي التبسي بتبسة.

2- مرحلة البحث الميداني وجمع المعلومات :

قمنا في مرحلة أولية بزيارة لمختلف الأحياء العشوائية بالمدينة، للوقوف على واقع الحياة الاجتماعية بهذه الأحياء، حيث قمنا مبدئيا بمقابلة بعض المسؤولين المحليين وبعض الإطارات من الولاية ومن البلدية واستشارتهم حول موضوع الدراسة. خلال مرحلة لاحقة، قمنا بالاتصال المباشر بالسكان، من خلال الاستجواب الشفوي (المقابلة) إلى جانب ذلك قمنا بأخذ صور فوتوغرافية للبناءات العشوائية المتواجدة بالمدينة.

3- مرحلة البحث و التحليل:

في هذه المرحلة تم جمع مختلف المعطيات والمعلومات، حيث قمنا بفرزها وتسجيلها وتبويبها داخل الجداول، ليتم تحليلها ومعالجتها بطرق علمية تتماشى والأهداف المسطرة سلفا لهذه الدراسة وحتى يتسنى لنا الوصول إلى أهداف البحث وفق خطة العمل الموضوعة.

خطة البحث (مخطط العمل)

بغية الوصول إلى الأهداف المسطرة من وراء إجراء هذا البحث، تضمنت الدراسة **3** فصول رئيسية، حيث قسم كل فصل إلى عدة مباحث فرعيةـــ تبعا لما يحتويه من جداول، رسوم بيانية، خرائط وأشكال وصور. وعليه فقد قسم مخطط العمل إلى الفصول التالية :

- **الفصل الأول: "الإطار النظري للدراسة"** حيث تم التطرق فيه لمختلف المفاهيم النظرية وتعريف مختلف المصطلحات المتعلقة بموضوع الدراسة.

- **الفصل الثاني: "مدينة تبسة: دراسة جغرافية عامة"** حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في الأول الدراسة الطبيعية لمدينة تبسة، وفي الثاني تطرقنا لدراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان أو ما يعرف بالدراسة البشرية بمدينة تبسة، بينما تطرقنا في المبحث الثالث إلى الخصائص العمرانية لمدينة تبسة.

- **الفصل الثالث: " السكن العشوائي و أثره على النمو الحضري لمدينة تبسة "** حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في الاول إلى واقع السكن العشوائي بمدينة تبسة، وفي المبحث الثاني إلى تأثير السكن العشوائي على النمو الحضري لمدينة تبسة، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى الأساليب الممكن اتباعها لمعالجة هذه الظاهرة من خلال تقديم مختلف الاقتراحات و التوصيات.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد

إن الهدف المنشود في هذا الفصل هو تسليط الضوء على أهم مراحل التعمير وظهور ظاهرة السكن العشوائي خاصة داخل الوسط الحضري لتحديد كنيته ومعرفة نقطة بداية ظهور السكن الفوضوي بشقيه الصلب والهش وتحديد مختلف انواع السكن العشوائي وذلك بظهوره على المحور العالمي والوطني والمحلي حيت ساهمت السياسات المتبعة في ميدان التعمير المساهمة والتي ساهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في بروز هذه الظاهرة والنمو المتسارع للمدن بعيدا عن التخطيط الحضري المسبق ما أدى إلى ظهور العديد من الأحياء العشوائية.داخل المدن والتي تتوطن بشكل كبير بالضواحي أين يتوفر الوعاء العقاري التابع للقطاع الخاص والعمومي، لهذا كان من الضروري في المباحث تناول كل من السكن العشوائي بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة .والنمو الحضري واشكاله والأسباب التي أدت إليه.

المبحث الأول : مفاهيم حول المدينة والسكن العشوائي

تمهيد:

إن الهدف المنشود من هذا المبحث هو التطرق لمختلف المفاهيم والتعاريف المتعلقة بموضوع الدراسة، ذلك أن ظاهرة السكن العشوائي لها عدة صور، تختلف باختلاف المناطق والاقاليم، وتخضع للعديد من العوامل والظروف، التي لامحالة لها تأثير مباشر وغير مباشر في تشكيل أنماط مختلفة لكيفية توضع وانتشار السكنات العشوائية عبر الزمان و المكان.

لقد تعددت المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالمدينة، وظروف وعوامل نشأتها، إذ أن الكثير من الباحثين تطرقوا لذلك، غير أن كل واحد منهم عرفها من منظوره الخاص ومن زاوية اختصاصه، كعلماء الاجتماع وعلماء الجغرافيا وغيرهم. كما أن هذه التعاريف والمفاهيم اختلفت عبر الزمان ذلك تبعا للدور الوظيفي الذي كانت تلعبه المدينة، سواء من حيث سبب نشأتها، أو من حيث دورها المحلي و الاقليمي.

تبعا لذلك ينتناول في مبحثنا هذا أهم التعاريف التي أوردها علماء الجغرافيا وعلماء الاجتماع الحضري كونهم أكثر الباحثين احتكاكا بالمدينة و اهتماما بدورها و وظيفتها.

1- نشأة المدينة و تطورها:

ظهرت المدن أول ما ظهرت في وديان الأنهار في مصر و العراق و السند و كان ذلك في أوائل الألف الرابعة قبل الميلاد وربما قبل ذلك. ظهرت المدن القديمة أو ما يعرف بالمدن الأولية، حيث كانت ذات بنية ووظيفة بسيطة، يتراوح عدد سكانها ما بين 7 آلاف و20ألف نسمة[1]. غير أن العديد من الأدلة الأثرية تشير إلى قيام مدن كبيرة بسطت نفوذها على أقاليم واسعة كمدن بابل ونينوى وطيبة. شكلت هذه المدن عواصم لامبراطوريات واسعة تركزت فيها القوة والمال، وازدحمت بالسكان وقامت فيها دور العبادة والإدارة والأسواق، المتاجر وحوانيت أصحاب الحرف إلى جانب المساكن.

1-1- تعريف المدينة:

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالمدينة، ذلك بسبب اعتماد الدارسين لها على معايير مختلفة، كالوظيفة أو حجم السكان وغيرها. فمنهم من يعرفها على أنها "المحلة التي يقوم معظم سكانها بأعمال غير زراعية، ومنهم من يعرفها على أنها المحلة التي يفوق عدد سكانها 5000 نسمة، وآخرون يعتمدون التعريف القائل أن المدينة هي المحلة التي يعمل سكانها في داخلها"[2].

---

[1]: عبد الفتاح محمد وهيبة، في جغرافية العمران، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان. 972ّ1. ص 38.

[2]: عبد الله عطوي، المرجع السابق ذكره، ص 12.

اعتمادا لما سبق ذكره، ارتأينا أن نورد بعض التعاريف للمدينة و التي يتم اعتمادها وتدريسها لدى طلاب الجامعة في العديد من الدول العربية، بما فيها الجزائر[1]، حيث نوردها فيما يلي:

– المدينة عند Goadall (1972): المدينة عنده" هي ذلك الحيز المكاني الذي يتجمع فيه السكان والفعاليات المتعددة والتي تمتاز بكثافة سكانية عالية مع اتصال مستمر بالأرض المشيدة وزيادة في نسبة العاملين في قطاعي الصناعة والخدمات."

– المدينة عند Davis (1973): المدينة عنده" هي ليست تلك البيئة التي يعاني فيها الإنسان من مشاكل التلوث كالدخان والغبار والضجيج فقط، بل هي المنظومة الاجتماعية التي تتمثل الوظيفة الأساسية لها في انتقال البضائع والإنسان"، فالمدن تنمو وتتغير في رأيه عندما تتغير منظومة النقل، وعليه وجب على المخطط أن يوجه انتباهه إلى منظومة النقل لأنها تحدد شكل النسيج العمراني و هيكله.

– المدينة عند Gibson (1977): المدينة عنده" هي عدد من الكتل العمرانية التي تمارس فيها فعاليات متعددة من قبل مجاميع بشرية محدده تقوم بممارسة هذه الفعاليات ضمن حيز مكاني محدد نظمت فيه استعمالات الأراضي بحيث تسهل عملية تبادل البضائع والخدمات ضمن حدود هذا الحيز المكاني وخارجه"، وبذلك فقد اعتبر البعد المادي للعناصر العمرانية هو الأساس الذي اعتمد عليه في تحليل النسيج العمراني لأي مدينة.

– المدينة عند Gallion (1980): المدينة عنده" هي موقع تتهيأ فيه الفرص لتنوع الحياة والفاعليات، فإن سكانها يتمتعون بعلاقاتهم الاجتماعية من خلال قرب بعضهم من بعض ومن خلال ممارستهم لأعمالهم المتنوعة"، وبذلك تعتبر المدينة حسب رأيه ذلك الحيز من الفضاء الذي يتركز فيه السكان الذين يعتمدون في حياتهم على وفرة الموارد الاقتصادية في ذلك الحيز، كما أن استثمار هذه الموارد يوفر لهم فرص العمل واستمرارية الحياة، لذا فإن المدينة يمكن أن تكون مركزا للصناعة والإدارة ويمكن أن تهيئ مجالات واسعة للتبادل التجاري والثقافي.

1-2- أشكال نمو المدن:

يمكن القول أن أغلب المدن ظلت تنمو حتى وقت قريب بطريقة عشوائية بل فوضوية، أما النمو المخطط فهو ظاهرة حديثة. كما تجدر الإشارة إلى أن نمو المدينة تتحكم فيه العديد من العوامل، وبالخصوص الطبيعية منها كالمسطحات المائية (البحر، الانهار وغيرها) وكذلك وجود أراضي زراعية ذات جودة عالية، ناهيك على تواجد الغطاء النباتي الكثيف (غابات، منحدرات صخرية ..). كما يمكن أن تشكل العوامل البشرية عائقا أمام توسع المدينة بشكل منتظم، كتواجد مناطق صناعية بالقرب منها، أو انتشار مناطق السكن العشوائي في

[1]: حسين بولمعيز، مقرر دروس مقياس تحليل المجال الجغرافي و التهيئة ، سنة أولى جغرافيا و تهيئة الاقليم، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016م.

أطرافها. ناهيك على تواجد بعض المشاريع المنجزة من طرف الإنسان كالطرق السريعة وخطوط السكة الحديدية والسدود الكبرى.

وعليه يمكن تمييز نمطين من أشكال نمو المدن، الأول عشوائي والثاني مخطط.

– **النمو العشوائي**: غالبا ما يتخذ شكلين رئيسيين، الأول شكل تراكمي، حيث يتم من خلاله ملء الفراغات والمساحات داخل المدينة أو بالبناء عند المشارف (أطراف المدينة) وأحيانا عند أقرب مكان من أسوار المدينة القديمة. "ولعل أسوأ نمو تراكمي عرفته المدن الحديثة خاصة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، ذلك الذي يتمثل في أحياء أو مدن عشش الصفيح (bidonvilles)"[1]. أما الشكل الثاني فيتمثل في النمو المتعدد النوى، والذي يشكل في أبسط صوره ظهور مدينة جديدة على مقربة من أخرى قديمة. "غالبا ما يساهم في نشأتها عوامل بشرية كأن تكون حول مصانع جديدة كالحجار بعنابة، أو حول المناطق الصناعية البتروكيماوية مثل سكيكدة، فهي تظهر تلبية للحاجة إلى أعداد كبيرة من المساكن الرخيصة الواسعة تكون في مجموعها ضواحي سكنية يعيش فيها كثرة من سكان المدينة الأصلية وهكذا ينفصل السكن عن مكان العمل"[2].

– **النمو المخطط** : حيث تتدخل الدولة والسلطات المحلية بشكل مباشر أو غير مباشر في توجيه العمران وتنظيمه وتجهيزه بالمرافق العامة. ذلك أن دور السلطات المحلية يكمن في منع فوضى العمران، من خلال سن قوانين ووضع مخططات للبناء والتعمير رغبة في توفير المسكن المناسب في المكان المناسب. ولعل أبرز صور النمو المخطط إنشاء المدن الجديدة.

1–3– مشاكل المدن:

من أبرز المشكلات المدينة في العصر الحديث نقص كميات المياه وخاصة مياه الشرب والغذاء عن تلبية احتياجات السكان، وطول مدة زمن الرحلة وتعقيدها خاصة في ساعات الذروة بين أطراف وهوامش المدينة إلى الناطق المركزية فيها بسبب الأتساع المفرط في مساحاتها والامتدادات الهامشية المتزايدة لها، وما ينجم عن ذلك من تعقد حركة في المدن الكبرى. ومن هذه المشكلات أيضا فقد مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الجيدة الصالحة للإنتاج بسبب طغيان حركة البناء في هوامش المدن، ومنها انتشار المناطق القديمة والأحياء الفقيرة الكالحة في بعض أجزاء المدينة خاصة في المنطقة الوسطي منها، إلى جانب تلوث بيئة المدن بسبب كثرة المصانع التي تفسد الهواء بدخانها أو كثرة عدد السيارات التي تنفث الغازات السامة من أجسامها أثناء جريانها في شوارع المدن. أو صعوبة التخلص من الفضلات والقاذورات خاصة البقايا الصلبة. وتنتج معظم هذه المشكلات من ضعف السلطات المحلية وعجزها عن القيام بالأشراف الكامل على المدن التي تديرها.

[1]: عبد الفتاح محمد وهيبة، في جغرافية العمران، المرجع السابق ذكره، ص 150.

[2]: عبد الفتاح محمد وهيبة، المرجع السابق ذكره، ص 153.

كما تعتبر مشكلة انتشار مناطق السكن العشوائي خصوصا في الضواحي (أحياء القصدير والصفيح) من أبرز المشكلات التي تعاني منها مدن العالم وخصوصا العالم العربي وبخاصة المدن الكبرى فيه. وأن لكل مدينة صفيح تاريخا خاصا وطريقة تكونت من خلالها أحياؤها العشوائية . غير أن الطريقة الأغلب شيوعا هي (الغزو المفاجئ) التي بدأت مثلا في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات في أوروبا ومع موجة الاستقلال التي شملت العديد من الدول العربية. وهي عبارة عن مستوطنات عفوية غير مخططة.

إن مفهوم المناطق العشوائية وتعريفها يختلف من مكان لآخر، وذلك حسب ظروف كل مجتمع ومستويات المعيشة والقيم والنظم الاجتماعية السائدة به. ذلك ما سيتم التطرق إليه في العنصر التالي.

2- مفهوم السكن العشوائي:

إن مفهوم المناطق العشوائية وتعريفها يختلف من مكان لآخر، وذلك حسب ظروف كل مجتمع ومستويات المعيشة والقيم والنظم الاجتماعية السائدة به. إذ" تعرف هذه المناطق في اللغة الانجليزية بمصطلح "Slum" أو "Squatters"، وفي اللغة الفرنسية غالبا ما تسمى "Bidonville" بمعنى مدينة القصدير، أو "Habitat illicite" بمعنى السكن اللاشرعي أو اللارسمي، في الدول الناطقة بالاسبانية يعرف بـــ "Barraca" أو "Miseria"، أما في البرازيل والبرتغال فيطلق عليه مصطلح "Fevela" أو "Moro"، "Comunidate"، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيسمى "Hood, Ghettos"، أما في الدول العربية فيسمى في المغرب الأقصى بـــالزريبة، وفي تونس "Gourbi ville" بمعنى الأكواخ، وفي مصر والعديد من الدول العربية يعرف بالعشوائيات أو السكن العفوي، أما في الجزائر فغالبا ما يطلق عليه مصطلح السكن الفوضوي"[1].

ويقصد بالإسكان العشوائي، ظاهرة نمو الإسكان الشعبي الحر (بناء ذاتي) وذلك من منطلق محايد، نشأ بإرادة كاملة للشعب وتنمو طبقا لأنماط محددة ومتكررة ولا تتغير تقريبا، سواء بالنسبة لتخطيطها الخطي أو عرض شوارعها أو أبعاد قطع الأراضي بها، وقد استعمل التعبير غير الرسمي لكونة بدون ترخيص ويمكن تعريف الإسكان العشوائي على أنه "نمو مجتمعات و إنشاء مباني و مناطق لا تتماشى مع النسيج العمراني للمجتمعات التي تنمو بداخلها أو حولها ومتعارضة مع الاتجاهات الطبيعية للنمو والامتداد وهي مخالفة للقوانين المنظمة للعمران"[2].

[1]: Bachir Mohamed Tidjani , 2005, La problématique de l'habitat illicite : spontané, précaire ou insalubre ? Géographie et Aménagement, Fascicule n11, p 10, bulletin de l'Association de Géographie et de l'Aménagement du territoire, Université d'Oran, Algérie.

[2]: www.ar.wikipedia.org.

من خلال العرض السابق نجد أن الإسكان العشوائي يقوم بتخطيطه وتشييده السكان بأنفسهم على أراضي هامشية (قد تكون زراعية)، أو أراضي ملك الدولة، وغالباً ما تكون هذه الأراضي على أطراف المدينة، وهي غير مخططة وغير خاضعة للتنظيم، كما قد تكون غير صالحة للبناء، كونها تشكل عائقا للتعمير كتميزها بوجود انحدارات شديدة، أو تربة غير مناسبة للبناء كالتربة الصخرية والرملية أو وجود ردوم حديثة النشأة، كما قد تكون هذه الأراضي معرضة لخطر الانزلاقات الأرضية والانهيارات الصخرية، أو خطر الغمر بالمياه (الفيضانات) كتواجدها مثلا على ضفاف الأودية و المناطق المنخفضة. وللإحاطة أكثر بمفهوم وتعريف السكن والاسكان العشوائي، وتحليل خصائصه المختلفة، ارتأينا تقديم التعريفات التالية والتي من شأنها أن ترفع اللبس عن هذه الظاهرة وتزيدنا فهما وغوصا في ماهيتها وكنهها.

– **التعريف الأول:** المساكن العشوائية هي مجموعة من المباني التي توفر السكن للعديد من الناس الفقراء حول العالم، وتقدم المأوى الأساسي لهم. وغالباً ما تكون مشيدة بمواد رديئة في البداية، بما في ذلك الأغطية البلاستيكية والحديد المموج والخشب والورق المقوى، هذه هي جميع المواد التي تتوفر إما بحرية كنفايات أو بثمن بخس. والمساكن العشوائية غالبا ما تفتقر أيضا للصرف الصحي السليم، وإمدادات المياه والكهرباء أو الخدمات الهاتفية. والناس يعيشون هناك بشكل غير قانوني ولا يملكون الحق في البناء على تلك الأراضي.

–**التعريف الثاني:** تعرف مناطق السكن العشوائي وفقاً للأمم المتحدة بأنها مناطق مدنية شديدة الازدحام بمعايير سكن ومعيشة أدنى من سواها، وتتراوح هذه المناطق من أبنية طابقيه في بعض الأماكن وصولاً لمساكن مصنوعة من الصفيح. وبالكاد تحجب الشمس والأمطار في أماكن أخرى، لكن الشيء الأساسي فيها هو الكثافة السكانية المرتفعة جداً وغياب الخدمات الأساسية والتخطيط المناسب فيها مع انتشار الفقر وفي بعض الأحيان سوء التغذية حتى.[1]

– **التعريف الثالث:** "يقصد بالمناطق العشوائية المناطق الواقعة ضمن الحدود الإدارية للمحافظة والتي نشأت بدون مخططات تقسيم أراضي سابقة معتمدة على أملاك عامة أو أملاك خاصة أدت إلى توسع عمراني عشوائي غير مخطط ولا يشترط أن يكون للمنطقة مساحة معينة حيث تتراوح مساحتهم ما بين مجموعة مساكن صغيرة إلى مجموعة أحياء كاملة، وتتباين حجماً ومساحةً بصورة عفوية ولا تخضع لقواعد التخطيط"[2].

– **التعريف الرابع:** "الإسكان العشوائي هو الذي يتم دون ترخيص ويبنى بمواد غير ثابتة لم يراع فيها بطبيعة الحال شروط الصحة العامة كمياه الشرب والصرف الصحي فعادة ما تكون البنية الأساسية والمرافق والخدمات

[1]: عبد المحسن برادة، "الجوانب الأيجابية في عمليات النمو العشوائى"، أكاديميه البحث العلمي والتكنولوجي، الملامح العريضه للمدن المصريه عام 2000م، ص22.

[2]: مشروع لائحة تطوير المناطق العشوائية بمنطقة مكة المكرمة ، ماي 2008.

في المناطق العشوائية غير سوية لحياة كريمة بالإضافة إلي تحولها إلي مأوي رئيسي للأعمال غير المشروعة مثل تجارة المخدرات ومشتل جيد للإجرام .

كما يمكن تعريفه على أنه " نمو مجتمعات وإنشاء مباني ومناطق لا تتماشى مع النسيج العمراني للمجتمعات التي تنمو بداخلها أو حولها ومتعارضة مع الاتجاهات الطبيعية للنمو والامتداد وهى مخالفة للقوانين المنظمة للعمران "[1].

3- تاريخ ظهور السكن العشوائي

يُعتَقَدُ أن ظاهرة السكن العشوائي بدأت بالظهور كمشكلة حقيقية في القرن الثامن عشر، حيث يعتقد أن منطقة "النقاط الخمسة" التي تأسست في مدينة نيويورك الأمريكية عام 1825 هي أولى تجمعات السكن العشوائي الكبيرة، وبعدها بدأت الظاهرة بالانتشار حول العالم لتشكل مشكلة كبيرة اليوم في الدول النامية ودول العالم الثالث مع استمرارها وإن بشكل أقل في الدول الكبرى.

واحدة من أولى الإشارات المباشرة للمشكلة كانت من الكاردينال وايزمان الذي قال واصفاً إحدى تجمعات السكن العشوائي في لندن عام 1850: "قريباً تحت جادة وستمن ستر، ترقد متاهات مغطاة من الأزقة والطرقات والمساكن العشوائية، مشكلة عشاً للجهل والرذيلة والجريمة والأمراض"، وبعد انتشارات متعددة للأمراض مثل الكوليرا أصبحت الأحياء العشوائية مصدر قلق كبير للسياسيين الأوروبيين خصوصاً في المملكة المتحدة وفرنسا.

ووصولاً للقرن العشرين تخلصت البلدان من معظم مناطقهما العشوائية مستبدلين إياها بسكن حكومي مناسب بشكل أفضل، لكن ما تزال بعض حالات الأحياء العشوائية موجودة فيها و في بعض البلدان المتقدمة فيما زاد انتشارها في أمريكا الوسطى والجنوبية والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا والهند.

4- أسباب ظاهرة السكن العشوائي

مع التنوع الموجود في طبيعة وموقع المناطق السكنية العشوائية حول العالم فهي تمتلك أسباباً أساسية، ورغم أن هذه الأسباب لا تنطبق على جميع هذه المناطق فكلها عائدة لعدة أسباب منها على الأقل أهم هذه الأسباب وهي:

[1]: عزت مرزوق فهيم عبد الحفيظ ، أساليب التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك الانحرافي: دراسة ميدانية في إحدى المناطق العشوائية بمدينة أسيوط ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في الآداب – علم الاجتماع. أسيوط، مصر.

4-1- الإقصاء الاجتماعي

وهو ممارسة تمييز اجتماعي ضد فئات معينة لأسباب طبقية أو عرقية أو دينية حيث أن الكثير من الأحياء الفقيرة بدأت كأحياء منفى (Ghetto) لليهود في أوروبا أو للأفارقة في أمريكا اللاتينية وحديثاً للعرب في فرنسا.[1]

4-2- الصراعات الاجتماعية

فالحروب الأهلية والطائفية تلعب دوراً كبيراً في تهجير الأفراد مؤدية إلى نشوء مساكن عشوائية في أماكن متعددة، مثال ذلك ما حدث بين عامي 1975 و1980 خلال الحرب الأهلية اللبنانية، وكذلك السكن العشوائي حول مدينة كابول (عاصمة أفغانستان) بعد الغزو الأمريكي والصراع مع طالبان.

4-3- انتشار الفقر وتبعاته:

كون الأحياء العشوائية قليلة الكلفة بشكل كبير مقابل البناء المنظم، فهي هدف للفقراء الذين لا يستطيعون تحمل نفقات السكن المنظم، وكلما ارتفعت معدلات الفقر ازداد انتشار السكن العشوائي، ويظهر ذلك بوضوح في أمريكا الوسطى والهند.

4-4- أسباب مرتبطة بالسياسة

أدى اعتماد السياسيين على أصوات سكان الأحياء العشوائية إلى العرقلة المستمرة لإزالة هذه الأحياء خوفاً من خسارة الأصوات التي يحتاجونها، وهذا ما حدث في فرنسا في النصف الثاني من القرن العشرين حيث كان السياسيون اليساريون يعتمدون على الفقراء للحصول على مقاعدهم، إلا أنهم عارضو مشاريع إزالة العشوائيات أو تطويرها خوفاً من خسارة شعبيتهم.

4-5- الهجرة من الريف إلى المدن

أدى التحول الكبير للاقتصاد العالمي نحو الصناعة والخدمات مع نقص الحاجة للعمالة الكبيرة في الزراعة -بسبب تقدم التكنولوجيا- إلى هجرة متزايدة من المناطق الريفية نحو المدن الكبرى. هذه الزيادة الكبيرة في سكان المدن الكبرى أدى إلى نشوء وتوسع الأحياء العشوائية حول المدن الكبرى.

4-6- الاقتصاديات الخفية

يقصد بالاقتصاديات الخفية (العمليات التجارية والصناعية التي تتم بشكل غير مرخص ومسجل دون الخضوع للقوانين والتشريعات ودون دفع الضرائب). تعتمد هذه الاقتصاديات على أحياء السكن العشوائي لتأمين الغطاء والعمالة اللازمة لاستمرارها. ومن أمثلة هذه الحالة ورشات صنع الملابس والحقائب المزورة عن

[1]: محمد مطيع، السكن العشوائي اسباب وحلول، نشر في اشتوكة باريس 27-04-2011

الماركات العالمية، والتي تتواجد في الأحياء العشوائية على أطراف بعض المدن الأمريكية الكبرى مثل نيويورك ولوس أنجلس.

كما تعود مشكلة المناطق العشوائية إلى بدايات القرن العشرين ومع التوسع العمراني السريع للمدن الكبرى خصوصا في بعض البلدان العربية كما هو الحال في مصر، ومع توافر فرص العمل في هذه المدن نتيجة تمركز المصالح الحكومية فيها أو كنتيجة لظهور العديد من الصناعات الحديثة بها .[1]

وقد أدى ذلك إلي زيادة الهجرة الداخلية للأفراد والنزوح من الريف إلي المدن سعيا وراء الحصول على فرص العمل، حيث لجأ المستثمرون لإقامة مشروعاتهم في المناطق المجاورة للقاهرة والإسكندرية ذات القيمة الزهيدة . ومع سعي هؤلاء النازحين من الريف للحصول علي المسكن الملائم حسب مواردهم الضئيلة داخل الكتلة السكنية للمدن مما دفعهم للجوء إلي أطراف المدن حيث الاراضى الزراعية، فأقيمت المساكن العشوائية بتكاليف أقل وبلا أي خدمات بعد أن عجزت مواردهم عن تكاليف السكن داخل الكتل السكنية القائمة. و لم تنتبه أجهزة الدولة لخطورة المشكلة في حينها و لم يتم اتخاذ لأي إجراءات لمواجهتها منذ البداية وترك الإسكان العشوائي ينمو وينتشر بطريقة سرطانية. والمنطقة العشوائية هي منطقة لا يجوز البناء عليها لأسباب قانونية، وهي: الاراضى الزراعية وأراضى الدولة، والاراضى غير المخططة وغير الخاضعة للتنظيم ... وتلك هي نوعيات الاراضى حول المدن والتي تم إقامة المناطق العشوائية عليها. وحيث أنها مناطق أقيمت مخالفة للقانون، فان الجهات المسئولة ترفض أن تمدها بالخدمات كمياه الشرب أو الصرف الصحي أو الكهرباء، كذلك لم يتم بناء المدارس والمراكز الطبية بها. وبالتالي نشأت المناطق العشوائية غير المخططة أو منظمة وغير المستوفاة للنواحي الصحية كما تفتقر إلي الخدمات اللازمة لممارسة الحياة الطبيعية .

ومن العوامل التي أدت لظهور المناطق العشوائية أيضا التحام القرى بالمدن فعندما تميزت بعض القرى بموقعها القريب من المدن فإنه نتيجة للزيادة السكانية وأزمة الإسكان بالمدينة فإنها تتسع الأراضي الزراعية المجاورة وكذلك تتمدد القرية على حساب مساحتها، الزراعية وبلا أي تخطيط حتى التحمت المدن بتلك القرى. وتحت الضغوط الشعبية والسياسية تم ضم القرية إلى مخطط المدينة بكل ظروفها وخدماتها غير الملائمة لتصبح من المناطق العشوائية داخل المدينة.

5- أساليب المعالجة السكن العشوائي:

رغم وجود المشكلة لأكثر من قرنين من الزمن، فما تزال معظم الحلول المقترحة غير كافية فعلياً، حيث يعالج معظمها الأعراض لا الأسباب، وفيما يلي بعض الحلول التي تم تجريبها للتخلص من مشكلة السكن العشوائي:

[1]: المرجع السابق.

5-1- إزالة أحياء العشوائيات بشكل كامل

يعتمد مناصرو هذا الأسلوب على كون معظم مناطق السكن العشوائي مملوكة للحكومات أو جهات عامة أو خاصة بحيث لا يمتلك القاطنون في الكثير من الأحيان أي حق تملك لها.هذا الحل يمكن أن يعالج مشكلة السكن العشوائي بشكل سطحي بحيث أنه لا يحل الأسباب بالإضافة لتسببه نفسه بمشاكل لاحقة نظراً لفقدان الكثيرين من الفقراء أماكن معيشتهم.

(كما حدث في الجزائر العاصمة عام 2015 حيث أخلي حي من سكانه الـ 20.000 تمهيداً لإزالته بشكل كلي).

5-2- تطوير العشوائيات

يعتمد هذا الحل على إدخال الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء والصرف الصحي والمواصلات إلى مناطق العشوائيات.[1]

هذا الحل يوفر الخدمات للسكان ويحسن من طبيعة الحياة بشكل كبير إلا أنه غير فعال في الحد من الظاهرة. بل يتسبب في بعض الأحيان بزيادتها كون الوافدين الجدد إلى مناطق السكن العشوائي أصبحوا على دراية بأن هذه المناطق ستتمتع بالخدمات الأساسية.

5-3- إعادة التوطين

يتضمن هذا الحل نقل السكان من المناطق العشوائية إلى مناطق شبه مدنية بسكن منخفض التكلفة. ورغم فعاليته في هذا الخصوص فالمشكلة تنبع من تجاهله لواقع أن سكان العشوائيات يعتمدون على هذه الأحياء للعمل والحياة الاجتماعية.

بالإضافة للسكن مما يخلق مشاكل جديدة في المناطق البديلة للأحياء العشوائية (كما حدث في أديس أبابا – أثيوبيا عام 2010 بعد مخاوف من خطورة هذه الأحياء خصوصاً في حال حدوث زلازل).

5-4- السكن العام

يتم إتباع هذه الطريقة في مناطق السكن العشوائي المبني على أراضٍ قيمة ودون بناءٍ طابقي. وتتمثل الطريقة بإزالة العشوائيات ومن ثم بناء أبنية حديثة متعددة الطوابق تستوعب السكان من ناحية، ومن ناحية ثانية تترك أماكن متاحة للاستثمار في المنطقة بحيث يكون المشروع مربحاً سواء لسكان العشوائيات أو المستثمرين.

في النهاية... يشكل السكن العشوائي مشكلة ديموغرافية كبيرة في المنطقة العربية حالياً، ومن الضروري جداً البحث عن حلول فعالة ومحلية له لتجنب أخطاره.[2]

---

[1]: المرجع السابق.

[2]: المرجع السابق.

المبحث الثاني: السكن العشوائي كظاهرة عالمية

تمثل المباني في المناطق العشوائية جهود ذاتية من جانب السكان الذين يعتمدون على أنفسهم في الحصول على المسكن، وتؤكد الإحصائيات على أن 50% من المساكن في العالم الثالث تبنى بالجهود الذاتية معا يوضح الحجم الكبير لهذا النوع من الإسكان، حيث تعد العشوائيات قضية إنسانية، اجتماعية تهم قطاعا كبيرا من السكان في مختلف الدول، ورغم أن النظرة الأولى لقضية العشوائيات تبدو قضية إسكانية، إلا أن لها دوافع أخرى ترتبط بالوضع الاقتصادي، والاجتماعي للدول وتتعلق بالبيئة العمرانية وفعالية القوانين واللوائح الخاصة به.

ويبدو البعد الاجتماعي أكثر محور وضوحا في تشكيل ظاهرة العشوائيات فالخلفية الاجتماعية تتضافر مع النمط العمراني العشوائي ويفرز ذلك كله نوع من الخلل أو الاضطراب الذي ينتهي إلى نشأة هذه المناطق واتساعها حجما وحيزا وسكانا.

أدى النمو الحضري المتسارع الذي شهدتة معظم الدول النامية وخاصة الدول العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية وديموغرافية وأمنية وغيرها، ومن فرزات ذلك النمو الحضري المتسارع ظهور العشوائيات حول أطراف المدينة. ومن بين هذه الدول العربية نذكر (مصر، المغرب، السعودية)

1- العشوائيات في مختلف الدول العربية

1-1- مصر

كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر عن ان عدد العشوائيات في مصر منذ نشأتها وحتى بداية التطوير عام 1993 بلغ عدد 1221 منطقة عشوائية.منها 20 تقرر إزالتها لأنها لا تقبل التطوير 1130 منطقة قابلة للتطوير 71 منطقة في 5 محافظات لم تشملها خطط التطوير حتى 2007/01/01 وهي (مطروح –شمال سيناء- بور سعيد-الاسماعلية –السويس).

وتشير بيانات وزارة الإسكان في مصر إلى أن سكان (العشوائيات) يبلغ عددهم نحو 8 ملايين مواطن موزعين على 497 منطقة سكنية بكافة أنحاء البلاد، إلا أن النسبة الكبيرة منها منتشرة حول (القاهرة الكبرى) والتي تضم المحافظات الواقعة على رأس مثلث دلتا، نهر النيل، وهي القاهرة والجيزة والقليوبية.

وأوضح تقرير حديث للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء أن 12 مليون مصري يعيشون بالقاهرة في مقابر البساتين والتونسي والإمام الشافعي وباب الوزير والغفير والمجاورين والإمام أللليثي وجبانات عين الشمس ومدينة نصر ومصر الجديدة.[1]

[1]: محمد محمود يوسف، العشوائيات والتجارب العربية والعالمية، مدرس مساعد بكلية التخطيط العمراني في جامعة القاهرة مقالة منشورة بالانترنت.

1-2-السعودية

بدأت ظاهرة الإسكان غير الرسمي في مدينة الرياض كرد فعل للعوامل المتعددة كارتفاع الأراضي وارتفاع إيجارات المساكن وازدياد تيارات الهجرة لمدينة الرياض بنوعيها الداخلية والخارجية ونشأت معظم الأحياء العشوائية في الأطراف الشرقية لمدينة الرياض. ويعيش في تلك المناطق العشوائية بعض الوافدين الذين يستخدمون من قبل أرباب العمل السعوديين كعمالة رخيصة. هذا بالإضافة إلى أن بعض سكان البادية من السعوديين يفضلون الإقامة في أطراف المدينة ويقيم هؤلاء السكان في خيام أو مساكن مسورة بمواد الكرتون أو الصفيح او الأخشاب.

وأوضحت دراسة المعهد العربي لإنماء المدن التي أجريت على حي الفصلية بمدينة الرياض أن هذا الحي يعد من الأحياء الفقيرة وغير المخططة والتي ترتفع فيه نسب ألامية وسط سكانه الذين يمتهنون المهن الهامشية ويتحصلون على دخول متدنية لا تفي باحتياجاتهم الأساسية، ويعد عامل القرابة عاملا أساسيا في استمرار العلاقات والتضامن الأسري بين أفراد حي الفيصلية.

وتعتبر العاصمة الرياض اقل المناطق العشوائية في السعودية من مساحة الأراضي العمرانية، وذلك حسب دراسة للهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، والتي توصلت إلى أن ظاهرة المناطق العشوائية في مدينة الرياض تعتبر ضئيلة جدا، حيث تصل نسبة هذه المناطق إلى اقل من 1% من مساحة المدينة العمرانية.

1- 3- السكن العشوائي بالمملكة المغربية:

"ترجع ظاهرة السكن العشوائي في المغرب إلى فترة الاستعمار، حيث أدت السياسات الاستعمارية في المجال الحضري المرتكزة على التمييز بين السكان الأصليين والمعمرين إلى تدهور المجال المخصص للسكان الأصليين. فالمدن الأوروبية شيدت طبقا للمعايير الأوروبية العصرية وتتميز بتوفرها على كل التجهيزات والخدمات اللازمة بما فيها المناطق الخضراء وقاعات السينما والمسرح وغيرها، بينما شيدت المدن الجديدة الخاصة بالمغاربة طبقا لخصائص التعمير المغربية التقليدية ولا تتوفر إلا على الحد الأدنى من التجهيزات والخدمات، كما تم تهميش المدن العتيقة مما سرع في تدهورها وهكذا ارتفعت الكثافة السكانية داخل المدن العتيقة ونشأت وتنامت الأحياء الصفيحية (القصديرية) التي صارت تبتعد أكثر فأكثر عن وسط المدن مما أدى إلى حرمان هذه التجمعات السكنية الفقيرة من الخدمات الأساسية؛ و لم يبدأ الاهتمام بالسكن العشوائي إلا سنة 1947 حيث بدأ التركيز على الجوانب الوقائية والصحية .وبعد الاستقلال ورغم استعادة معظم الأراضي والمساكن التي كان يقطنها الفرنسيون استمر عدد سكان الصفيح في التنامي. وقد عرفت سنوات السبعينيات تزايدا ملحوظا لظاهرة العشوائيات حتى أصبحت تغطي ربع سكان المدن"[1].

[1]: عبد القادر القصير، أحياء الصفيح "دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري"مثال المجتمع المغربي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1993.

لقد نشأت ظاهرة العشوائيات في المغرب وترعرعت منذ الحقبة الاستعمارية حتى أصبحت تهم سنة 2003نحو 900 ألف أسرة أي ما يعادل 5 مليون شخص وأكثر من % 30 من سكان المناطق الحضرية . وتتواجد في المغرب أشكال مختلفة من السكن العشوائي أو السكن غير اللائق، من حيث خصائص النسيج الحضري ومن حيث النشأة ونسبة التنمية. ويدخل في هذه الخانة كل من السكن الصفيحي والسكن غير القانوني والسكن الهش والهامشي وأحياء السكن الاقتصادي الآهلة بالسكان... الخ. ويتميز في معظم الأحيان بغياب الحد الأدنى من الخدمات الأساسية في التجمعات السكنية بالإضافة إلى عدم توفر الحد الأدنى من الجودة والتي تعتبر ضرورية لضمان شروط الراحة والصحة والسلامة.

كما أنه يتميز بضيق المساحة، تضاف إلى ذلك ظاهرة اشتراك أكثر من أسرة في مسكن واحد. وقد عملت السلطات العمومية على تبني مجموعة من المبادرات للقضاء على هذه الظاهرة، إلا أن النتائج المحصلة ظلت لا ترقى إلى المستوى المطلوب .إذ أن المعطيات الإحصائية لما قبل سنة 2004 تبين على أن عدد المساكن الصفيحية كان يرتفع بمعدل 10.000 براكة سنويا، في حين أن معدل المعالجة لم يكن يتعدى 5.000 براكة سنويا. وقد تبنت السلطات المغربية استيراتيجية شاملة منذ 2001 ، والتي وضعت القضاء على السكن غير اللائق من ضمن الأولويات الوطنية للمغرب، من أجل القضاء على السكن الصفيحي في إطار برنامج الوطني أطلق عليه "مدن بدون صفيح".

2- أنواع المناطق العشوائية:

تنقسم المناطق العشوائية على أساس موقعها بالنسبة للمدينة إلى قسمين رئيسيين هما : المناطق العشوائية التي تقع داخل المدن، وتلك التي تقع خارجها. كما يوجد قسم ثالث وهي التجمعات العمرانية العشوائية الواقعة ضمن نطاق المدينة ومجال نفوذها. يمكن تفصيل هذه الأقسام الثلاثة على النحو التالي:

2-1- مناطق السكن العشوائي داخل المدن:

تعرف كذلك بالعمران العشوائي الداخلي، والذي ينبثق داخل مركز المدينة ومناطقها الإدارية والتجارية واحيانا السكينية القائمة. تتكون هذه المناطق من مباني غير ملائمة للسكن، ولا يمكن إدخال إصلاحات عليها، إذ غالبا ما تتواجد في الأحياء القديمة للمدينة، وسكانها فقراء أو ذوي مستوى مادي محدود. مثل هذه المناطق "تكون موضوع إزالة وإعادة الإحياء من خلال تدخل الدولة عن طريق مشاريع التحسين والتجديد الحضري"[1].

2-2- مناطق السكن العشوائي خارج المدن:

يعرف بالعمران العشوائي الامتدادي، والذي يظهر ويمتد حول التجمعات السكنية على أطراف المدن وخارج نطاق الخدمات الحضرية، أو ما يصطلح علية بحدود المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (hors

[1]: بوذراع أحمد، التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، مركز المنشورات جامعة باتنة، الجزائر، 1997، ص 209.

PDAU)، غالبا ما تكون فوق أراضي ملك الدولة كالأراضي الزراعية الهامشية أو على أطراف المناطق الصناعية.

2-3- مناطق السكن العشوائي التجمعي:

غالبا ما يظهر على جانبي الطرق السريعة والطرق الشريانية المؤدية من وإلى المدينة وبالخصوص المدن الكبرى. كما يمكن أن تظهر على شكل تجمعات عمرانية ثانوية بالمناطق الريفية القريبة من المدن. تنشأ انطلاقا من مركز ريفي (قرية)، أو تجمعات سكنية قديمة كالمحتشدات الاستعمارية بالجزائر والتي أقامها المستعمر الفرنسي إبان فترة الثورة التحريرية. تتميز سكناتها في الغالب بكونها مبنية من مواد صلبة كالاسمنت المسلح، وذات مساحة سكنية كبيرة، حيث يضم السكن الواحد في بعض الحالات عدة سكنات متلاصقة لنفس أفراد العائلة. كما تتميز أزقتها بضيقها وعدم انتظامها، مما يصعب من عملية الارتقاء بها ومعالجتها، خصوصا عند مد قنوات صرف المياه، والماء الشروب وتعبيد الشوارع.

كما يمكن تقسيم مناطق السكن العشوائي بالنظر لخصائصها العمرانية والإنشائية والمرتبطة بالأساس بمواد بنائها إلى نوعين[1]:

مناطق مؤقتة: غالبا ما تكون ذات بنايات هشة ومتدهورة، يتم هدمها وإزالتها لتحل محلها مناطق جديدة مخططة تستفيد من مزايا الموقع.

مناطق دائمة: غالبا ما تكون ذات بنايات صلبة ولائقة للسكن، مما يجعلها قابلة للنمو والتطوير لتتكامل مع أجزاء المدينة.

3- الـــتأثيرات السلبية لانتشار السكن العشوائي :

يترتب على العدد الكبير من البنايات غير الشرعية المشيدة على الإقليم مجموعة من الآثار الخطيرة في العديد من المجالات العمرانية، البيئية، الاجتماعية والثقافية. إذ تتميز مناطق البناء غير الشرعي بفقدان المعايير الأساسية لنشوء البيئة العمرانية وتغليب الجانب الاجتماعي على عملية التخطيط العمراني وتظهر آثار ذلك على صعيد موقع تشييد البناءات غير الشرعية وآثار البنايات غير الشرعية على المشهد العمراني، حيث وبفعل موقعها تؤدي إلى المساس بالصحة والأمن العموميين وتدهور مستوى تجهيز الأراضي واختلال الربط بالطرق العمومية والمنافذ، وتوسعها الرأسي على حساب الأراضي الزراعية والمواقع الحساسة وانعكاسات ذلك على الجانب الاقتصادي. ويمكن إيجاز الآثار السلبية المترتبة على انتشار الأحياء السكنية العشوائية في العناصر التالية[2]:

---

[1]: بوذراع أحمد، المرجع السابق.

[2]: حسين بولمعيز و قرفية الصادق، السكن العشوائي وأثره على النمو الحضري بالمدن الصغرى، مدينة الحروش نموذجا، مقالة منشورة بالانترنيت.

3-1- تأثير البنايات العشوائية على البيئة

تتصف معظم مناطق البناء الفوضوي بمستوى صحي منخفض جدا لانعدام الوقاية الصحية، وبسبب قلة الوسائل الفعالة للتخلص من النفايات في تلك المناطق المزدحمة غير المخططة في حين أن البنايات الفوضوية الموجهة للنشاط الصناعي تفتقد إلى دراسة التأثير على البيئة (المرسوم التنفيذي 07-145 المؤرخ في 19-05-2007 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة) فقد بلغ عدد المنشآت التي تم غلقها من قبل وزارة البيئة وتهيئة الإقليم في سنة 2008 حوالي 450 مصنعا، كما تم توجيه 2700 إعذار لمؤسسات أخرى بسبب عدم التزامها بالمعايير والقوانين البيئية .

3-1-1- البنايات العشوائية المشيدة في الأراضي المعرضة لخطر الفيضانات: كشفت دراسة أعدت في سنة 2003 أن أكثر من 100.000 بناية في الجزائر مشيدة على أراضي معرضة لخطر الفيضانات الأمر الذي ترتب عنه العديد من الخسائر المادية والبشرية ناهيك عن الآثار التي تخلفها، فعلى سبيل المثال فيضان باب الواد سنة 2001 تسبب في مقتل 800 شخص وجرح 7543 آخرين، ناهيك عن غرق واختفاء سوق تريولي بكامله في الأوحال، كما أدى إلى تضرر أكثر من 156 مؤسسة ومنشأة عمومية وتهديم 360 مسكن وإعادة إسكان 1500 عائلة، إذ أرجعت أسباب تلك الخسائر إلى تساقط الأمطار بشكل كثيف ومتواصل قدر بـــحوالي 200 ملم في 24 ساعة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد ساهم الإخلال بقواعد البناء والتعمير في تفاقم الكارثة وخاصة من خلال:

- النقص في المساحات الخضراء والأشجار بالمنطقة المنحدرة وارتفاع الكثافة السكانية بها، إذ قدر عدد سكان باب الواد في سنة الحادثة بـــ 64.050 ساكن .
- التعمير الفوضوي وغير المخطط ضمن مجرى الوادي .
- تجهيزات شبكة صرف المياه كانت في مجملها غير صالحة وغير كافية .

كما أن الدراسات والتحقيقات التي أجريت بعد فيضان غرداية في أكتوبر 2008 ، والذي تسبب في مقتل 34 شخصا وجرح 89 آخرين وخسائر مادية بقيمة 20 مليار دينار، فقد خلصت إلى أن أسباب الخسائر راجع بالأساس إلى البنايات الطينية المشيدة في مجرى الوادي مع انعدام تجهيزات صرف المياه وعدم احترام مخططات التهيئة والتعمير .

3-1-2- البنايات العشوائية المشيدة على الأراضي المعرضة لخطر الانزلاق: عرفت هذه الظاهرة بالخصوص في مدينة قسنطينة التي يعود الاهتمام بها من قبل سلطات الاحتلال إلى نهاية الخمسينيات إذ انه قام بتحديدها وإخضاعها بموجب مخطط التعمير الرئيسي آنذاك إلى ارتفاق عدم البناء (Les servitudes) ، غير أن التوسع الحضري السريع لمدينة قسنطينة بعد الاستقلال، وإغفال السلطات لتراتيب استعمال الأراضي المتزامن مع سياسة الإحتياطات العقارية، أدى إلى تسارع ظاهرة الانزلاق واستمرارها إلى اليوم، في حين تعرف

مناطق أخرى من الجزائر العاصمة هذه الظاهرة بسبب اكتساح البنايات للأرض وتشييدها على المنحدرات الخطرة على حساب دور المساحات الخضراء في تثبيت التربة لتفادي الانجراف.

3-1-3- البنايات العشوائية المشيدة على الأراضي المعرضة للخطر الزلزالي: تعتبر الجزائر كسائر بلدان البحر الأبيض المتوسط مهددة بهزات أرضية معتبرة، فهي تقع على طرف الصفيحة الإفريقية التي توجد في حركة دائمة واصطدام مع الصفيحة الأوراسية، و قد ترتب عن هذه الحركة زلازل مدمرة، قدرت بسبعة زلازل قوية في فترة قصيرة من الزمن تمتد من سنة 1980 إلى غاية 2003، ورغم تعهدات الجزائر في هذا المجال بأخذ الاحتياطات اللازمة عند البناء ورقابة حركة التعمير على إثر زلزال الأصنام سنة 1980، إلا أن آثار زلزال بومرداس سنة 2003 أثبتت عكس ذلك فقد ظهر للعيان هشاشة البنايات والانتشار الرهيب للبنايات غير الشرعية وذلك بسبب عدم احترام أدوات التعمير وقواعد البناء، لا سيما المحددة منها بالوثيقة التقنية التنظيمية المتعلقة بالنظام الجزائري لمقاومة الزلازل، ناهيك عن ضعف المواد المستعملة في البناء وعدم مقاومتها.

كما أنه لوحظ تضرر البنايات المتواجدة بالجزائر العاصمة أكثر من تلك المتواجدة بولاية بومرداس رغم أن بؤرة الزلزال تقع بهذه الأخيرة (منطقة زموري) ويعود سبب ذلك إلى التوسع العمراني غير المنظم بالجزء الشرقي من العاصمة في شكل تجمعات سكنية غير شرعية مشيدة على أراضي طينية غير صالحة للبناء، كما أنها شيدت دون احترام لقواعد البناء والتعمير.

3-1-4- البنايات العشوائية المشيدة على الأراضي المعرضة للخطر الصناعي: إن تشييد البنايات ضمن الأراضي المجاورة للأنشطة الصناعية والصحية الخطرة سيعرضها إلى أخطار الانفجار أو انبعاث الأبخرة السامة والحريق وكذا أخطار التلوث، وتشير الدراسات المنجزة في 2003 في الجزائر إلى تشييد أكثر من 7500 بناية على أنابيب نقل الغاز، و8000 أخرى متصلة مباشرة بمناطق النشاط الصناعي. ولقد شكل انفجار مركب تكرير الغاز بسكيكدة بتاريخ 19-01-2004 أكبر كارثة صناعية عرفتها الجزائر، والتي خلفت العديد من الأضرار على البنايات السكنية الواقعة في محيط المركب الصناعي وخسائر مادية فادحة قدرت بحوالي 500 مليار دينار بسبب تشقق بسيط في خط الأنابيب، كما ترتب عن انفجار آخر لأنبوب ناقل للغاز بنفس الولاية بتاريخ 03-03-1998 مقتل 07 أشخاص، وجرح 77 آخرين مع تحطيم 10 مساكن مشيدة عليه و50 بناية أخرى تضررت لقربها من موقع الحادث. كما تعاني منطقة حاسي مسعود وحاسي الرمل هي الأخرى من وجود العديد من الأحياء غير شرعية بنيت على شبكة كثيفة من خطوط أنابيب المنشآت البترولية مما يشكل خطرا دائما يهدد حياة المواطنين القاطنين في هذه الأحياء، وكذلك المطار المشيد أيضا على أرض تمر عبرها أنابيب البترول .

3-2- تأثير البناء العشوائي على الجانب الزراعي و السياحي :

لقد أدى زحف البناءات غير الشرعية ونموها السريع إلى تآكل الأراضي الزراعية التي تعد من الموارد المحدودة وغير المتجددة، إذ عرفت الجزائر فقدان مساحات مهمة قدرت بحوالي 70.000 هكتار للفترة الممتدة من 1974 إلى غاية 1987، و78.000 هكتار للفترة الممتدة من 1988 إلى غاية 1996 منها 750 هكتار فقدت في فترة ما بين جوان 1995 إلى مارس 1996 رغم صدور تعليمات رئاسية بخصوص حماية الأراضي الفلاحية آنذاك.

و لم يسلم العقار السياحي هو الآخر من هذه الآفة بسبب كثرة البنايات غير الشرعية المشيدة ضمن مناطق التوسع السياحي والتي عرفت هي الأخرى المضاربة في الصفقات العقارية وتحويل تلك الموارد عن طبيعتها ووجهتها السياحية.

3-3- تأثير البناء العشوائي على المشهد العمراني:

لقد تسبب العدد الهائل للبنايات العشوائية ونمط توضعها وشكلها في المساس الصارخ بعنصر الجمال المعماري كأحد عناصر النظام العام كما حددته المادة 02 من المرسوم التشريعي 94-07 المتعلق بالإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري بنصها: "وتعد نوعية البنايات وإدماجها في المحيط واحترام المناظر الطبيعية والحضرية وحماية التراث والمحيط المبني ذات منفعة عامة"، و يتجلى ذلك في عدم الاهتمام بإتمام انجاز البناء لا سيما الواجهة، وتهميش دور التشكيل المعماري الذي يشرع فيه المصمم باستخدام المفردات البصرية الشكلية كعناصر أساسية والمبادئ والأسس التصميمية ليحولها إلى كتل وفضاءات بنظام معين، فالقائم بالبناء العشوائي لا يعير اهتماما للذوق العام وذوبان البناية في المجال المشترك مع المحيط ويكفيه الاهتمام بالأجزاء الداخلية فقط لتنشأ بفعل ذلك أشكال معمارية يسودها عدم الوحدة والنظام مما يشوه الصورة الجمالية للمدينة ويخل بالمشهد العمراني العام.

أمام هذا التدهور الشديد والتشوه الذي شاب المظهر العمراني لمدننا بسبب هذه البنايات، لجأت الدولة إلى التدخل من خلال سن قوانين جديدة بغية معالجة هذه الظاهرة بما يتناسب والوضع القائم تجسد ذلك في القانون 08-15 المؤرخ في 2008/01/20 والذي يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها.

3-4- تأثير السكن العشوائي على البيئة الاجتماعية :

يؤدي السكن العشوائي إلى ارتفاع الكثافة السكانية في المناطق الحضرية، خصوصا وأنها لا تتوفر على البنية التحتية والهياكل والتجهيزات الخدماتية. كل ذلك له تأثير بالغ على الاسر التي تقطن هذه المناطق، حيث ينتج عنه خلل إجتماعي، يؤدي إلى ظواهر سلبية عديدة خصوصا التسرب المدرسي وانتشار الأمية، وظهور سلوكيات منحرفة لدى فئة الشباب.كما أن العديد من الدراسات خلصت إلى الربط بين ظاهرة الإرهاب وانتشار الجريمة وعلاقتها بسكان العشوائيات. "ونظراً للظروف الصعبة التي تعيشها هذه المناطق، فإنها تتحول

إلى بيئة لتفريخ الإرهابيين وتزايد الجرائم الإرهابية وذلك لضيق المساكن وتدهور الظروف المعيشية داخلها، ومن ثم وقوع طائفة كبيرة من الشباب في براثن تلك الجماعات المنحرفة التي تمارس الأنواع المتباينة من الانحراف، مما يسهل استقطابهم إلى هذه الانحرافات، لا سيما وهم يعيشون بلا خدمات، وفي أسر تكثر بين أفرادها الخلافات، وتحت سلطة أبوية تمارس كل أنواع القسر والضغط وسوء المعاملة وعدم اللامبالاة، وجماعة من الأقران يتسلل بينهم المنحرف أو المتطرف أو الإرهاب وتخلق هذه المناطق شعورا بعدم الانتماء والولاء والظلم والضياع وعدم الاستقرار وتخلخل قواعد الأمن الاجتماعي والسياسي وانتشار الأوبئة والأخطار الفكرية والاجتماعية والنفسية، فمشكلة عدم عدالة التوزيع لموارد الدولة وأيضاً التوزيع السكاني غير المتوازن تؤدي إلى اضمحلال في أوضاع وحيوية المدن والقرى التي تشكل في الواقع أكبر جزء في التجمعات السكانية"[1].

4- أساليب معالجة السكن العشوائي :

أثبتت الكثير من السياسات والحلول التي وضعت في الدول النامية على وجه الخصوص فشلها في معالجة ظاهرة السكن العشوائي، لأنها بنفس الطريقة التي تتعامل فيها مع الأحياء الخربة والمتدهورة، تعاملت مع الأحياء العشوائية. وبإستعراض سريع للإتجاهات والبرامج لحل مشكلة الأحياء العشوائية نجد أنها تتكون من ثلاثة اتجاهات رئيسية، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

4-1- إزالة الأحياء العشوائية:

من مبدأ أن الأحياء العشوائية تشوه المناطق، انطلق اتجاه إزالة الأحياء العشوائية الحضرية التي تتفشى فيها الأمراض والأوبئة، كما أنها تحتوي على عدد كبير من الخارجين عن القانون وبالتالي تشكل بؤر لإنتشار الجريمة. وعلى هذا الأساس فإن الحل الناجح لهذه المشكلة يتمثل في إزالة تلك الأحياء العشوائية كليًا وإعادة تهجير سكانها إلى المناطق التي قدموا منها. وقد استمرت هذه السياسة عدة سنوات في بعض دول العالم الثالث، ولكنها فشلت في تحقيق أهدافها.

4-2- الإرتقاء و تحسين الأحياء العشوائية :

تقوم سياسة الإرتقاء وتحسين الأحياء العشوائية على أساس مبدأ تطوير الوضع القائم إلى وضع أفضل منه، بحيث يتم المحافظة على الكتل العمرانية الجيدة قدر الإمكان، بإعتبارها ثروة ذات قيمة اقتصادية و تحسين البيئة العمرانية من طرق وشبكات المرافق العامة (كهرباء-مياه-هاتف-صرف صحي) وتوفير الخدمات الضرورية اللازمة للسكان، بما يساهم في خلق بيئة صحية للسكان.

وتتمثل فوائد الإرتقاء وتحسين الأحياء العشوائية بالمحافظة على الهيكل الإقتصادي والإجتماعي الحالي للسكان. وبالتالي المحافظة على العلاقات الإجتماعية والتجانس بين أفراد تلك المجتمعات، كما أنها تساهم في

[1]: مصطفى محمد موسى، التكدس السكاني العشوائي و الإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة الأولى، 2010م.

زيادة الأمن الإجتماعي للقاطنين في تلك الأحياء عن طريق تحويل تلك الأحياء من مناطق غير معترف بها رسميا من قبل الجهاز التخطيطي، إلى أحياء قانونية.

"ويعتبر أسلوب الارتقاء أسلوبا مناسبا للدول ذات الموارد الاقتصادية المحدودة، والتي لا تتحمل ميزانيتها مصاريف كبيرة حيث أن ربطها للتنمية العمرانية مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية أمرا حيويا للحصول على التمويل. وتختلف عملية الارتقاء من حي لآخر تبعا للخصائص العمرانية والاجتماعية والاقتصادية، كما تختلف من دولة لأخرى حسب الظروف العامة والمناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي"[1].

4-3- توفير بدائل لسكان الأحياء العشوائية :

ويتحقق النجاح المطلوب في هذا الإتجاه عند دراسة طبيعة الأحياء العشوائية الحالية وأنماطها بهدف إيجاد بدائل إسكان سواء حكومية أو من خلال المشاركة، تتوفر بها معايير ومعدلات تخطيطية تتلائم مع تلك الأنماط اجتماعيًا واقتصاديًا وعمرانيًا. أي عندما يتم اختيار البدائل والبرامج التي تتلائم مع سكان الأحياء العشوائية بناء على ملائمتها للنمط الراهن من الناحية العمرانية والاجتماعية والإقتصادية. ومن أمثلة هذه البرنامج والبدائل ما يعرف **بالبناء الذاتي** والذي تقوم فكرته على أساس تخصيص أراضى لسكان ذوي الدخل المحدود، إذ من خلالها يقوم السكان ببناء وحداتهم السكنية ذاتيًا ضمن إطار محدد من قبل الجهاز التخطيطي في المدينة وبالتالي يساهم هذا النوع من الإسكان في الحد من انتشار ظاهرة الأحياء العشوائية

كما يمكن اعتماد سياسة **المشاركة الشعبية**، والتي يقصد بها التعاون ما بين السكان لبناء مساكنهم. وتزداد فعالية هذا النوع من الإسكان في المناطق الريفية حيث النمط الإجتماعي المتشابه بين السكان وانتشار فكرة المشاركة الشعبية كأسلوب لحل مشكلة الإسكان حيث يتضح منه أن إتخاذ القرار يصحبه مجهود بشري ومصادر تمويل بدعم حكومي يساهمان في صياغة المنتج في صورته النهائية.

[1]: عبد الباقي إبراهيم، الارتقاء بالبيئة العمرانية للمدن، أمانة مدينة جدة، مركز الدراسات التخطيطية و المعمارية، 1986م.

المبحث الثالث: السكن العشوائي في الجزائر

تمهيد:

تعد الجزائر احدى الدول العربية التي عرفت ظاهرة البناء الغير شرعي بسبب أزمة السكن الخانقة التي عرفتها قبل وبعد الاستقلال والتي نتجت عن اللاتوازن في التنمية سواء ما بين الشمال والجنوب أو ما بين الشريط الساحلي والمناطق الداخلية نتيجة سياسة التعمير الاستيطاني التي عرفتها البلاد قبل الاستقلال، والتي عملت على انفجار واختناق المدن الكبرى خاصة مدن الموانئ التي كانت بمثابة همزة وصل بين المستعمر والمجتمع الاوروبي .هذا اللاتوازن الذي استمر بعد الاستقلال بسبب التعمير المتسارع الناتج عن النزوح الريفي الكبير باتجاه المدن الكبرى والانفجار الديمغرافي الهائل بسبب تحسن الظروف الاجتماعية، الصحية، الاقتصادية،...الخ، عمل مع الوقت على تفاقم مشكل السكن وتحوله الى أزمة سكنية حادة خاصة مع غياب استراتيجية واضحة في مجال السكن والتعمير في السنوات الاولى للاستقلال وكذا استمرار نزوح السكان من الارياف باتجاه المدن الكبرى مما عمل على تفاقم ظاهرة البناء الفوضوي وظهور أحياء بل تجمعات فوضوية مثيرة للاهتمام يصعب التحكم فيها، والتي أصبحت تهدد قطار التنمية بجميع أنواعه داخل هذه المدن.

1- واقع السكن العشوائي بالجزائر:

عرفت الجزائر ظاهرة السكن العشوائي منذ الاستقلال بسبب الركود الذي عرفه قطاع السكن في الفترة اللاحقة للاستقلال، حيث ركزت التنمية في العواصم الإقليمية والمدن الكبرى، مما جعلها مجالا لاستقطاب السكان فيما عرف بالهجرة الريفية نحو المدن، حيث استقر هؤلاء الوافدون في المناطق المتدهورة داخل المدن، وعلى أطراف المدن والمناطق الصناعية الكبرى على غرار العاصمة، وهران، قسنطينة وعنابة، وسكيكدة وغيرها، مما كان له تأثير كبير على التنظيم المجالي والعمراني لهذه المدن بانتشار مناطق البناء العشوائي.

"كما كان للظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر (العشرية السوداء) وما ترتب عليها من هجرة داخلية من الأرياف نحو المدن الأكثر أمنا ، دورا بارزا في تفاقم هذه الظاهرة حتى أصبح من غير الممكن بل من المستحيل إزالة مثل هذه التجمعات الفوضوية وتوفير الإسكان البديل لسكانها. غير أن تفاقم هذه الظاهرة جعل الحكومة تتشدد في أخذ التدابير اللازمة حيالها من خلال سن قوانين ردعية غالبا ما أدت إلى الحد من هذه الظاهرة داخل المدن الكبرى وعلى محيطها القريب، في مقابل ذلك بدأت هذه الظاهرة في التركز بشكل أكبر في المدن الصغيرة نتيجة للعديد من العوامل نذكر منها"[1]:

[1]: حسين بولمعيز وقرفية الصادق، المرجع السابق.

– ضعف الأداء الرقابي لأجهزة الدولة المختلفة سواء تلك المكلفة بمحاربة السكن الفوضوي أو المسؤولة عن تسيير العقار بمختلف أشكاله (الصناعي، الفلاحي والسياحي).

– العقار بهذه المناطق غالبا ما يتسم بالفوضى وضعف الرقابة مما يسهل عمليات التلاعب به مما يجعله في متناول مختلف فئات المجتمع.

– تطور وسائل النقل وشبكة المواصلات بين المدن على اختلاف أحجامها سهل كثيرا من عملية تنقل الأشخاص بحثا عن العمل ومصادر العيش، مما جعل الاستيطان في المدن الصغيرة يعتبر أحد الحلول المثلى وبأقل التكاليف.

– توفر المدن الصغيرة على معظم الهياكل الخدماتية خاصة تلك المتعلقة بالجانب التعليمي والصحي والأمني، جعلها مدن جالبة للسكان.

كل هذه العوامل وغيرها جعلت من السكان الوافدين يفضلون المدن الصغيرة وضواحيها مستغلين في ذلك الظروف السالفة الذكر، حيث يتم توطنهم بشكل عشوائي إما ضمن تجمعات سكنية في ضواحي المدينة حيث غالبا ما تكون على الأراضي الفلاحية الهامشية، أو في شكل سكنات فردية داخل المدينة من خلال بناءات فوضوية[1].

صورة رقم 01: بناء عشوائي بحي النخيل

–أحياء فوضوية من الطراز المتوسط وهي أحياء تسكنها الطبقات المتوسطة أو ذات الدخل المتوسط مثل الموظفين والمعلمين إلى جانب التجار تتميز هذه الأحياء بمساكن منظمة ذات حالة متوسطة وأشكال عمرانية لائقة مبنية بمواد صلبة، ولكن المشكل في هذه الأحياء يعود لشوارعها الغير منظمة ولانعدام الرصيف في البعض منها وكذا نفس بعض التجهيزات كالغاز كما أن متوسط المساحة الإجمالية للمسكن بها لا يتجاوز 200م. مثل هذه الأحياء أو البنايات يمكن تسويتها لكن بعد التدخل عليها وتحسينها.

[1]: نعيمة حمود حرم بومعوش، ظاهرة البناءالبناء الفوضوي بالمدن الكبرىالجزائرية: الواقع ورهانات التسوية في اطار الجوكمة الحضرية حالة مدينة قسنطينة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية، 2016.

صورة رقم 02: بناء عشوائي بحي المنشار (قطاع المنظر الجميل)

صورة رقم 03: بناء عشوائي بحي الخامسة (قطاع سيدي راشد)

-أحياء فوضوية من الطراز الردى أو السيئ وهي أحياء يصعب التدخل فيها لأنها مناطق سكنية انشات بطريقة سريعة وعشوائية، نجد مساكنها متفاوتة العلو وغير مكتملة بمساحة عقارية صغيرة متوسطها لا يتعدى 80 م أما مواد البناء فهي في بعض الحالات مزيج من المواد الصلبة والهشة كما أن الطرق بها سيئة ملتوية وضيقة والى جانب انعدام العديد من الشبكات مثل الغاز والصرف الصحي بالرغم من تواجد البعض منها داخل المدن[1].

[1]: المرجع السابق، ص48.

صورة رقم 04: بناء عشوائي بحي بن الشرقي

صورة رقم 05: بناء عشوائي بحي بوذراع صالح (قطاع بوذراع صالح)

بهذا نتوصل إلى أن دراسة البناءات الفوضوية تتطلب الإلمام بكل خصائصه من شكل ومواد بناء وحتى التجهيز أما من ناحية الموقع فينظر من نقطتين: النقطة الأولى وهي طبيعة الأرضية حيث هناك أرضية ثابتة صالحة للتعمير وهناك أرضية غير صالحة للبناء تماما مثل مناطق الارتفاقات والإخطار الطبيعية والتي يتطلب إزالة كل ما عليها من بناء حتى وان كان في حالة جيدة والنقطة الثانية: هي مكان تواجد إذا كان داخل المدينة أو على أطرافها حيث نجد أن البناء اللائق قد يكون بضواحي المدينة وغير اللائق بوسطها او العكس مما يعني أن منطقة التواجد لا تساهم في جودة البناء ورقي الحي الفوضوي وإنما ديناميكية وسرعة نموه وأولوية التدخل عليه لما لموقعه من أهمية[1].

[1]: المرجع السابق، ص50-51.

دون أن ننسى الوضعية العقارية فمنها ما هو منجز على الأراضي عمومية وهذه حالات نجدها دوما فوق الأراضي غير المخصصة للتعمير ضمن مناطق الإخطار الطبيعية (الزلازل، الفيضانات، الانزلاقات الأرضية) ومناطق الارتفاقات مثل الغاز ، الكهرباء).[1]

2-أسباب نشأة السكن العشوائي بالجزائر

الأحياء الفوضوية بالمدن الجزائرية ظهرت نتيجة تراكم العديد من العوامل والأسباب هذه الأخيرة هي نسبية وظرفية.لأنها مرتبطة بالمجال الحضري وخصوصياته وتأثير ها قد يكون مختلفا ومتفاوتا من مجال لأخر ومن فترة زمنية لأخرى لكنها تجتمع على أنها تعمل على تفاقم الظاهرة وتشويه المنظر العام للمدينة خاصة في الصور القديمة للبناء الفوضوي

2-1- الهجرة والنزوح الريفي

تعددت أشكال الهجرة وتنوعت حسب الدفع الرئيسي لها إذ نجد هجرة ناتجة عن الظروف الأمنية الصعبة كالهروب من الحرب والاستعمار وحتى من الإرهاب وهجرة ناتجة عن عدم تنمية المناطق الريفية والتجمعات السكنية الصغيرة من حيث التجهيزات الأساسية والخدمات التي يحتاجها الفرد في حياته اليومية بحثا عن ظروف اجتماعية . كما نجد الهجرة التقليدية من الريف إلى المدينة وفي العشريات الأخيرة ظهرت ما تسمى بالهجرة ما بين المدن

2-2-الزيادة الطبيعية والنمو الديمغرافي الكبيرين

للتذكير فان الزيادة الطبيعية هي الفارق بين عدد المواليد وعدد الوفيات المسجلين في فترة زمنية معينة ، وهو ايجابي عندما يكون عدد المواليد يفوق عدد الوفيات في الفترة ما بين 1926 و1936 سجلت الجزائر معدل نمو سنوي قدر 1.85% في كامل الشرق الجزائري، بينما المدن الرئيسية الكبرى فبلغ معدل النمو السنوي بها حوالي 3.5%

الجدول رقم01: الزيادة الديمغرافية للسكان الجزائريون والسكان الأوروبيون بين 1926و1960

البيان	السكان الجزائريون			السكان الأوربيون		
الفترات الزمنية	الزيادة	معدل الفترات	المعدل السنوي	الزيادة	معدل الفترات	المعدل السنوي
1936-1926	9277	19.7	1.97	8971	21.60	2.16
1948-1936	20726	36.80	3.06	13218-	26.20-	2.18-
1954-1948	25561	33.20	5.53	3426	9.20	1.53
1960-1954	75350	73.40	14.68	2325	5.70	1.14

Source : Enquête SCMA 1960

[1]: المرجع السابق ص54.

نلاحظ من خلال الجدول أن الفترة الاستعمارية عرفت تزايدا مستمرا للسكان الجزائريين بمعدل سنوي انتقل من 1.95 بالمائة للجزائريين في الفترة (1926-1936) إلى 14.68 بالمائة بين (1954-1960) وهو ارتفاع كبيرا يرجع إلى أسباب كثيرة أهمها الثورة التحريرية التي عملت على النزوح الكبير للسكان وتوطينهم داخل تجمعات سكانية او بالقرب من المدن الكبرى في أكواخ قصديرية أو بناءات فوضوية هروبا من الحرب والدمار الذي مس القرى والأرياف إلى جانب سياسة التجميع داخل المحتشدات التي تبناها المستعمر الفرنسي في سنة 1959 كمحاولة لمحاصرة الثورة ومراقبة السكان وبالتالي التقدير الصحيح لحجمهم وحساب معدل نموهم السنوي.

الجدول رقم 02: تطور عدد السكان بالجزائر بالألف بين 1962-2008

2008	1998	1987	1981	1980	1978	1967	1966	1962
34080	29113	23.039	19092	18500	17600	12600	12022	10600

Source : Rachid Hamidou : le logement un défi, OPU, Alger, 1989, p47.

بعد الاستقلال جزء كبير من النمو السكاني بالجزائر كان مرجعه ساسا مرتبط بالزيادة الطبيعية للسكان، فالسكان الجزائريون تزايدوا بشكل معتبر حيث ارتفع معدل النمو من 3 بالمائة إلى 3.4 ما بين (1962-1967) فالزيادة في عدد السكان الجزائريين بلغت 2 مليون نسمة خلال نفس الفترة وانتقلت الى 5 مليون نسمة في الفترة ما بين (1967-1980) وهي قيمة كبيرة في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات لتظهر مدى سرعة تطور السكان بسبب تحسن الظروف المعيشية والأوضاع الصحية لتصل إلى 4539000 نسمة في الفترة ما بين (1980-1987) لتبلغ في الأخير حوالي 11035969 نسمة بين (1989-2008) وهي قيمة معتبرة مقارنة بالظروف الأمنية الصعبة التي تعرضت لها الجزائر في سنوات التسعينات.

2-3- عامل الصناعة

إن البوادر الأولى للسكنات الفوضوية في العلم، ظهرت بصورة واضحة في الدول المتقدمة صناعيا كأحد نتائج الثورة الصناعية التي صاحبها التحسن في الظروف المعيشية والاقتصادية داخل المدن الصناعية، مما عمل على هجرة الناس نحو هذه المدن بحثا عن العمل وحياة أفضل. لكن وللأسف وهذا التطور في الأوضاع المعيشية والاقتصادية تسبب في النمو غير المخطط للمدن نتيجة التدفقات الهائلة للسكان باتجاه الأقطاب الصناعية مما عمل على رفع الكثافة السكانية داخل المدن الصناعية الكبرى كأمريكا وباريس أين بلغت الكثافة السكانية أعلاها 222000 شخص/كم مما جعلها عاجزة عن توفير جميع احتياجات سكانها خاصة فيما يخص السكن، هذه الوضعية أدت إلى بروز ما يسمى بالسكن الفوضوي كبديل عن العجز في السكنات اللائقة خلال عملية وضع الصناعة الثقيلة رفقة صناعة المباني من اجل مواكبة عمليات البناء المبرمجة للقضاء على العجز الموجود في السكنات والحد من انتشار البنايات غير الشرعية التي فتتت تنتشر بسرعة خاصة بالمدن الكبرى.

إذن فتركز السكان في الشريط الساحلي الذي يتسارع شيئا فشيئا ما هو إلا دليل أخر على أن هناك تركز للسكان حول المراكز الصناعية والحضرية أين تتواجد مختلف الحاجيات الاجتماعية من سكن، خدمات ... الخ والتي يصعب التكفل بها[1].

2-4-عامل أزمة السكن:

تساهم أزمة السكن بفعالية في تحريك مختلف أنواع الأحياء الفوضوية وذلك بفعل العوامل السابقة الذكر (السياسة الاقتصادية المركزة على التصنيع، النمو الديمغرافي الكبير والهجرة) والتي لها دور أساسي في تأجيج أزمة السكن التي أصبحت من أعظم المشاكل التي تواجهها الجزائر خاصة داخل المدن الكبرى وللوقوف على ظاهرة معقدة كأزمة السكن لا بد من التطرق إلى مختلف مظاهر السياسة المنتهجة في السكن على طول الفترات والمخططات التنموية السابقة

2-5-الترقية الإدارية والتنموية

الترقية الإدارية كانت حافزا كبيرا للهجرة وبالتالي لم تحدث التوازنات المطلوبة ما بين الريف والمدينة حيث إنشاء بلديات جديدة نتج عنه ترقية الوحدات الجمالية الجديدة التي أصبح دورها جذب سكان الريف إليها أكثر فأكثر هذه الظاهرة لوحظت أكثر في المناطق التي عرفت تحولات اقتصادية عميقة أين سمحت بخلق مناصب شغل في الصناعة والبناء او بالترقية الإدارية والخدمات.

الخريطة رقم01: تطور الولايات بالجزائر

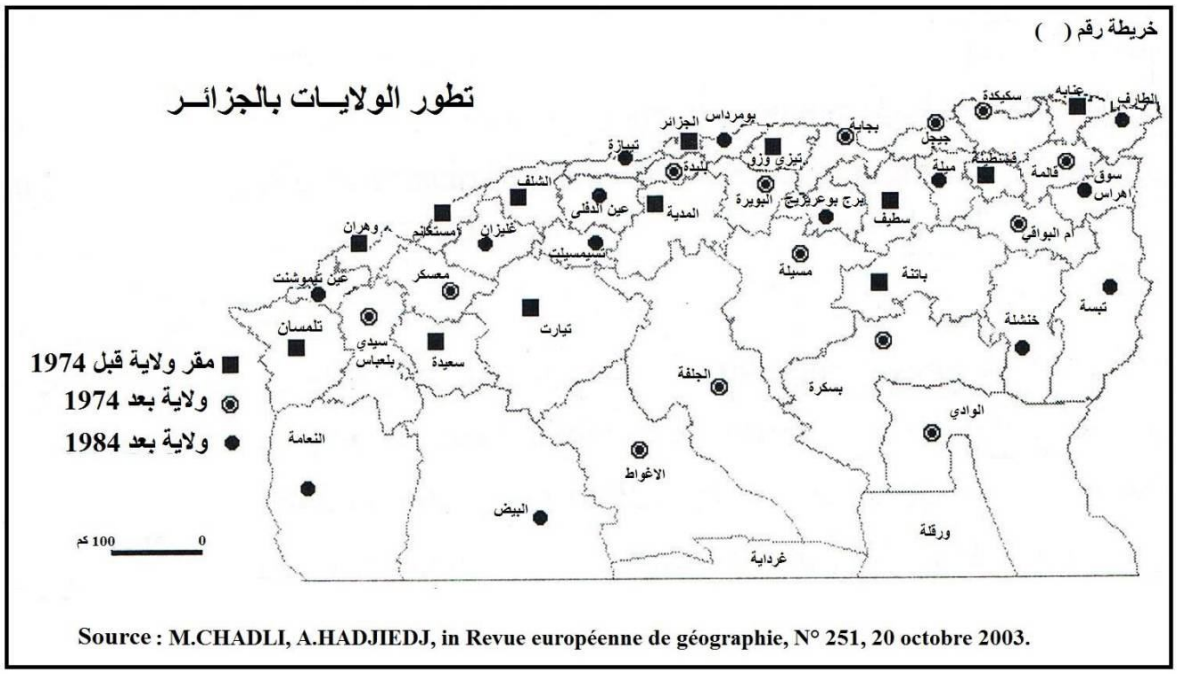

Source : M.CHADLI, A.HADJIEDJ, in Revue européenne de géographie, N° 251, 20 octobre 2003.

[1]: المرجع السابق، ص 57-70.

2-6- الوضعية العقارية المعقدة

اتسم التنظيم القانوني للأراضي الفلاحية التابعة للدولة خلال العشريات ما بعد الاستقلال بطابع الهشاشة واللاستقرار الذي أملته الموروثات السياسية المتأثرة بالاختيارات الإيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية. فمباشرة بعد استرجاع السيادة الوطنية وتكريسا للمنهج الاشتراكي المطبق آنذاك اعتمدت الدولة نظام التسيير الذاتي في القطاع الفلاحي الذي جعل من العمال منتجين ومسؤولين لأنهم يستفيدون من ثمار عملهم .حيث منحت الأراضي في شكل استغلالات فلاحية للعمال للانتفاع بها لمدة غير محدودة دون أن يكون لهم الحق في التصرف فيها أو امتلاكها بالتقادم أو الحجز عليها"[1].

هذا ما دفع بالعديد من سكان المناطق الجبلية بالأرياف إلى الهجرة نحو مناطق تواجد الأراضي الخصبة والتي كان غالبيتها يقع بالقرب من المدن والتجمعات العمرانية، أين كانت تتواجد مزارع المعمرين، وذلك بهدف الاستفادة من العمل في هذه المزارع المسيرة ذاتيا. نتج عن هذه الهجرة استقرار العديد منهم ضمن مناطق سكنية بالقرب من هذه المزارع، في شكل سكنات فوضوية تم بناء غالبيتها على الأراضي الهامشية والفقيرة زراعيا، والتي كانت تستغل للرعي.

3-الحلول المقترحة للحد من ظاهرة السكن العشوائي:

هناك العديد من الإجراءات التي استخدمتها أغلبية المدن النامية – من مدن العالم النامي – لمعالجة إشكالية الأحياء السكنية المتخلفة تمثلت أغلبيتها في تقديم مختلف الإعانات والخدمات العامة والخاصة لها أو أزالتها نهائيا، ألا أن طبيعة الحياة في هذه المناطق زادت في انتشار الفوضى للعديد من المدن التي جعلت من الإجراءات السابقة حلول ذات أثر محدود في علاج مشكلة طبيعة العيش في تلك المناطق،ودلك كون المشكلة اجتماعية ذات طبيعة خاصة لا يمكن التخلص منها ألا بالهدم أو عن طريق التجديد، وبالرغم من وجود هذا الحل البسيط ألا أنه لم يعطي أية نتيجة بل ازدادت مشاكل سكان هذه المناطق .

أن أزاله الأحياء المتخلفة أو هدمها لا يكفي للقضاء عليها لأن أزالتها من مكان معين قد يؤدي إلى ظهورها في مناطق أخرى ولأن القضاء على تلك المناطق يستدعي معرفة الأسباب المؤدية إلى ظهورها ومعالجتها قبل التفكير في القضاء على البنيات الهشة التي تختلف بطبيعتها وأنماطها في تلك المناطق وكذلك فأن مسؤولية الهدم والترميم أو بناء مساكن جديدة تقع على عاتق الدواة المثقلة بالأعباء.

ومن ثم أصبحت الأحياء السكنية المتخلفة أمر لا مفر منه بالنسبة للمدن ولا يمكن أن تختفي بصورة ذاتية بل يحتاج ألي تطور بشري يشمل التجمع الحضري، باعتبار أن التطور البشري السبب الأول في ظهور تلك الأحياء، وبما أن هناك أنماط وأنواع مختلفة من الأحياء السكنية المتخلفة فأن المعالجة يجب أن تختلف استنادا إلى تلك الأنماط التي تجلت في تباين الإمكانيات المتطورة والحاسمة للقضاء عليها.

[1]: بوصبيعات سوسن، الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

المبحث الرابع: النمو الحضري

1-مفهوم النمو الحضري:

هو مجموعة العوامل التي تسهم في تعقيد الحياة في المجتمع الحضري والى تطور المؤسسات الاجتماعية والتربوية وغيرها من النواحي الكمية والنوعة كما يشير النمو الحضري الى معدلات الزيادة في السكان، سواء كانت ناجمة عن ارتفاع نسبة الخصوبة او الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية. ويصاحب النمو الديموغرافي عادة اتساع المساحة التنظيمية للمدن نتيجة للامتداد الافقي والرأسي للعمران من اجل تلبية احتياجات السكان الاساسية نثل المساكن والطرق والخدمات بمختلف اشكالها العلاجية والوقائية والتربوية.

2-تعريف النمو الحضري:

النمو يقصد به التزايد، نمو أو تزايد الشيء ما يضاف إليه ويؤول إليه إزدياد مساحة الأرض بفضل الطبيعة. ويشير إلى زيادة عدد سكان المدن ذات الأحجام المختلفة مثل المئة والألف أو تلك التي يبلغ سكانها 10 آلاف أو 20 ألف شخص فأكثر. [1]

يشير النمو الحضري أو التمدن لما أطلقه عليه بعض الباحثين بأنه من أكبر المشاكل في وقتنا الحاضر البيروقراطية والتخلف حيث أن الدول السائرة في طريق النمو سجلت في السنوات الأخيرة درجة مفاجئة من التحضر تتمثل في الزيادة الديمغرافية "الزيادة الطبيعية" بالإضافة إلى الموجات البشرية التي نزحت من الأرياف بفعل الفقر وعدم توفر فرص العمل وعلى مذا فإن النمو الحضري يقصد به نسبة سكان المدن لمجموع السكان في المجتمع.

هذا المصطلح يعني لغويا واجتماعيا عملية إنتقال إجتماعي من حالة التريف إلى حالة التحضر وعمليا فإنه يعني التخلي عبر الانتقال من صفة "الريف" واقتناء صفة "الحضر" وبالتالي فهو التخلي عن خصائص واكتساب خصائص أخرى.[2]

وذلك يمكن تعريفه بأنه إنتقال الناس من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بقصد الإقامة الدائمة، آما يقصد به إشتغال الناس بغير الزراعة.[3]

ويعرفه عالم الديمغرافيا وارن توبسون W.Thopson ظامرة التحضر في دائرة معارف العلوم الاجتماعية بأنها حركة الناس من المجتمعات التي تقوم أساسا أو تقوم فقط على النشاط الزراعي إلى مجتمعات أخرى أكبر حجما يدور محور النشاط فيها حول التجارة والصناعة والخدامات وغيرها من أوجه

[1]: عبد الإله أبو العياش، أزمة المدينة العربية، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1980، ص126.

[2]: عبد الباقي زيدان، علم الاجتماع الحضري والمدن المصرية، القاهرة، ص14.

[3]: عبد المنعم أنور، الحضارة والتحضر، دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة، القامرة، 1970، ص90.

النشاط المتصلة بها.[1]

فالنمو الحضري هو العملية التي تتم بها زيادة سكان المدن عن طريق تغيير الحياة في الريف من حياة ريفية إلى حياة حضرية أو عن طريق هجرة القرويين للمدن الموجودة بما في ذلك التغيرات التي تحدث لطبائع وعادات وطرق معيشة سكان الريف حتى يتكيفوا للمعيشة في المدن.[2]

كما تشير إحدى وثائق اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى التابعة لهيئة الأمم المتحدة إلى أنه يمكن تعريف الظاهرة في معناها الديمغرافي البسيط بأنها العملية التي يميل الناس بمقتضاها إلى التمركز في تجمعات تزيد عن حجم معين.[3]

ويذهب السيد عبد العاطي السيد إلى أن هناك اختلاف بين معدلات التوازن والموارد المتاحة في البلاد النامية على العكس من النمو الحضري الغربي أي عكس ملحوظ لزيادة سكانية كشفت عنها الهجرة الريفية من جراء عوامل طرد الريف وعوامل جذب المدينة "توفر فرص العمل، مرافق خدمات...الخ، مما أدى إلى كثافة المدن وبالتالي انعدام الإمكانيات لاستيعاب ذهاب الفائض السكاني الذي يتزايد بسرعة.[4]

فالتعريف الإجرائي للنمو الحضري هو الزيادة السكانية في المدن نتيجة عامل الهجرة من الريف إلى الحضر والزيادة الطبيعية بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية.

3-أسباب النمو الحضري:

3-1-الزيادات الطبيعية:

يقصد بالزيادة الطبيعية للسكان بالفارق الايجابي بين الوالدات والوفيات أي ارتفاع الوالدات مقارنة بالوفيات. إذ يمكن أن نشير هنا إلى انخفاض معدل الزيادة الطبيعية بالمدينة مقارنة بالريف وذلك راجع إلى تراجع معدل الخصوبة في المدن مقارنة بسكان الريف نتيجة للظروف المادية للحياة الحضرية وتنظيم النسل وتأخر سن الزواج وارتفاع الوفيات خاصة بعد الثورة الصناعية وتدهور الظروف الصحية وانتشار السكنات غير الصحية وظروف العمل الشاقة خصوصا مع تشغيل الأطفال والنساء بأولى المدن الصناعية. إلا أن التقدم التكنولوجي الذي رافق الثورة الصناعية عمل على تحسين الرعاية الصحية في المدن فانخفضت معدلات وفيات الأطفال في المدن مقارنة بالأرياف خاصة في دول العالم الثالث التي خصصت رعاية صحية في المدن فقط.

3-2-الهجرة:

هي الحركة التي يقوم بها الأفراد للانتقال من موطنهم الأصلي إلى أماكن معينة داخل الوطن وخارجه

[1]: فاروق جزآي يونس، علم الاجتماع الأسس النظرية وأساليب التطبيق، دار علم الكتاب، القامرة، 1972، ص23.

[2]: عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة والاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة، القامرة، 1966، ص23.

[3]: عبد اللطيف بن أشنهوا، مرجع سابق، ص154.

[4]: عبد الإله أبو العياش، مرجع سابق، ص126.

من إقليم إلى آخر، من بلدية إلى أخرى، من مدينة إلى أخرى. من أهم مظاهر الهجرة المؤثرة في النمو العمراني للمدن ظاهرة النزوح الريفي التي عرفت ذروتها مع الثورة الصناعية إذ يعتبر التباين في مستوى المعيشة السبب الرئيسي إلى الهجرة من الأرياف.[1]

4-أشكال النمو الحضري :

للوظائف الحضرية وطريقة حياة السكان وموضع المدينة وامتداد شبكة الطرق دور مهم في تحديد مورفولوجية ومخطط أي مدينة، فإذا ما نظرنا إلى:

4-1-استمرارية النمو العمراني وامتداده أو تقطعه:

يمكن أن نميز نوعين:

نمو عمراني متصل: يتميز باالمتداد المتواصل لمختلف التوسعات العمرانية بتعاقب زمني يعكسها التنوع العمراني ويكون المركز القطب الرئيسي في المدينة.

نمو عمراني متقطع: يتميز بعدم تواصل مختلف التوسعات العمرانية نتيجة لوجود عوائق طبيعية أو مساحات خضراء مما يفرض االنفصال عن المركز القديم وظهور توسعات نقطية جديدة.[2]

4-2-كيفية توزع السكان والنشاطات في البنية الحضرية للمدينة وكيفية تنظيم هذه البنية وامتداد شبكة الطرق وشكلها

فإننا نميز :

مخططات عضوية: تتميز بعدم انتظامها وبشوارعها الضيقة الملتوية وامتدادها العضوي.

مخططات إشعاعية: تتميز بامتداد شبكة الطرق من مركز المدينة إلى محيطها وفق منظور يرفع من مركزية المدينة وبضعف العالقة بين أحيائها.

مخططات متعامدة شريطية : تتميز هذه المخططات بشكلها الشطرنجي وشوارعها المتعامدة ذات الشكل المنتظم والفاعلية في تنظيم المجال.

مخططات مركبة: تتميز هذه المخططات بتعقد شبكة الطرق فيها واختالف طريقة امتدادها وفق مخططات متعددة (عضوية، اشعاعية، شريطية).[3]

---

[1]: عبد القادر زيدان، علم الاجتماع الحضري والمدن المصرية، القاهرة، ص10.

[2]: عبد اللطيف بن أشنهوا، مرجع سابق، ص102.

[3]: "النمو العمراني وأثره على البيئة الحضرية اشكالية التسيير العمراني مدينة باتنة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية، ص ص-11 18.

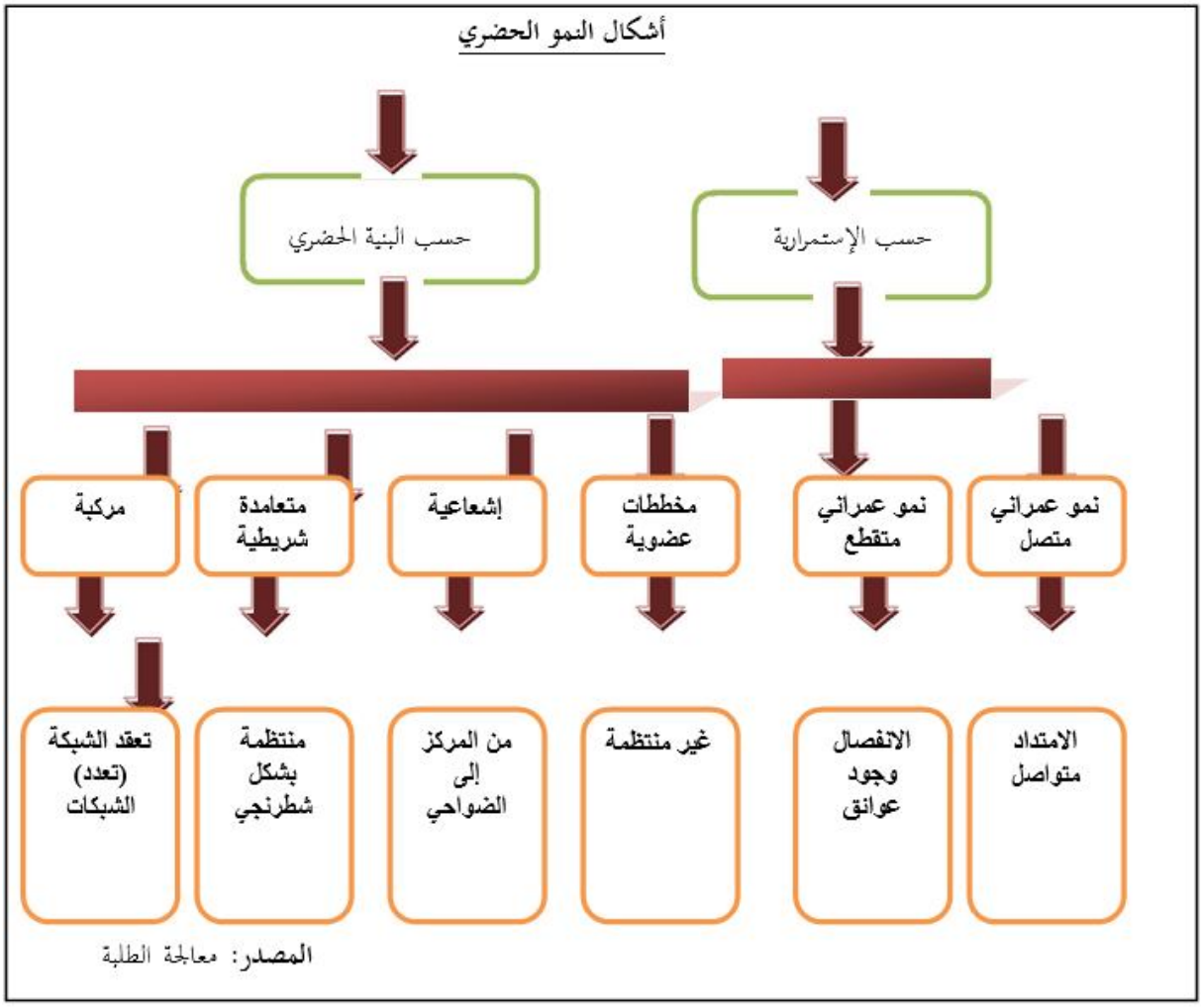
أشكال النمو الحضري
حسب البنية الحضري
حسب الإستمرارية
مركبة
متعامدة شريطية
إشعاعية
مخططات عضوية
نمو عمراني متقطع
نمو عمراني متصل
تعقد الشبكة (تعدد) الشبكات
منتظمة بشكل شطرنجي
من المركز إلى الضواحي
غير منتظمة
الانفصال وجود عوائق
الامتداد متواصل
المصدر: معالجة الطلبة

خلاصة الفصل الاول

تطرقنا في هذا الفصل الى مجموعة من التعاريف والمصطلحات العامة والتي ترتبط بموضوع بحثنا، كما تعرفنا على مختلف المشاكل والأسباب التي تعامي منها المدن والذي هو موضوع دراستنا، حيث أردنا إعطاء لمحة عامة ومدخلا لموضوع دراستنا وهدفنا هو تبسيط هذه المفاهيم للقارئ واعطاء نظرة شاملة لها.

الفصل الثاني

مدينة تبسة

دراسة جغرافية عامة

مقدمة الفصل

تعتبر مدينة تبسة مدينة عريقة ومعروفة بغنى تاريخها وذلك للآثار الرومانية الكثيرة وأيضا بفضل موقعها الحدودي المميز الذي جعل منها قطبا اقتصاديا هاما يعكس ذلك وبوضوح مدى التطور الحاصل في ميدان التعمير ودرجة مواكبة الحركة الاقتصادية الجديدة .

والوسط الحضري أو بمعنى آخر المدينة، يعتبر عنصرا حيا ينمو ويتطور مع مرور الزمن، وبالتالي فان ما يميزها ويساعدها على البقاء ووظائفها التي جعلت منها مكانا للتبادلات والعلاقات بمختلف أنواعها وبالتالي فان قوتها الحقيقية تكمن في قدرتها على إبراز نشاطها السكاني وبذلك تلبية رغباتهم ومتطلباتهم الضرورية.

ومن ثمة فان دراسة أي مدينة ما تستوجب أولا تحديد هذا الأخير والعوامل المؤثرة فيه، حيث إن أول الأسئلة التي تفرض نفسها على دراسة المدينة هي:

أين تقع ؟ وما هو موضعها ؟

وعلى هذا فان الهدف المنشود في هذا الفصل هو تسليط الضوء على مدينة تبسة وذلك بالدراسة الجغرافية لها من خلال إبراز خصائصها الطبيعية لجميع النواحي المتعددة، حيث سيتم التطرق في المبحث الأول إلى المجال الطبيعي ومختلف عناصره ومقوماته، من أهمية وموقع، وكذا المناخ والعوامل المؤثرة فيه وانعكاسات كل من هذه الخصائص على النمو الحضري ومستقبل المدينة ومن جهة أخرى إبراز علاقة ذلك بانتشار ظاهرة السكن العشوائي وخصائصه المختلفة.

المبحث الأول: الدراسة الطبيعية لمدينة تبسة

تتعدد الأنماط العمرانية وتختلف من مدينة إلى أخرى بسبب اختلاف الثقافات وتنوعها، لان العمران بصفة عامة والعمران العربي خاصة يعتبر النموذج الذي يعكس الحضارة والتاريخ المشترك في فترات زمنية مختلفة حيث تعبر هذه النماذج عن مفاهيم تتضمن المتطلبات الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع وتتوقف على مجموعة من المميزات تحمل العديد من المعاني والرموز الثقافية التي تعكس خصوصيته إلا أن هذه النماذج والأنماط العمرانية طرأت عليها العديد من التحولات جراء الثورات في الكثير من الأحيان أو بهدف التنمية والتعمير.

فمن الصعب الخوض والتطرق إلى دراسة موضوع معين دون تحديده بدقة،حيث قمنا في هذا الفصل بتحديد مجموعة من المفاهيم والتي من شأنها حصر الموضوع والإحاطة به، وتوضيح بعض التماسات الموضوع، إذ أنه في غياب هذه الشروط والضوابط في كل موضوع معين، قد يقوم الدارس بالخروج من الموضوع أو إشراكه مع موضوع آخر لذا حاولنا إعطاء مجموعة من المفاهيم التي تخص وتمس موضوع الدراسة.

إن دراسة موضع المدينة يسمح بالكشف عن المركبات والعوائق الموجودة فيه وذلك لأنها تعتبر الأرضية التي تقوم عليها المدينة والتي تشكل الكتلة المبنية لها حيث يعتبر الموضع عاملا أساسيا وفعالا من الناحية البيئية ومن حيث الشكل العمراني والوظيفي الذي قامت من أجله المدينة .وغالبا ما تتحكم مكونات الوسط الطبيعي في توجيه نشاط المنطقة أو المدينة وبالتالي فهي تساهم بشكل كبير في تحديد مستقبلها وشكل توسعها وحتى إقليمها الوظيفي ومن ثم تحديد وظيفتها. بناء على ذلك فإن دراسة الضوابط الطبيعية كالتضاريس والانحدارات، التركيب الصخري، التربة المناخ ...الخ، تساعد على إبراز مختلف إمكانيات وعوائق المجال الطبيعي ومدى تأثيرها في التنمية المحلية للمنطقة،و آفاق نموها على جميع المستويات. انطلاقا من ذلك سيتم التطرق إلى دراسة مختلف عناصر المجال الطبيعي لبلدية تبسة ومدى تأثيرها في وظيفة المدينة، ناهيك على علاقتها بالسكن العشوائي وخصائصه.

1-الموقع الجغرافي

تقع مدينة تبسة في الشرق الجزائري وهي واحدة من مدن الهضاب العليا الشرقية، موقعها متلاحم مع الحدود التونسية ب 39 كلم، مما جعلها تحتل موقعا استراتيجيا هاما.

الخريطة رقم 02: الموقع الجغرافي لمدينة تبسة

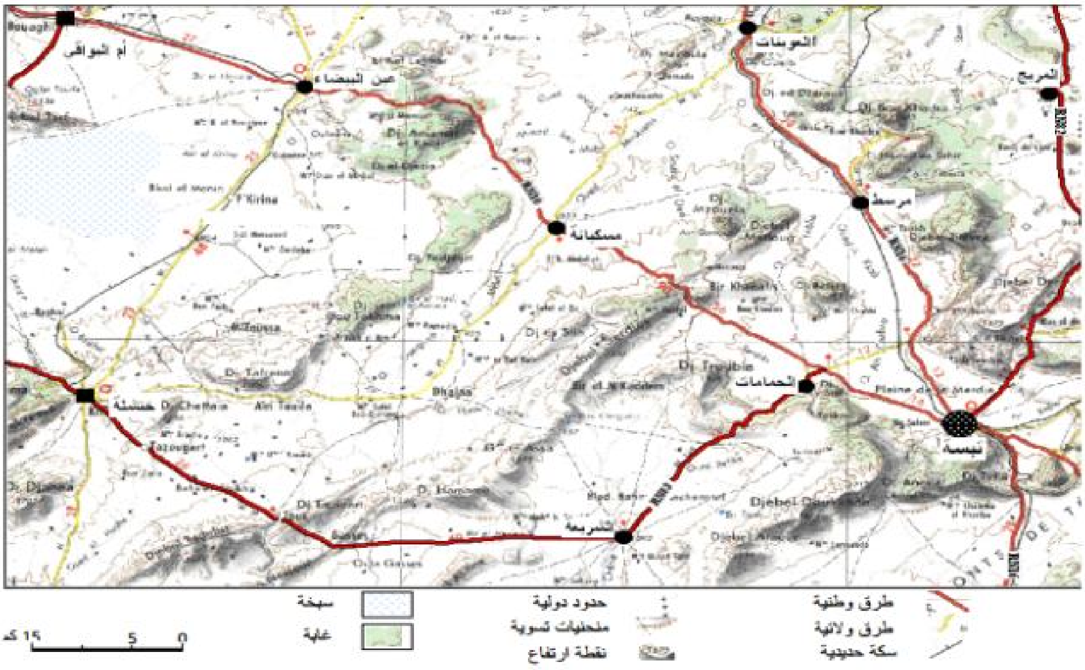

المصدر: علي حجلة، مرجع سابق، ص: 27

الخريطة رقم 03: خريطة الموضع لمدينة تبسة

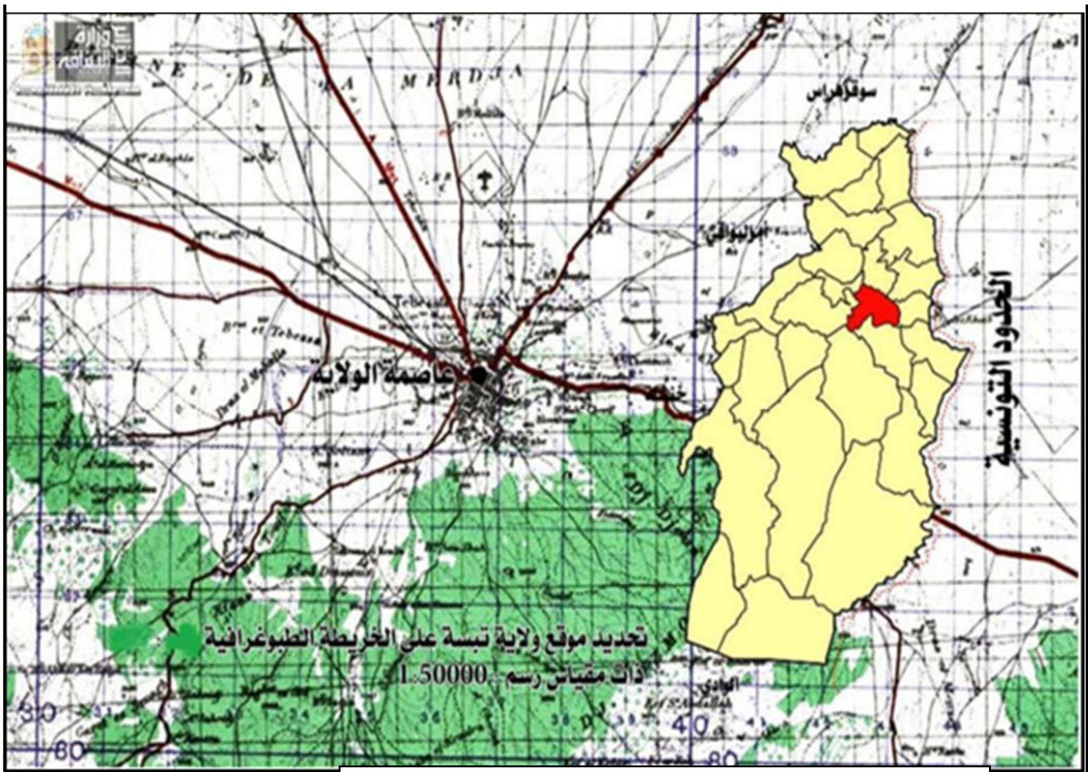

ننفس المصدر السابق علي حجلة ص 34

- يحدها من الشمال ولاية سوق اهراس .
- ويحدها من الغرب ولايتي ام البواقي وخنشلة .
- ويحدها من الجنوب ولاية الوادي .
- ومن الشرق الحدود التونسية الجزائرية بشريط طوله 300 كلم .

حيث تتربع على مساحة قدرها 14227 يبلغ عدد السكان فيها 706091 نسمة وتبلغ الكثافة السكانية 51 نسمة كلم، سنة 2013.

كما تمر بها عدة طرق وطنية :

✓ الطريق الوطني رقم 10 الذي يصل مدينة قسنطينة بالمدينة مرورا إلى الجمهورية التونسية .

✓ الطريق الوطني رقم 16 الرابط بين مدينة عنابة ومدينة تبسة الى مدينة الوادي .

✓ الطريق الوطني رقم 82 وهو المدخل الشمالي الشرقي للمدينة الذي يربطها بمدينة الكويف ليتجه نحو الحدود التونسية (مركز العبور راس العيون).

✓ خط السكة الحديدية المار بالمدينة، والذي يربط منجم جبل العنق للفوسفات المتواجد ببئر العاتر بمدينة عنابة، كما يتفرع حط اخر للسكة الحديدية من مدينة تبسة الى الجمهورية التونسية بمدينة الكويف .

✓ ويوجد في الجهة الشمالية للمدينة مطار للخطوط الداخلية، وتقع مدينة تبسة فلكيا على خط طول 8، 7 شرقا، ودائرة عرض 35، 4 شمالا، علاوة على انها تدير منطقة صناعية، رعوية وغنية من حيث الثروات المنجمية.

وتعتبر منطقة "تبسة " منطقة تضاريسية بها قمم جبلية عالية ومتوسطة الارتفاع في بعض المناطق حيث يبلغ متوسط ارتفاع جبالها حوالي 1286 م فوق سطح الارض.

2-الموقع الإداري

تتكون ولاية تبسة من 28 بلدية حيث تعتبر مدينة تبسة مقر الولاية كما أنها مقر دائرة تضم بلدية واحدة، تقع في الجزء الشمالي الشرقي للولاية، يحدها من الشمال بلدية بولحاف الدير، ومن الشمال الشرقي بلدية الكويف ومن الشمال الغربي بلدية الحمامات، ومن الجنوب بلديتي الماء الأبيض والعقلة المالحة، وشرقا بلدية بكارية، وغربا بلدية بئر مقدم، وتتربع البلدية على مساحة تقدر ب: 18400 هكتار.[1]

الجدول:بلديات ولاية تبسة

الدائرة	البلدية
تبسة	تبسة
الكويف	الكويف، بكارية، بولحاف الدير
مرسط	مرسط، بئر الذهب
الماء الأبيض	الماء الأبيض، الحويجيات
لعوينات	لعوينات، بوخضرة
ونزة	ونزة، عين الزرقاء، المريج
بئر مقدم	بئر مقدم،الحمامات، فريفر
بئر العاتر	بئر العاتر، العقلة المالحة
العقلة	العقلة، المزرعة، سطح قنتيس
أم علي	أم علي،صفصاف، الوسري
نقرين	نقري ن،فركان
الشريعة	شريعة، ثليجان[2]

المصدر : [1]: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 1998

[1]: علي حجلة، محمد الهادي لعروق، البعد البيئي للتنمية المستدامة، المساحات الخضراء بمدينة تبسة "دراسة باستعمال نظام الإعلام الجغرافي والستشعار عن بعد"، ص ص 02-03.

[2]: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 1998.

الخريطة رقم 04:

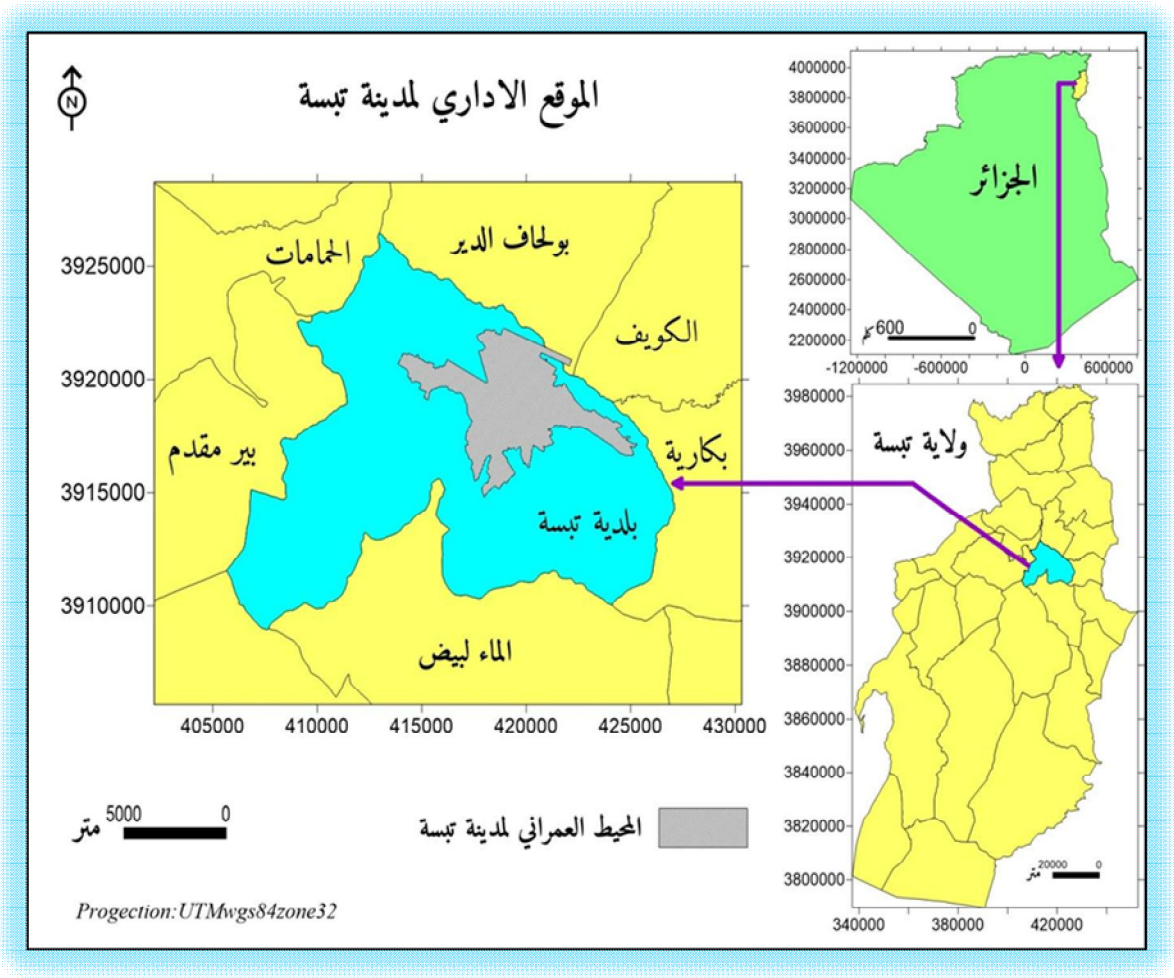

المصدر: علي حجلة، محمد الهادي العروق، البعد البيئي للتنمية المستدامة، المساحات الخضراء بمدينة تبسة "دراسة باستعمال نظام الإعلام الجغرافي والاستشعار عن بعد، ص 2.

– **فلكيا:** تقع مدينة تبسة على خط الطول11، 8 درجة شرقا، وخط العرض 4، 35 درجة شمالا. أن هذا الموقع يدل على أن المدينة تقع بالمنطقة المعتدلة الحارة المتوسطية التي تميزها القارية. [1]

[1]: جموعي رزقي، آليات دمج البعد البيئي في التحسين الحضري للأحياء السكنية، دراسة حالة حي فاطمة الزهراء، تبسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الهندسة المعمارية، 2015-2016، ص 81.

3- أهمية موقع مدينة تبسة

ان مدينة تبسة عبارة على موقع اتصال بري ذو اهمية بالغة في شرق البلاد، اذ تربط بين الجزائر والجمهورية التونسية وهذا ما جعل منها مدينة حدودية تجارية، تلعب دورا محوريا في التفاعلات التجارية والاقتصادية بالنسبة للمدن الواقعة خاصة على الطريق الوطني رقم 10 .

4- موضع مدينة تبسة

تقع مدينة تبسة على سفح جبل ازمور الذي يصل ارتفاعه الى 1500 م. وتتربع على هضبة رسوبية، وتحتل معظم سهل المرجة . وترتفع عن سطح البحر ب 850 م .[1]

الخريطة رقم 05: موضع مدينة تبسة

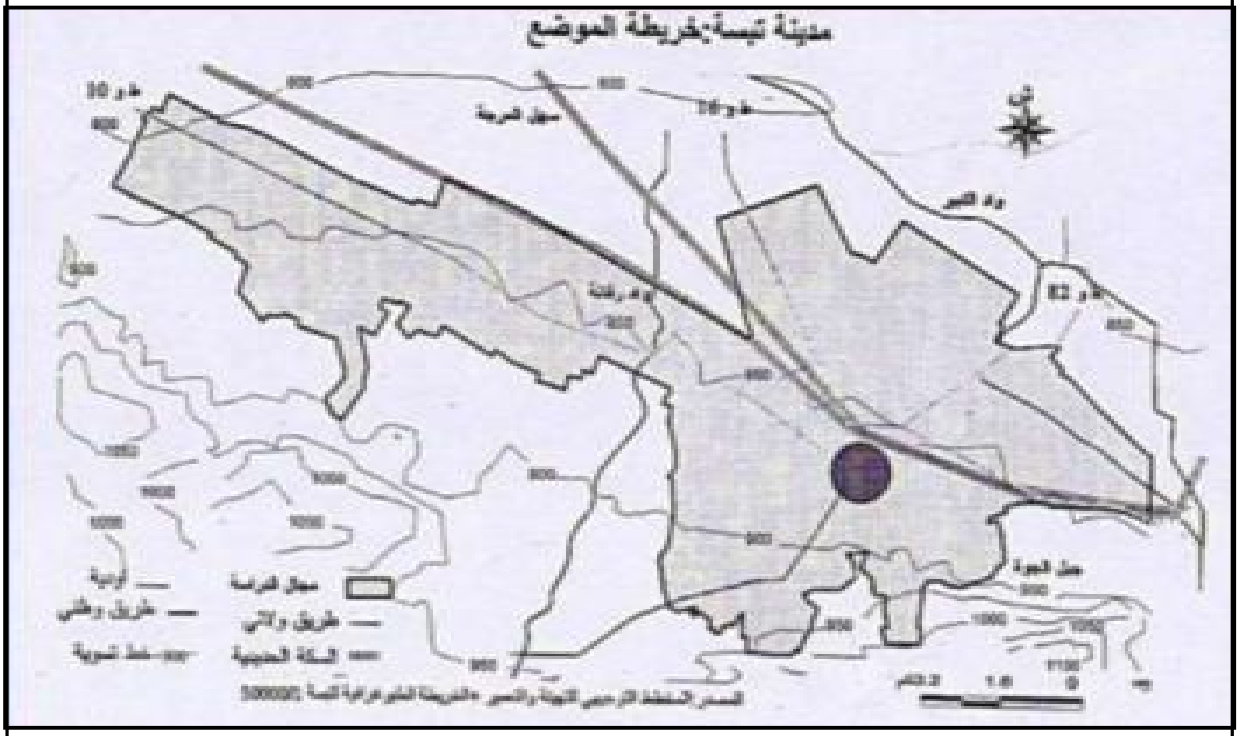

المصدر :جموعي رزقي، اليات دمج البعد البيئي في التحسين الحضري للاحياء السكنية دراسة حالة، حي فاطمة الزهراء- تبسة 2015 -2016.ص 92 .

5- التضاريس

تعتبر التضاريس من أبرز الضوابط الطبيعية التي تلعب دورا أساسيا في توجيه وتحديد نوع النشاط الاقتصادي لأي منطقة كانت. وترتبط العديد من الأنشطة الاقتصادية ارتباطا وثيقا بالأشكال التضاريسية

[1]: ذبان خولة، المرجع السابق، ص 61.

للمنطقة على غرار النشاط الزراعي والسياحي. كما أن التوسع العمراني للمدينة مجاليا يرتبط بشكل أساسي بوجود مساحات كافية وقابلة للبناء، حيث تتميز المنطقة بوحدتين فيزيائيتين هما:[1]

5- 1- الجبال

والتي تمثل ما يقارب 50 بالمئة من مساحة البلدية متمثلة في جبل ازمور (1500) في الجهة الجنوبية أما الجهة الجنوبية الغربية فكل من جبل انوال (1400) وجبل الدكان (1712). ما يميز هذه الجبال الانحدارات الشديدة والتغطية الغابية التي تعمل على عدم الانجراف وزحف الرمال، فهي تقوم بتصفية الجو وجلب الأمطار للمنطقة.

الخريطة رقم 06: تضاريس مدينة تبسة

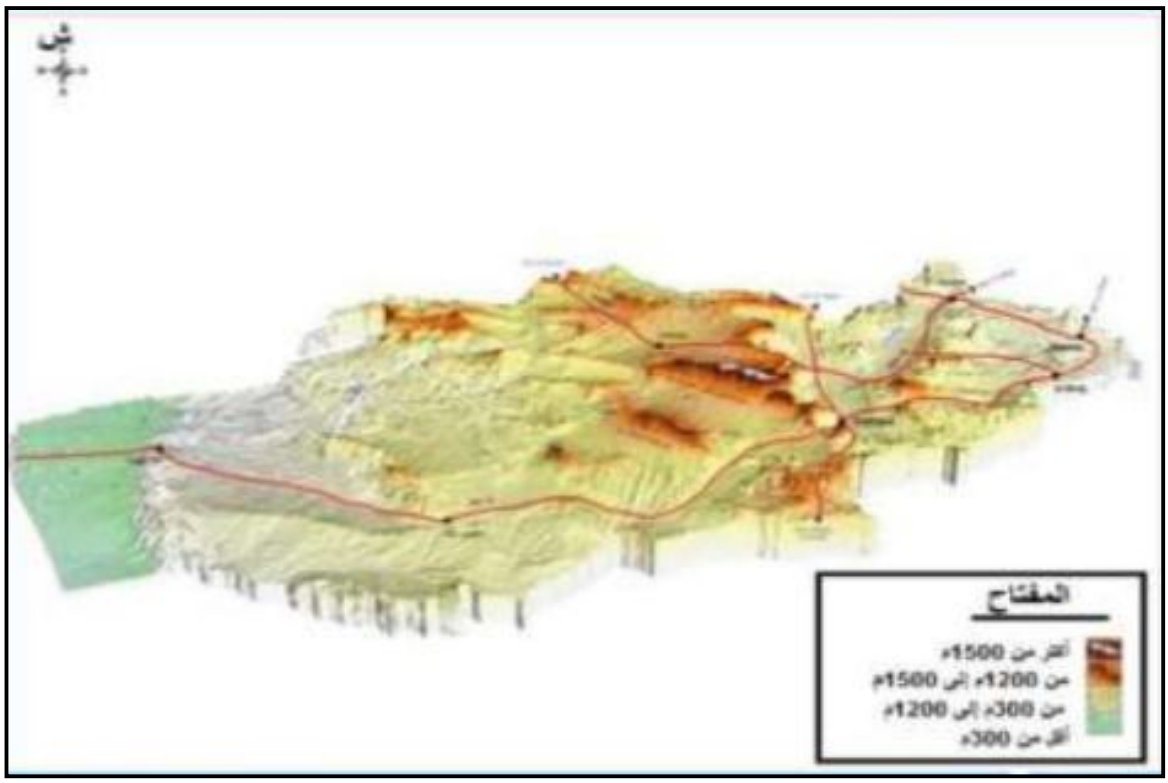

المصدر :المصلحة التقنية لبلدية تبسة

5-2- السهول

وتتمثل في سهل المرجة المحدودة بالطريق الوطني رقم 10من الجهة الجنوبية وبالحدود الإدارية لبلدية تبسة من الجهة الشمالية، متوسط ارتفاع هذا السهل 800 م عن سطح البحر .

[1]: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PUD.

كما نشير في العدد الملحوظ من الأودية التي تمر بمجال الدراسة وتخلق عدة مشاكل للتجمعات والمباني خاصة الواقعة على مقربة من ضفاف هذه الأودية نذكر منها واد رفانة، واد زعرور.[1]

5-3- الانحدارات

تعتبر من أهم العوامل التي تتحكم في قابلية الأراضي للتعمير وتحديد أشكال الاستخدامات ونوعها ونعلم أي تدخل اصطناعي على الانحدارات يكلف أموالا باهظة.

ويتضح أن إمكانية المدينة في التوسع نظريا موجودة باعتبار طبيعتها المستوية والمناسبة للبناء.[2]

الخريطة رقم 07: توزيع فئات الانحدارات في بلدية تبسة

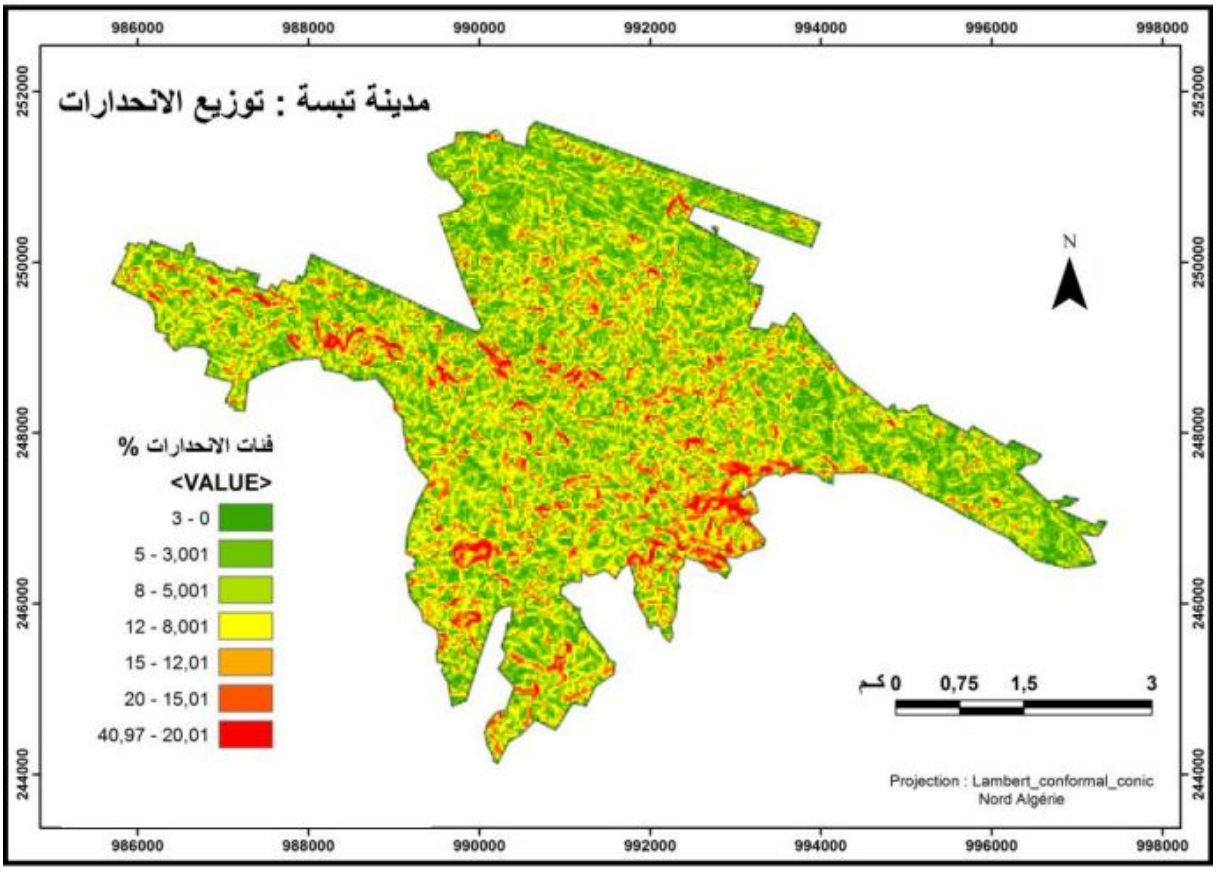

المصدر: علي حجلة، المرجع السابق.

ويمكن تمييز سبع فئات من حيث الانحدار بالنسبة للمدينة كما سنوضحه من خلال الجدول بشكل تفصيلي اعتمادا على الخريطة أعلاه المنجزة باستعمال نظام الإعلام الجغرافي ونماذج رقمية بتواتر 30م.

[1]: الخريطة الطبوغرافية لمنطقة تبسة 50000/1.

[2]: علي حجلة، التهيئة الحضرية والتنمية المستدامة في مدينة تبسة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، علوم تهيئة المجال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2016، ص 65.

الجدول 03:توزيع الانحدارات بمدينة تبسة

رقم الفئة	حدود الفئة %	المساحة (هكتار)	النسبة %
1	3 - 0	384،0080	12.83
2	5 - 3	623،7840	20.84
3	8 - 5	790،6760	26.41
4	12 - 8	715.0760	23.89
5	15 - 12	242.6110	8.10
6	20 - 15	173.8120	5.81
7	40،97 – 20	63.5223	2.12
المجموع	/	2993.4893	100

المصدر: حساب الاستاذ علي حجلة اعتمادا على النموذج الرقمي لمجال الدراسة بتواتر 30 م وبرنامج ArcGis10.2.

– الفئة الاولى : ذات انحدارات تتراوح بين 0 – 3 %

يكثر تواجدها بالمناطق المستوية بالمحيط العمراني للمدينة وخاصة بالجزء الشمالي منه حيث نجد مطار الشيخ العربي التبسي وحي المطار وبالجزء الشرقي (مقبرة تاغزة، امتدادات الطريق الوطني 10، وكذا بالجزء الغربي من المدينة حيث تتواجد جامعة العربي التبسي أي بالمدخل الغربي للمدينة وبالقرب من الموضع الجديد لمحطة نقل المسافرين إلى الجهة الشمالية، أن أراضي هذه الفئة غير محبذة للتعمير حيث تحتل مساحة تقدر ب 384 هكتار بنسبة 12، 83 من مساحة المحيط العمراني للمدينة .

– الفئة الثانية : ذات انحدارات تتراوح بين 3 – 5 %

فهي أكثر صلاحية للبناء من سابقتها تشمل مساحة تقدر ب :623، 784 أو بنسبة 20، 84 % وتتواجد بأجزاء واسعة من النسيج العمراني.[1]

– الفئة الثالثة: ذات انحدارات تتراوح بين 5 – 8 %

تتواجد بأجزاء كبيرة من المحيط العمراني تمثل 26.41% اي بمساحة تقدر ب 790، 676 هكتار وبالتالي فهي التي تحوز على اكبر مساحة كما يتضح من الشكل وتعتبر أراضي مناسبة للتعمير أو التوسع العمراني، وتفضل سابقتها لأنها لا تضم الأراضي الزراعية بل معظمها اقدام جبال، وبالتالي فبإمكان المدينة التوسع على حسابها مستقبلا في الأجزاء التي لا تزال شاغرة أو تلك المجاورة للمحيط العمراني وخاصة بالناحية

[1]: علي حجلة، المرجع السابق، ص 66.

الجنوبية الغربية المجاورة لأحياء ديوان الترقية والتسيير العقاري. وتجزئة حي العربي التبسي ورفانا وحي الوئام و04 مارس وحي 120 مسكن.

– **الفئتان الرابعة والخامسة:** الأولى ذات انحدارات تتراوح بين 8 – 12 %، تقدر مساحتها من المحيط العمراني حوالي 23، 89 أي حوالي 715، 076 هكتار . والثانية ذات انحدارات تتراوح بين 12 – 15 % ، تبلغ نسبتها 08.10% ويشكلان معا قرابة 32 % وأراضي هذه الانحدارات تعد مكلفة وتزداد تكلفة انجاز الطرق والشبكات بزيادة شدة الانحدارات وخاصة منها المنتمية للفئة الثانية عندما يبلغ الانحدار قرابة 15 %.كما أنها عرضة لعمليات التعرية والانجراف أكثر من غيرها بسبب افتقادها لغطاء نباتي كثيف يحول دون ذلك.

– **الفئتان السادسة** ذات انحدارات تتراوح بين 15 – 20 %، **والسابعة** ذات انحدارات تتراوح بين 40.97 %. أراضيها قليلة الصلاحية للتعمير ترتفع بها تكاليف البناء ومد الشبكات، وهي قليلة على مستوى المحيط العمراني (لا تمثل سوى 7، 93 %) مقارنة بما هي عليه من مستوى البلدية، معظم هده الأراضي يشغلها البناء الفوضوي خاصة بحي الزاوية وحي الزيتون وحي الجرف جنوب شرق المدينة.[1]

والملاحظ بصفة عامة أن الانحدارات الكبيرة لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من الأراضي كما يتضح من الجدول رقم 03 والشكل البياني رقم 01.

الشكل رقم 01

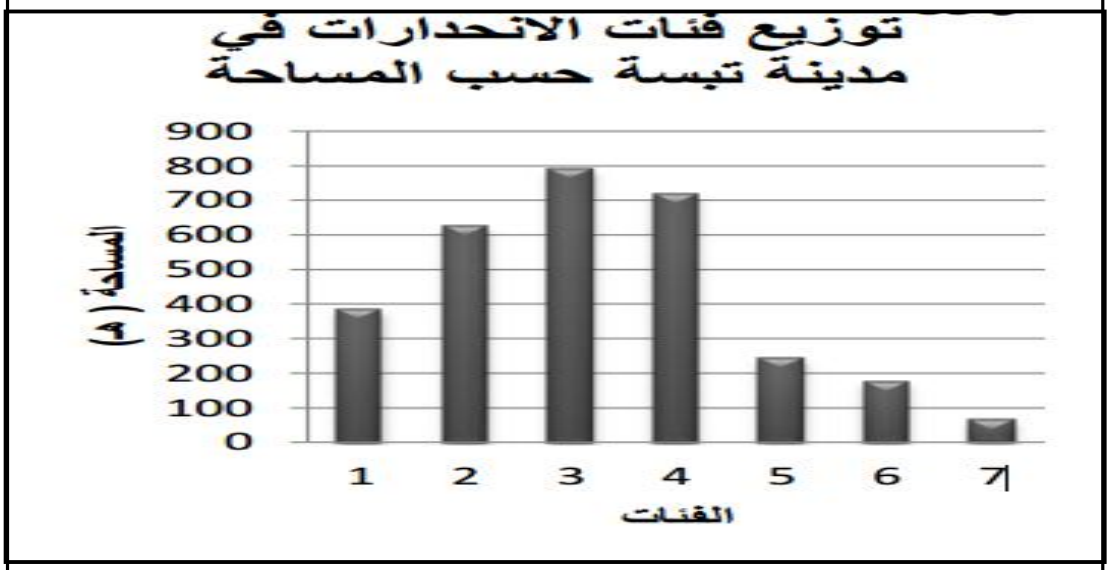

المصدر: من انجاز الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه

[1]: علي حجلة، المرجع السابق، ص 67.

ويقتصر وجودها بالجزء الجنوبي الشرقي بحي الزاوية والأراضي المجاورة وهي سفوح وإقدام جبلية جنوب المدينة وتشكل عائقا أمام توسع النسيج العمراني في هدا الاتجاه أما معظم أراضي المحيط العمراني للمدينة فهي أراضي قليلة الانحدار مما يجعلها عرضة للفيضانات، ومعظمها أراضي فلاحية (الجزء الشمالي والجزء الشمالي الغربي) المنتمية لسهل المرجة الذي يحوي سماطا مائيا يعد مصدر تموين المدينة بالماء الصالح للشرب زيادة على كونها غير مستقرة بحكم تركيبها الصخري كرسوبيات حديثة وهو ما يدفعنا للتطرق الى للتركيب الجيولوجي بهده الدراسة.[1]

6- التركيب الصخري لمدينة تبسة

يتحكم التركيب الجيولوجي في تحديد المنطقة واتجاهات توسعها، وتوزيع المباني ونوعها، وارتفاعها، تبعا لاستقرار نوع الصخور ومدى صلاحيتها ومقاومتها للبناء .

كما تحدد الدراسة الجيولوجية مستقبل نمو المدينة وتحديد الأجزاء المناسبة للبناء والتعمير من غيرها.[2]

الخريطة رقم 08: ارتفاعات مدينة تبسة

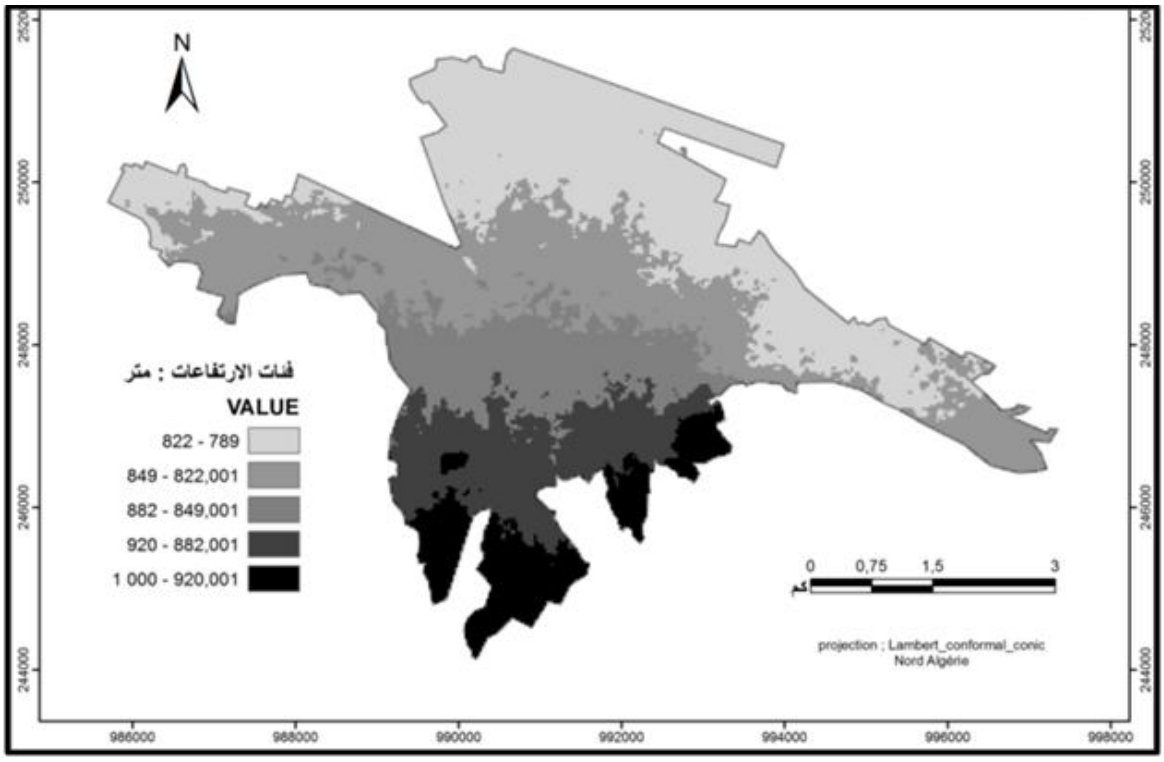

المصدر: علي حجلة، التهيئة الحضرية والتنمية المستدامة في مدينة تبسة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في تهيئة المجال، جامعة منتوري قسنطينة، قسم التهيئة العمرانية، 2016، ص: 65.

تقع مدينة تبسة على ارتفاع 850 م عن مستوى سطح البحر بأقدام جبل ازمور وجبل جوة وانوال حيث يزيد منسوب بعض المرتفعات عن 1500م هده المدينة تتوضع على هضبة من الحصى المتفرقة من كلة

[1]: علي حجلة، المرجع السابق، ص 68.

[2]: المرجع نفسه، ص ص 69-70.

صخرية كلسية تغطي كامل سهل المرجة الكبير الدي يمتد على عشرات الكيلومترات وبعرض يقارب 10 كلم وهو بمثابة حوض رسوبي كبير، هدا السهل الدي هو انتاج خسف ارضي (غرابن) عرفته المنطقة خلال الزمن الجيولوجي الثالث (البليوسين)كنتيجة لانكسارات او فوالق ضربت المنطقة بشكل متعامد مع الاتجاه العام جنوب غرب – شمال شرق أي انها اتخدت الاتجاه جنوب شرق – شمال غرب خلال الزمن المذكور انفا (البيلوسين)، يكاد هدا السهل المكون من رسوبيات الزمن الرابع الكبير، يغطي كامل مساحة المحيط العمراني للمدينة اما الاراضي المجاورة الاكثر قدما فهي تكوينات كلسية او كلسية مارنية. أما التركيبات الجيولوجية لمدينة تبسة سنوضحها من خلال هدا المخطط الذي يوضح مراحل التغيرات الجيولوجية عبر الزمن .

الشكل رقم 02: التركيب الجيولوجي لمدينة تبسة

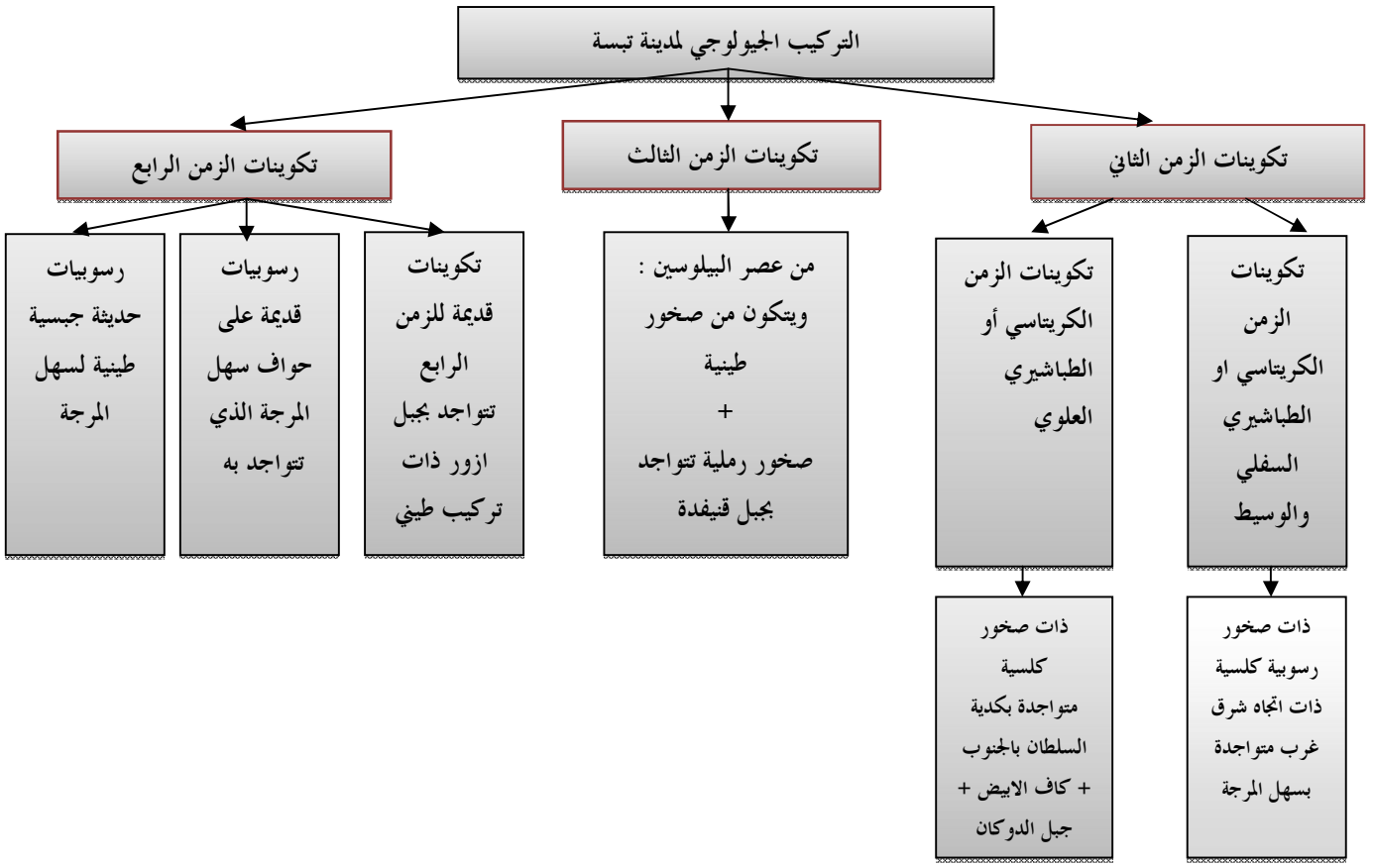

المصدر: علي حجلة، مرجع سابق، ص 65-68.

أما التكوينات الرباعية الأحدث في المنطقة فتتواجد في سهل المرجة على ضفتي وادي الـــكبير وهي عبارة عن طين حديث كما تبين ذلك الخريطة رقم 09.

الخريطة رقم 09: التشكيلات الجيولوجية لموضع مدينة تبسة

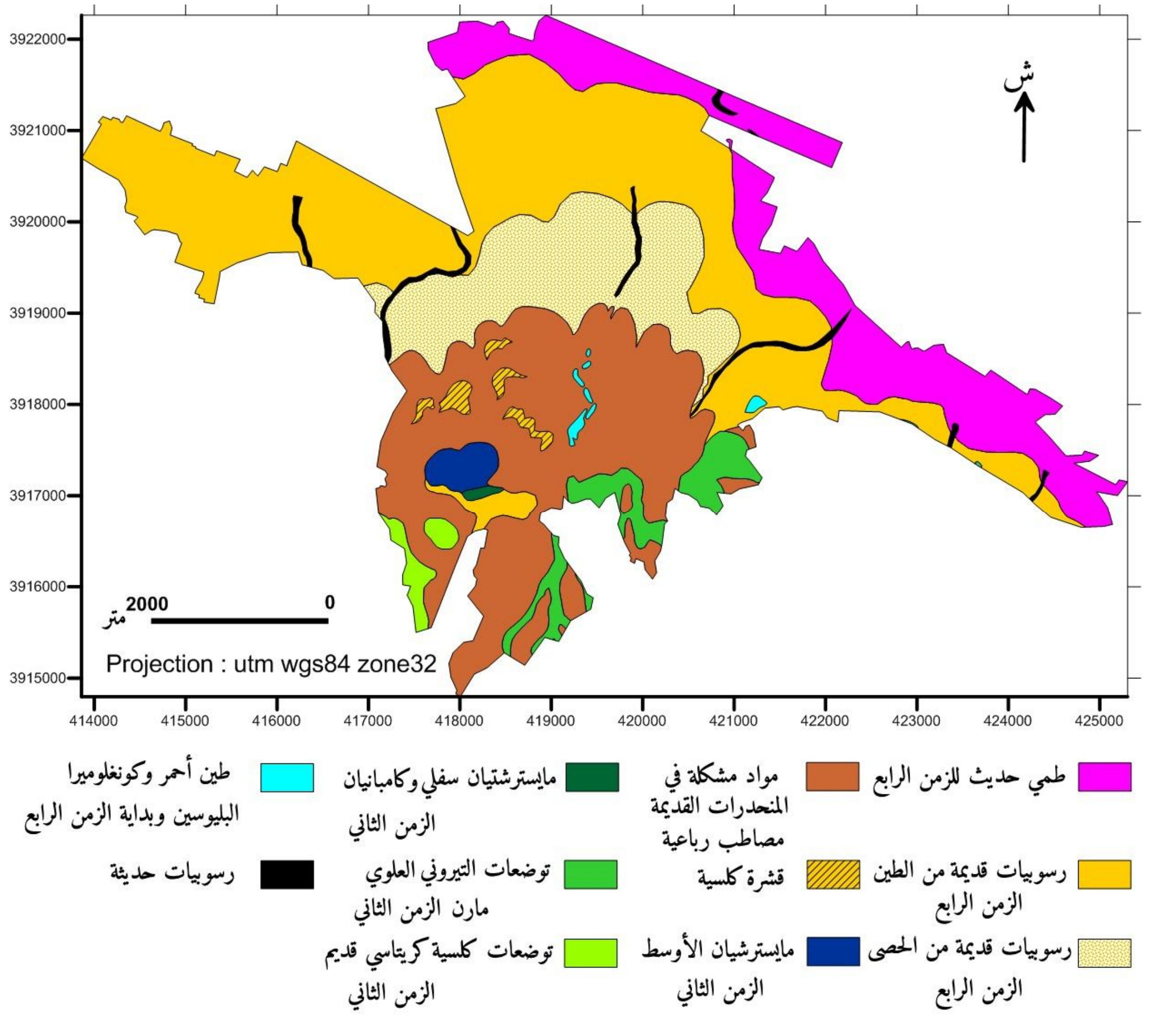

المصدر: علي حجلة، مرجع سابق، ص 69.

- أنماط التربة

تعتبر دراسة جيوتقنية التربة من العناصر الهامة التي تسمح مع عوامل أخرى كالانحدارات والجيولوجية بتحديد الأراضي الصالحة للبناء من غيرها، وقدرتها على تحمل المنشآت، أن الأراضي المحيطة بالمدينة تبدي الكثير من التباينات من حيث صلاحيتها للبناء لأسباب متعلقة بالتكوينات الجيولوجية والخصائص الجيو تقنية للتربة والتضاريس والعوامل الهيدرولوجية (امتداد الأودية والروافد وكذا الفيضانات) والهيدوجيولوجية (تواجد المياه الباطنية)، اعتمادا على هده العوامل أمكن تمييز خمسة فئات من الأراضي حسب مواصفاتها الجيوتقنية هي:[1]

[1]: بوصفاف رشيد، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في المشروع الحضري، ص 67.

الخريطة رقم 10: صلاحية الأراضي الخاصة للتعمير لبلدية تبسة

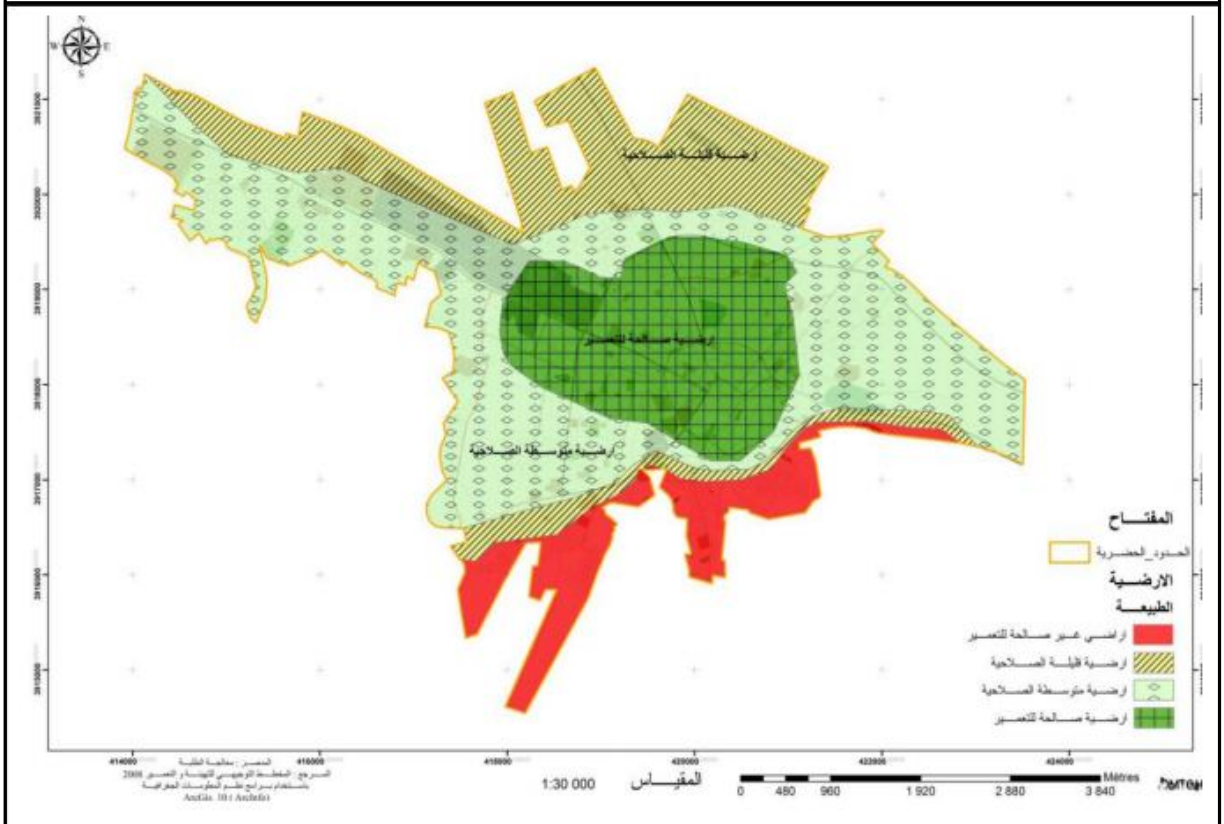

المصدر :المخطط التوجيهي للهيئة والعمير 2008 باستخدام برنامج المعلومات الجغرافية

أ- أراضي صالحة للبناء

تتربع على جزء مهم من أرض المدينة، تتميز بانحدار ضعيف من 3 – 5 % وتربتها وصخورها متماسكة R+4 وRو تتكون من الطمي والحصى المتراص، تمثل قاعدة مناسبة للبنايات متعددة الطوابق 3+، واعلي من ذلك تبعا لعمق أسسها .[1]

ب / أراضي متوسطة إلى قليلة الصلاحية للبناء :

وهي كل الأراضي الواقعة على أقدام الجبال المحيطة بالمدينة في الجهة الجنوبية، أكثر انحدار من سابقاتها، وتتخللها عدة وديان مؤقتة الجريان، مما جعلها لا تشجع كثيرا على البناء على الرغم من تميزها بقدرة جيدة على تحمل المباني .

[1]: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2008.

د / أراضي قليلة الصلاحية للبناء

وهي الأراضي الواقعة على سهل المرجة يميزها انحدار ضعيف جدا 0 – 3 %، تكون أساسا من الطين الحمراء الشديدة التراص على عمق 4 أمتار، وهي أراضي معرضة دوريا للفيضانات، وكل توقيع للبناء عليها يتطلب أسس عميقة وحماية مسبقة من الفيضانات .

ه / أراضي غير صالحة للبناء

وهي الأراضي الجبلية، إضافة إلى الأراضي ذات الرسوبيات الحديثة بوادي الكبير والتي نجدها معرضة للفيضانات نتيجة لعدة عوامل نلخصها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 03: إشكالية الفيضانات بمدينة تبسة

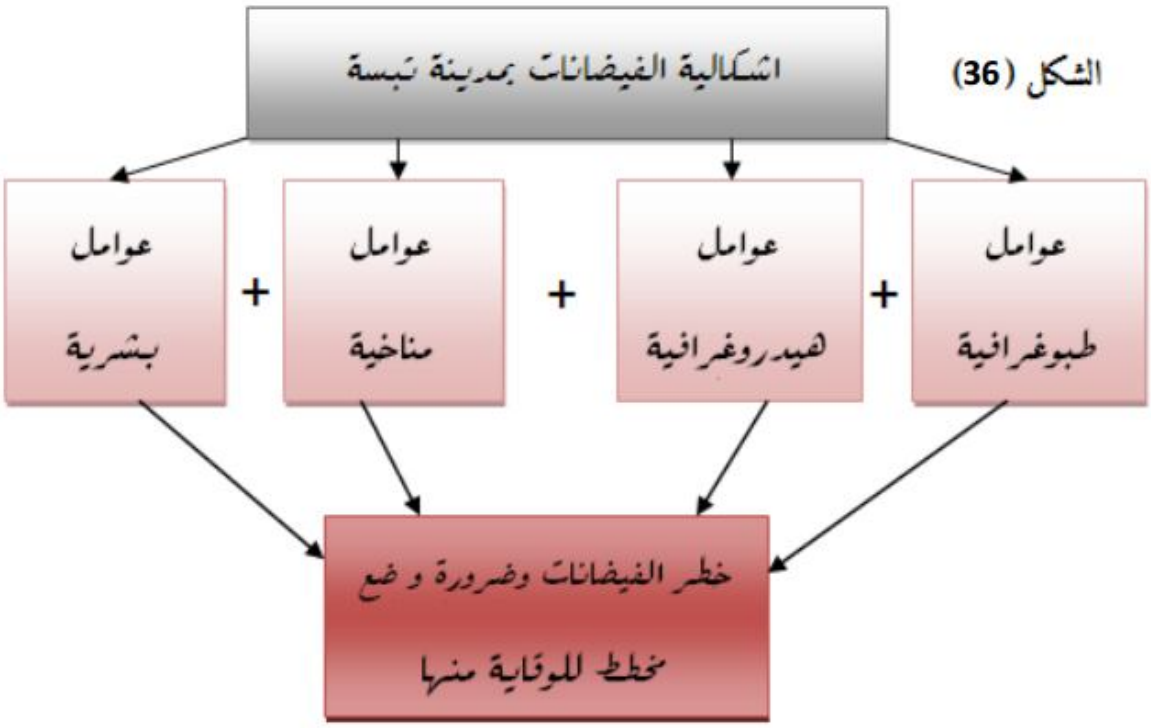

المصدر: علي حجلة، المرجع السابق

7– المناخ

حيث تنتمي المنطقة إلى النطاق الجوي الشبه جاف والمعتدل يتميز بـــ:[1]

أ– الحرارة

درجات حرارة تصل الى 1.9 °م كمعدل لدرجات الحرارة الدنيا و36°م كمعدل لدرجات الحرارة القصوى، اما المعدل السنوي فيصل الى 19،96°م .....

[1]: نشرة رسمية دورية صادرة عن ولاية تبسة 2010.

جدول رقم 04: تغيرات درجة الحرارة على مدار السنة – بمدينة تبسة –

الاشهر	درجة الحرارة الدنيا م°	درجة الحرارة القصوى م°	متوسط درجة الحرارة م°
جانفي	-1	21	8
فيفري	-3	30	3
مارس	-5	29	12
افريل	-4	30	18
ماي	6	31	24
جوان	7	40	28
جويلية	14	42	28
اوت	14	40	26
سبتمبر	15	36	25
اكتوبر	8	34	22
نوفمبر	9	30	16
ديسمبر	-4.4	22	12

المصدر: كاتب وليد، **التحسين الحضري في مدينة تبسة، دراسة حالة حي 580 مسكن**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص مدن ومشروع حضري، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013-2014، ص 75

الشكل رقم 04

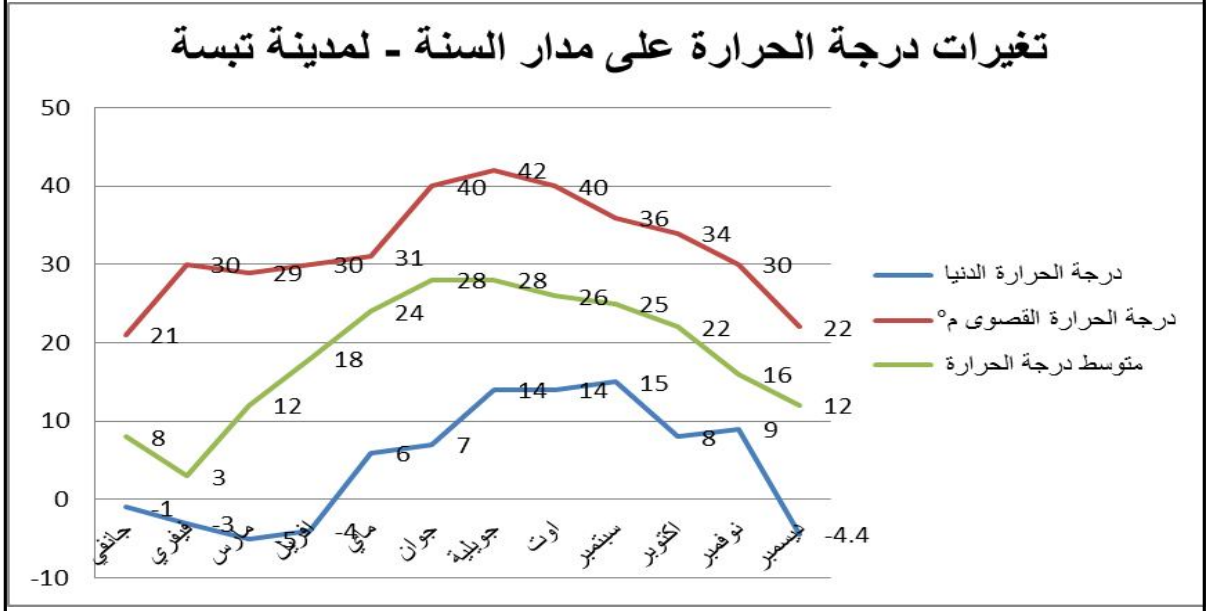

المصدر: من إنجاز الطلبة اعتمادا على معلومات الجدول أعلاه

ب / الأمطار

تتساقط الأمطار في المنطقة بصفة غير منتظمة، ويتراوح معدلها بين 300 الى 400ممفي فصل الشتاء تصبح ظاهرة الجليد مألوفة خاصة خلال شهري جانفي وفيفري، بلغ عدد ايام الجليد 16 يوم .ونلخص كل المعطيات في هذا الجدول :[1]

جدول رقم 05: تطور معدلات الحرارة والتساقط (1972 – 2008) بمدينة تبسة

السنة	الحرارة	التساقط	السنة	الحرارة	التساقط	السنة	الحرارة	التساقط	السنة	الحرارة	التساقط
1972	13.92	561.6	1982	16.51	391.5	1992	14.95	451.7	2002	16.57	438.8
1973	14.60	467.7	1983	15.53	217.9	1993	15.94	199	2003	16.54	691.3
1974	14.39	270.3	1984	14.84	307.2	1994	16.94	221.07	2004	15.62	520.7
1975	14.72	352.6	1985	15.91	311.3	1995	15.92	390.3	2005	16.04	424.5
1976	13.82	493.9	1986	15.44	364.4	1996	15.57	348.9	2006	16.64	282.3
1977	15.58	253.6	1987	16.39	258.6	1997	16.41	377.9	2007	16.25	400.5
1978	14.78	317.4	1988	16.18	340	1998	15.93	314.5	2008	16.34	376.2
1979	15.20	404.3	1989	15.86	310.6	1999	17.15	432.2			
1980	14.31	357.2	1990	16.13	635.8	2000	16.46	263.5			
1981	15.40	260.2	1991	14.73	463.6	2001	17.25	217.5	المصدر: محطة الرصد الجوي تبسة		

من الجدول البياني لتغير كمية تساقط الامطار في مدينة تبسة واعتمادا على محطة الرصد الجوي للمدينة للفترة الممتدة بين (1972 – 2008) نلاحظ تذبذب في كميات التساقط على الاقل من سنة الى اخرى بشكل واضح، كما تبين ان متوسط كمية التساقط لهذه الفترة يقدر ب :370،03 ملم وان اكبر كمية تم تسجيلها سنة 2003 بحوالي 691،3 ملم اما اقل كمية فسجلت سنة 1993 بحوالي 199 ملم كما يقدر الانحراف المعياري لهذه القيم بحوالي 112،91 ملم ومنه نجد معامل الاختلاف يقدر ب :30،51، رغم وجود تذبذب في كميات التساقط على طول السلسلة الممتدة لفترة 36 سنة الا ان تباين قيم التساقطات وتذبذبها يبدوان بجلاء خلال المرحلة (1990 – 2008) مقارنة مع الفترة السابقة لها (1972 – 1989) وما اكد لنا ذلك هو معامل الاختلاف للفترتين (32،73 بالمئة – 25،40 بالمئة) بالترتيب .

[1] mardas saifi ,bilon des incendies de forts dans quelques willaya de L'est algérien :mémoire de magester en ecologie végétale ,université mentouri canstantine.année 2006-2007 p45 46

الشكل رقم 05 تغير كمية التساقط (1972-2008)

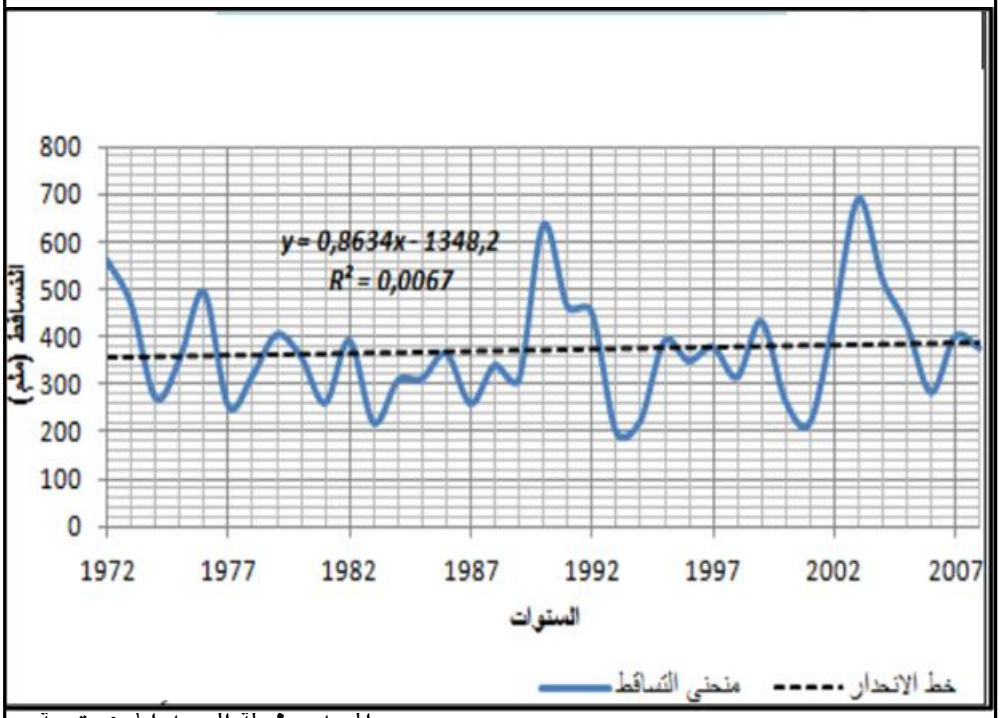

المصدر: محطة الرصد الجوي تبسة

الجدول رقم 06: المتوسطات الشهرية لدرجة الحرارة وكمية تساقط الأمطار طول أشهر السنة لمدينة تبسة – (1972 – 2008)

الشهور	ج	ف	م	أ	م	ج	جو	أو	س	أك	ن	د
الحرارة	6.40	7.65	10.13	13.17	18.44	23.29	26.44	27.51	21.47	17.01	11	7.74
التساقط	26.68	24.78	37.81	35.33	38.86	26.39	12.38	29.29	40.37	30.47	33.30	34.37

المصدر : محطة الرصد ا لجوي لمدينة تبسة

من خلال الجدول رقم لتوزيع متوسطات الحرارة والتساقط على أشهر السنة لمدينة تبسة اعتمادا على معطيات الجدول للفترة – 1972 -2008 – وكدا من الشكل الموالي:

الشكل رقم 06: المنحنى الحراري – المطري غوسن لمدينة تبسة

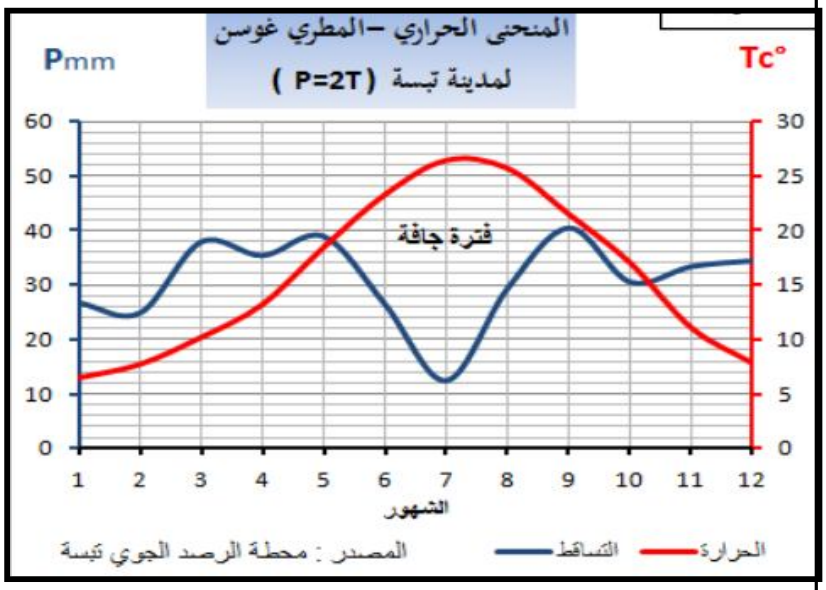

المصدر: محطة الرصد الجوي تبسة

تتأكد لنا قلة كمية الأمطار التي تتلقاها المدينة عبر أشهر السنة كما ذكرنا سابقا، اكبر كمية منها تسقط في شهر سبتمبر (بداية من فصل الخريف 37 ،40 ملم)، وكذا شهري مارس وماي (فصل الربيع ب:81 ،37- 86 ،38 ملم على الترتيب) بينما نسجل أدنى كمية للتساقط في شهر جويلية ب :38 ،12 ملم أي ان مواسم سقوط الأمطار في مدينة تبسة هي فصلي الربيع والخريف كما يتضح من الجدول الموالي:

الجدول 07: التوزيع الفصلي للحرارة والتساقط بمدينة تبسة – (1972 – 2008)

الفصول	الخريف	الشتاء	الربيع	الصيف
الحرارة	16.49	7.26	13.91	25.15
التساقط	104.14	85.82	112	68.6

المصدر : محطة الرصد الجوي تبسة

المنحنى المطري الحراري لغوسن المبني اساسا على العلاقة $p= 2T$ في تحديد الفترات الرطبة من الجافة حيث يلاحظ ان :

الفترة الجافة : تمتد بين شهري جوان واكتوبر اي لمدة خمسة اشهر حيث نجد فيها $2t < P$ والواقع ان شهر ماي ايضا يكاد يكون جافا هو الآخر وبالتالي ان اكثر من نصف ايام السنة هي عبارة عن فترة جفاف بالمنطقة عليها ان الامطار التي تسقط بالمنطقة تقتصر على عدد من ايام السنة وعلى شكل امطار سيلية فيضانية، مع فترة تواتر عودة الفيضانات الكبرى التي تقدر ب : 100 سنة على مستوى الحوض التجميعي تبسة .

تبسة ضمن النطاق النصف جاف وشتاء شبه بارد:[1]

اعتمادا على معطيات سالترز(1913 – 1938) ان درجة الحرارة الدنيا لا برد في السنة لمدينة تبسة وهي 9 ، 1 م° اما القصوى لاحر شهر في السنة فهي 8 ، 34 م°، كمية الساقط السنوي 338 ملم ومن ذلك نج ماملاومبرجي يساوي 26 ، 35، وبعد اعادة حساب معامل اومبرجي للفترة (1972 – 2008) تبين انه يساوي 04 ، 43 مع درجتي حرارة قصوى ودنيا 04 ، 31 و31 ، 1 درجة مؤوية على الترتيب، وهو ما يجعل هذه المدينة تنتمي للنطاق المناخي نصف جاف وذو شتاء شبه بارد .

ج / الرياح

فتسود المنطقة رياح شمالية – غربية، وبدرجة اقل رياح غربية وجنوبية وغربية وتهب رياح حارة خلال شهر جويلية، اوت اين تنخفض درجة رطوبة الجو انخفاضا كبيرا وتصل الحرارة الى ما فوق 35°م .[2]

تتعرض المدينة الى رياح شمالية غربية وتمثل 34 % اساسا ثم تأتي بعدها الرياح الجنوبية الغربية 16 %، والغربية 15 % وبدرجة اقل الجنوبية الشرقية وبقية التجاهات، اما رياح السيروكو فتهب خلال المرحلة جويلية واوت.

الشكل رقم 07: وردة الرياح لمدينة تبسة[3]

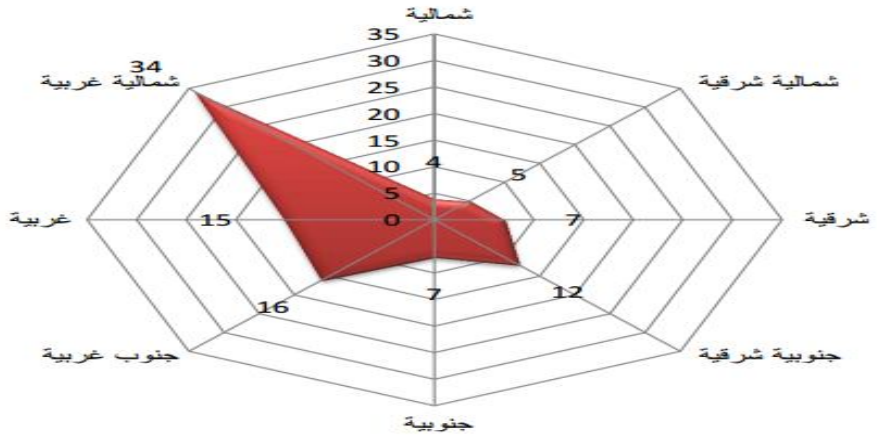

المصدر: مديرية الري لولاية تبسة

[1]: حسن سيد أحمد ابو العينين، أصول الجغرافيا المناخية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط03، بيروت، 1975، ص 41.

[2]: مديرية الري لولاية تبسة،والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2009.

[3]: حجلة علي، مرجع سابق، ص 45.

تتمثل أهمية معرفية اتجاه الرياح في دراسة التلوث الجوي، خاصة فيما يتعلق بانبعاثات الغازات السامة وأثارها على سكان المدينة، بالإضافة الى معرفة وتوقع اتجاه انبعاث الروائح الكريهة ودخان الحرائق.

الجدول رقم 08: اتجاه الرياح وتكرار هبوبها في مدينة تبسة .

اتجاه الرياح	شمالية	شمالية شرقية	شرقية	جنوبية شرقية	جنوبية	جنوبية غربية	غربية	شمالية غربية
محطة تبسة %	4	5	7	12	7	16	15	34

Source :"PDAU Commune de Tébessa deuxième phrase :Suivant SELTZER

اين تكون درجات الحرارة مرتفعة تفوق 40 درجة مئوية احيانا، ونسبة الرطوبة منخفضة واحيانا تهب هذه الرياح بحلول فصل الربيع مباشرة، ونظرا لامتداد المدينة عل محوري الطريقين الوطنيين رقم 10، ورقم 16 نحو الغرب والشمال الغربي فان الحركة عبرها شتاء تتسم بالتعرض للتيارات الهوائية الباردة وزاد من حدتها امتداد العمارات السكنية في وضع متتالي او متتابع وهو ما تامل ان ياخذ بعين الاعتبار مستقبلا باعتماد توزيع متعاقب لا متتابع للعمارات السكنية انظر الجدول أعلاه

الشكل رقم 08: حركة الرياح حسب تجميع الأبنية

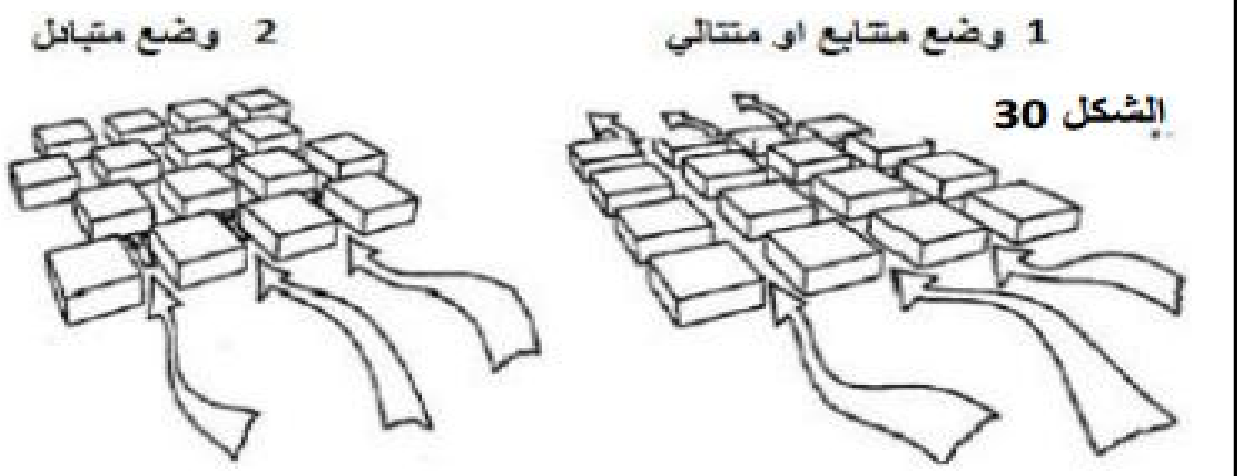

المصدر: علي حجلة، مرجع سابق، ص 55.

8- الشبكة الهيدروغرافية

يتميز السطح التضاريسي بكثرة الاودية التي تنحدر من الجبال الواقعة جنوب المدينة، من اهمها واد زعرور الذي يمر بالمدينة القديمة، واد الناقص المار في وسط المدينة تقريبا، واد رفانة في الجهة الغربية للمدينة الذي يخترقها مارا في المنطقة الصناعية وواد السقي الذي يمر غرب هذه الاخيرة، كل هذه الاودية مؤقتة

الجريان وهي تصب في الوادي الكبير دائم الجريان والمنحدر من الجهة الشرقية للمدينة مارا شمالها، ليصب بدوره في وادي شبرو في الشمال الغربي للمدينة .

9- الغطاء النباتي :

تشكل المساحة الغابية 40 % من المساحة الكلية لبلدية تبسة في الجهة الجنوبية للبلدية اضافة الى المراعي في الجهة الجنوبية الغربية بنسبة .23 % والتي تواق م هضبة تازبنت، كما تنتشر بعض الزراعات الموسمية محاذية للمحيط العمراني للمدينة بالجهة الغربية الى الشمال من الطريق الوطني رقم 10 وعلى ضفاف الواد الكبير ممثلة 17 % من مساحة البلدية.

المبحث الثاني : الدراسة البشرية لمدينة تبسة

إن الدراسة السكانية تمكننا من فهم العلاقات المتداخلة بين المتغيرات السكنية (النمو، الهجرة، وتركيب السكان) والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وعلى ضوء هذه المتغيرات يمكن تقدير الاحتياجات السكانية لأي إقليم من التجهيزات المختلفة والهياكل القاعدية ومناصب الشغل والخدمات الواجب توفيرها لتفادي الوقوع في الأزمات المختلفة.

لذلك فالدراسة السكانية ليست مهمة الدراسيين الأكاديميين فقط بل هي ضرورة لأصحاب القرار والمهتمين بالتخطيط والتهيئة العمرانية وبالتنمية الاقتصادية. والاجتماعية. وتشمل الدراسة السكانية محورين أساسيين تتعلق بحجم السكان وتوزيعهم الجغرافي وتركيبهم والتي تمكن الدارس من تقييم الإمكانيات البشرية للإقليم المدروس ومؤهلاته للنمو والازدهار. و قد تم الاعتماد في تحليل الخصائص السكانية بلدية تبسة على المعطيات الإحصائية لديوان الوطني للإحصاء وكذا إحصائيات المصالح المختصة المديريات والدائرة والبلدية.

1- التوزيع السكاني

تعد مدينة تبسة قديمة النشأة، إذ تعود نشأتها الأولى الى ما قبل العهد الروماني إلا أن المعطيات الخاصة بالسكان، التي تتوفر لدينا من بداية سنة 1870 إلى غاية 2008[1] يمك تميز بمرحلتين[1]:

1-1- المرحلة ما فبل الاستقلال

- **المرحلة الأولى** (**1870 – 1954**) اتسمت بمعدل نمو بطيء (2،66%) نتيجة الأوضاع المزرية التي عايشها سكان المدينة تحت نير الاستعمار الفرنسي.

- **المرحلة الثانية** (1954 – 1966) شملت فترة الثورة التحريرية وما بعد الاستقلال مباشرة، وخلال هذه الفترة الانتقالية تضاعف حجمها السكاني مسجلا معدل نمو (7.9 %) يفوق المعدل الوطني حينها و الذي بلغ حوالي 4,77% ، وذلك بفعل النزوح الكبير للسكان نحوها وهذا تحت تأثير الأوضاع الاستثنائية الاستعمارية .

1-2- المرحلة ما بعد الاستقلال

- **المرحلة الأولى** (**1966 – 1977**) بلغ حجم سكان المدينة حوالي 62639 نسمة سنة 1977، في هذه المرحلة تم ترقية مدينة تبسة إلى مقر ولاية أثناء التقسيم الإداري لسنة 1974، بعد أن كانت مقر دائرة تابعة لولاية عنابة، إلا أن ذلك لم يكن له الأثر الكبير في رفع معدل النمو الحضري بالمدينة المقدر بــ 3.56 % والذي ظل منخفضا خلال هد الفترة مقارنة بالمعدل الوطني 5.40 % وهذا راجع

[1]: الديوان الوطني للتخطيط والاحصاء.

لسياسة الثورة الزراعية 1974 التي أثمرت في تثبيت السكان الأرياف في أراضيهم، كون منطقة تبسة منطقة فلاحية بدرجة الأولى[1].

– **المرحلة الثانية (1977 – 1987)** بلغ عدد السكان المدينة سنة 1987 حوالي 107559 نسمة بمعدل 5.55 % وهو معدل مرتفع نسبيا إلا انه اكبر من معدل الحضري لنفس الفترة المقدر بـــ : 5.46 % [1]، ويرجع ذلك إلى استفادة المدينة من عدة مشاريع تنموية وتوفر جذب السكان كتوفر السكن وهياكل الرعاية الصحية والعمل على وجه الخصوص. كما يمكن الإشارة إلى نشأة التجمع الثانوي (علي مهني) الذي ظهر خلال هذه الفترة، على بعد حوالي 8 كم الى جهة الغربية عن مركز مدينة تبسة بمحادات طريق قسنطينة، وهي تمثل أول نواة لمنطقة التوسع وقد بلغ عدد سكانها سنة 1987 الى 2676 نسمة .

– **المرحلة الثالثة (1987 – 1998)** قدر عدد سكان المدينة في تعداد 1998 بـــحوالي : 154335 نسمة فكان بذلك معدل نمو هذه الفترة 3.34 % وهو دون المعدل الوطني لنفس الفترة والمقدر بـــ : 3.57 % [2]، كما أنه منخفض مقارنة بمعدل نمو المرحلة السابقة ومن بين الأسباب التي أدت إلى ذلك راجع لظروف جذب السكان كالسكن والعمل . أما التجمع الثانوي (علي مهني) ففي سنة 1998 بلغ عدد سكانه 5313 نسمة بمعدل نمو 6.43 % .

– **المرحلة الرابعة (1998 – 2008 م)**: أصبح التجمع الثانوي (علي مهني) ضمن المحيط العمراني لمدينة تبسة حيث بلغ عدد سكان المدينة سنة 2008 ب 198735 نسمة وهذا وفقا لمعدل نمو 2.64 % وكان معظم التوسع نحو الطريق الوطني رقم 10.

جدول 09: تطور معدلات نمو سكان مدينة تبسة (1966 – 2008)

السنة	1966	1977	1987	1998	2008
السكان (ن)	42642	62639	107559	154335	198281
معدل النمو (%)	3.56	5.56	3.34		2.54

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء بتصرف

واذا أخذنا في الاعتبار تناقص وثيرة تزايد السكان بالمدينة ابتداء من سنة 1977 فمن المتوقع أن ينخفض معدل النمو أكثر الى حد معين يقترب فيه من معدل الزيادة الطبيعية، وصافي الهجرة الذي سينخفض هو الأخر في حال استمرار تحسن أوضاع الريف بفعل التنمية، وفي هذه الحالة يمكن استعمال طريقة المربعات الصغرى من اجل تقدير السكان في أجال مستقبلية.

[1]: بشير التيجاني، التخطيط والتنمية العمرانية في الجزائر، 2006

[2]: القانون رقم 2001/01 الصادر بتاريخ 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة، والقانون 2006/02 الصادر بتاريخ 2006/03/20 المتضمن قانون الوطني في المدينة.

2- توزيع السكان وكثافتهم عبر القطاعات العمرانية:

قسمت المدينة الى 9 قطاعات عمرانية مثلما هو موضح في الخريطة رقم (..) .

الخريطة رقم 11: القطاعات العمرانية بمدينة تبسة سنة 2008 م

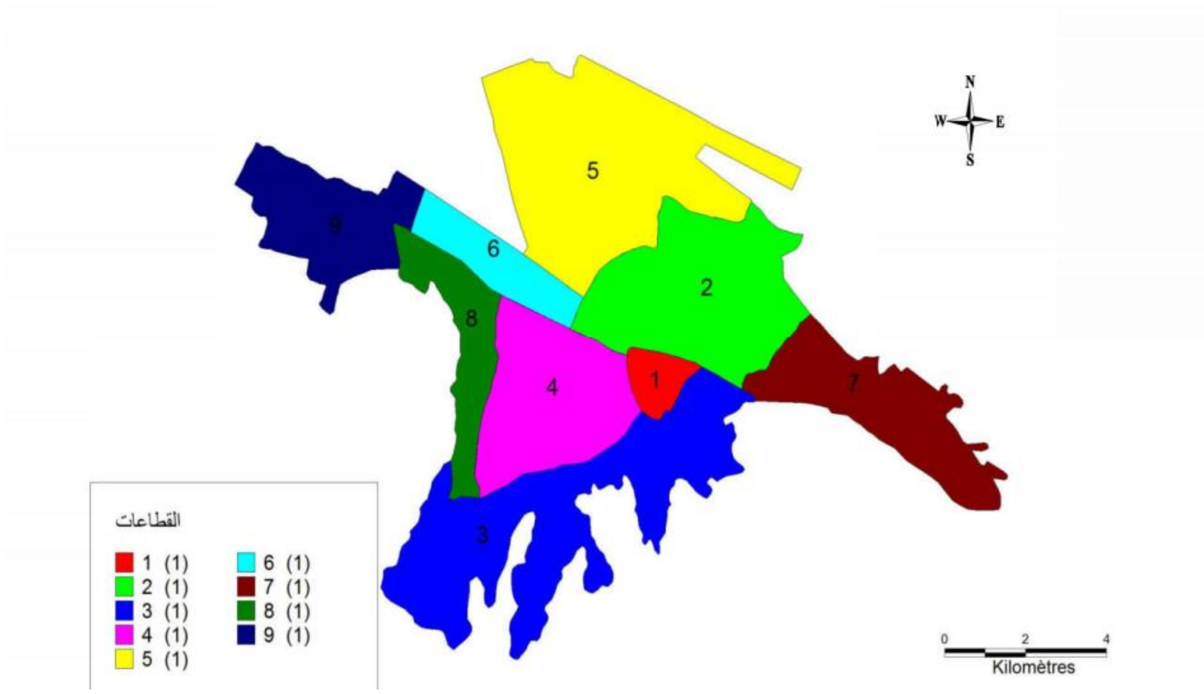

المصدر: مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ,تطبيق النظام المعلومات الجغرافية SIG في التحليل المكاني للخدمات الصحية – تبسة –

القطاع	أهم الأحياء
1	مركز المدينة – حي سواحي – باب الزياتين – حي المحطة
2	المحطة الشمالي – الكنيسة – الزهور – البساتين – المرجة – زايدي لمين – الطيب غريب – ذراع لمام – درباسي خليل – جديات مسعود – 40 سكن – 1 نوفمبر – قرفي عبد اللطيف – نغريشي طارزي
3	الجرف – الزيتون – الزاوية – الميزاب – بير سالم – الشعابي – الاقامة الطبية
4	8 ماي 45 – الكرامة – كوبيماد – 18 فيفري – يحي فارس – الأصيل – هواري بومدين – الحرية – 200 سكن – الأمل – لحبيب فارس – فارفوس – الحماية
5	العرامي – فاطمة الزهراء – منسل براهيم – 325 سكن – زين – 134 سكن – دنيا
6	المنطقة الصناعية
7	البعالة – الشهداء
8	الشيخ العربي التبسي – شريط لزهر – رفانة – الوئام – OPGI
9	علي مهني – جبل أنوال – 120 سكن – 4 مارس – 600 سكن

اعتمادا على خريطة القطاعات العمرانية وجدول توزيع الاحياء السكنية بمدينة تبسة، وبعد مقارنتها بعدد السكان وتوزيعهم كثافتهم عبر القطاعات العمرانية ومساحة كل قطاع طبقا للجدول الوارد أسفله،

لاحظنا أن أكبر كثافة سكانية توجد عكس اكبر مساحة قطاعات، إذ يمكن القول أنها تعكس ما يتعلق بتوزيع الاحجام السكانية والى حد كبير .

الخريطة رقم 12: توزيع السكان وكثافتهم عبر القطاعات العمرانية لمدينة تبسة سنة 2015

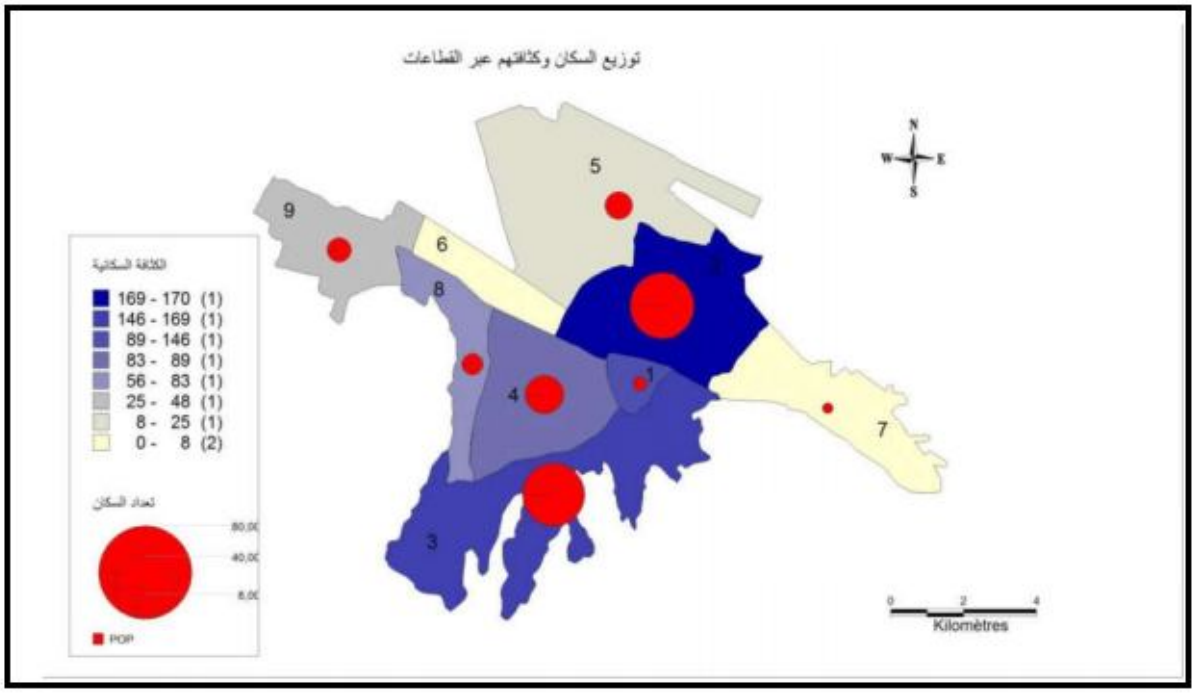

المصدر : : مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ,تطبيق النظام المعلومات الجغرافية SIG في التحليل المكاني للخدمات الصحية – تبسة –

اذ يلاحظ أن اعلى قيمة تسجل بالقطاع العمراني 02 بحوالي 169، 14 ن/ه، والقطاع العمراني 03 قدرت بحوالي 146، 30 ن/ه، كما تعود اقل نسبة للقطاع 06 الخالي من السكان، بينما يقدر المتوسط بحوالي 69، 24 ن/ه، وبناءا عليه يمكننا تقسيم القطاعات الى الفئات التالية :

الجدول رقم 10: توزيع السكان وكثافتهم عبر القطاعات العمرانية سنتي 2008 – 2015 .

القطاع	المساحة (ه)	%	عدد السكان 2008	%	الكثافة (ن/ه)	عدد السكان 2015	الكثافة (ن/ه)
1	59.137	1.97	4502	2.27	76.13	5271	89.13
2	472.371	15.76	68231	34.41	144.44	79899	169.14
3	513.580	17.13	64168	32.36	124.94	75139	146.30
4	375.752	12.53	26348	13.29	70.12	30859	82.13
5	673.280	22.46	14229	7.18	31.13	16672	24.76
6	142.975	4.77	00	00	00	00	00
7	333.810	11.13	2250	1.13	6.74	2624	7.86
8	163.234	5.44	7805	3.94	47.81	9149	56.05
9	263.015	8.77	10748	5.42	40.86	12585	47.85
المجموع	**2998**	**100**	**198281**	**100**	**66.14**	**232196**	**77.45**

المصدر: علي حجلة، مرجع سابق، ص: 107.

الخريطة رقم 13: توزيع السكان وكثافتهم عبر القطاعات على شكل فئات

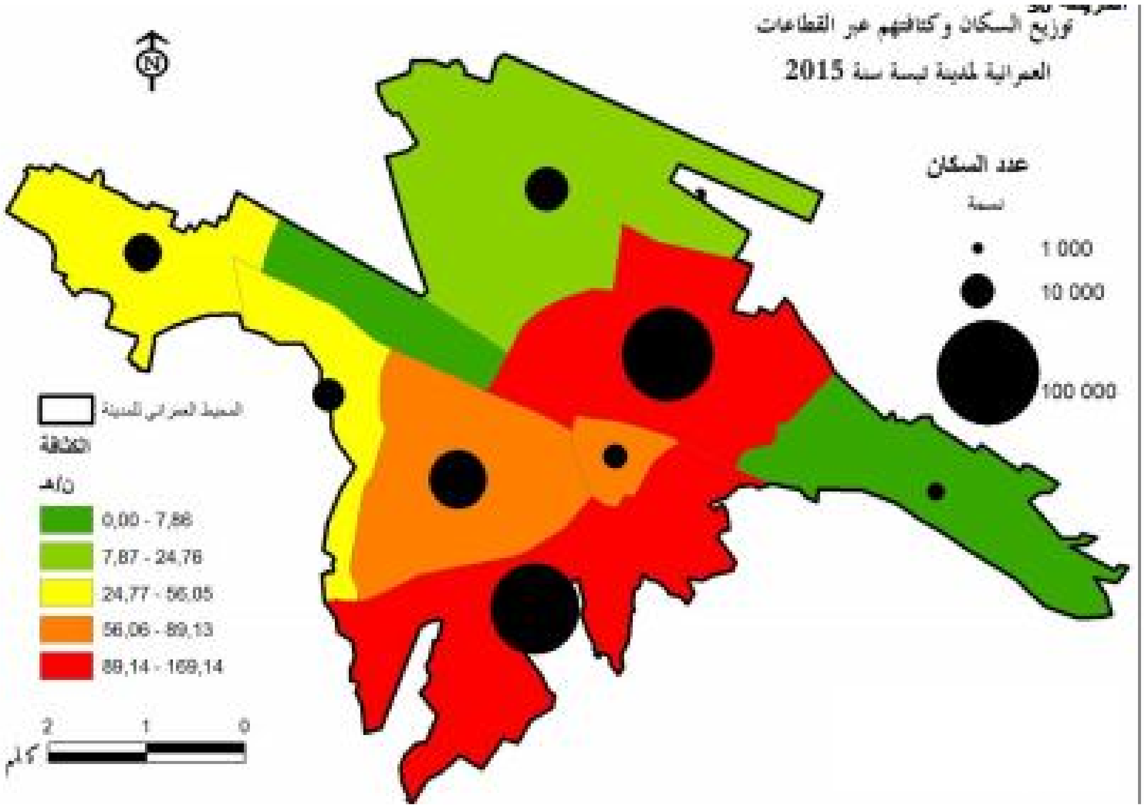

المصدر : مخطط التناسق الحضري لمدينة تبسة، المرحلة الثانية، جوان 2011

– **الفئة الأولى:** تفوق المعدل باكثر من الضعف وتتراوح بين 169، 14 و146، 03 ن/ه وتشمل القطاعين 01 و02، كما يوجد بها نسيج عمراني كثيف ويعد الاقدم من نوعه يصرف النظر عن المركز التاريخي معظمه بناء فردي ويشكل البناء العشوائي به النسبة الغالبة رغم انتشار الشكن الجماعي ايضا .

– **الفئة الثانية:** وهي الاخرى دات قيم تفوق المعدل تنحصر بين 89، 13 ن/ه . 82.13 وتضم القطاعين 01 و04 .

– **الفئة الثالثة** :تتميز بكثافات تتراوح بين 47 و56 نسم/ه ينتمي لهده الفئة كل من القطاعان العمرانيان 08 و09، وهي اقل من المعدل حيث يغلب عليها البناء الفردي المنظم والسكن الجماعي .

– **الفئة الرابعة:** تضم القطاع العمراني رقم 05 ويفسر انخفاض الكثافة به لوجود مساحة شاسعة تابعة للارتفاقات مطار الشيخ العربي التبسي، تقدر الكثافة فيه بحوالي 24، 76 ن/ه.

– **الفئة الخامسة:** نسجل بها اضعف الكثافات بصرف النظر عن القطاع رقم 06 تمثل هده الفئة خصوصا في القطاع العمراني رقم 07 ب :7، 86 نسمة /هوياتي دلك باعتبارها القطاع منطقة للنشاطات والتخزين .

من خلال الجدول رقم 11 والشكل رقم 09 نستنتج المجهودات المتبعة من طرف الدولة للحد من ظاهرة النزوح الريفي، وتسخيرها لأدوات وسياسات من بينها سياسة التجديد الريفي والمشاريع الجوارية للتنمية

الريفية المندمجة (PPDRI) وما تبعها من مشاريع سكنية، تجهيزات عمومية، هياكل قاعدية ودعم فلاحي للفلاحين.

الجدول رقم 11: نوع التجمعات الحضرية لمدينة تبسة

	بلدية تبسة 2008			
نوع التحضر	تجمع حضري رئيسي	تجمع حضري ثانوي	المنطقة المبعثرة	المجموع
عدد السكان	192316	2802	1419	196537
نسبة السكان (%)	% 85 ،97	% 42 ،1	% 72 ،0	% 100

المصدر: من الطلبة اعتمادا على المعطيات الإحصائية للسكان و السكن لسنة 2008

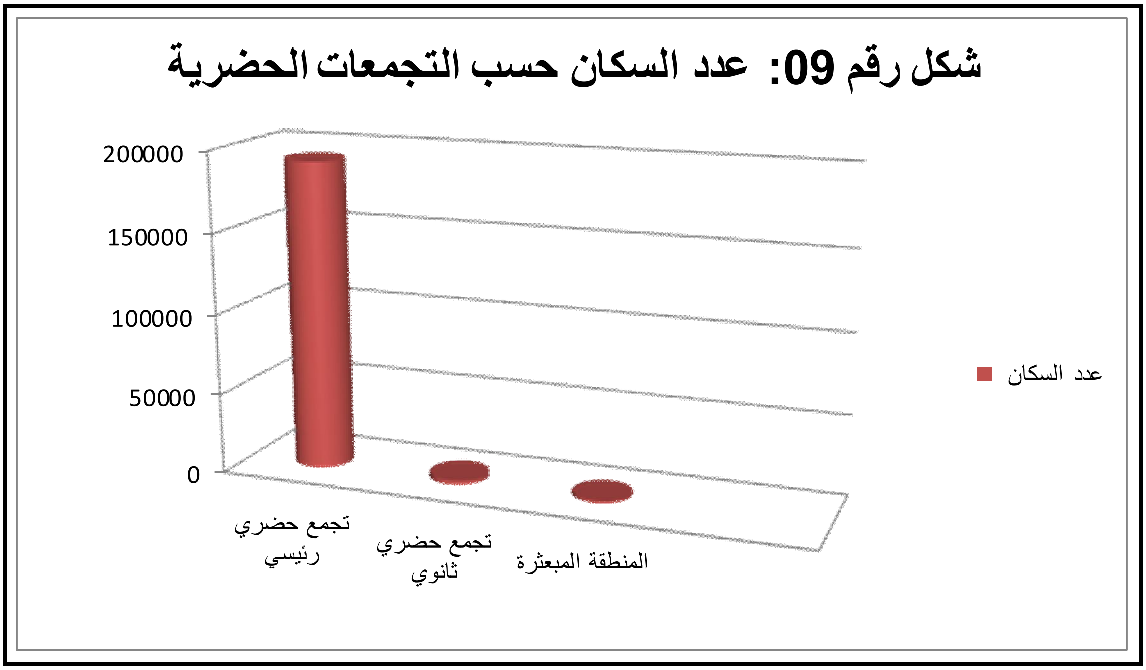

المصدر: من اعداد الطلبة

إلا أننا نلاحظ استمرار في تفريغ للمناطق المبعثرة من السكان الذي يصل عددها إلى 1419 نسمة اي ما يعادل 0.72 % من مجموع سكان البلدية والذي قدر بـــ 196537 نسمة سنة 2008 لصالح التجمعات السكنية الحضرية فيما عرف التجمع الثانوي نسبة تركيز السكان ليصل إلى 1.42 % من مجموع سكان البلدية وبعدد سكان قدر بـــ 2802 نسمة، وتبقى هذه نسبة ضعيف جدا بالمقارنة بالمجهودات مبذولة من طرف السلطات العمومية حيث وفرت السكنات الجماعية وما تبعها تجهيزات عمومية وهذا للاستقطاب السكان بالإضافة للتشبع الذي يعرفه التجمع الرئيسي ونقص الأوعية العقارية حيث شهد نوعا ما ثبات في

نسبة التركيز السكان والذي قدر بـــ 97.85 % من مجموع سكان البلدية وبعدد سكان قدر بـــ 192316 نسمة[1].

3- التراكيب النوعية والعمرية للسكان :

3-1- البنية النوعية:

ان دراسة السكان دراسة احصائية تبقى قليلة الفائدة بدون تقسيمهم الى مجموعات رئيسية وفرعية بما يخدم اغراض الدراسات الاقتصادية والاجتماعية. ودراسة تركيب السكان انما تدخل في هذا الإطار. فالتركيب الاقتصادي هو تقسيم لهم حسب النشاطات التي يمارسونها، وكذا تركيب السكان حسب الجنس والعمر وحسب الوضعية العائلية (اعزب – متزوج – ارمل – مطلق) ويكسب تركيبهم حسب الفئات العمرية اهمية خاصة في عمليات التخطيط الاجتماعي والاقتصادي وتقسيم السكان حسب الجنس وتبعا لاعمارهم إلى الفئات التالية:

الجدول رقم 12: توزيع السكان حسب الفئات والبنية النوعية

فئة العمر	الإناث	الذكور	المجموع	
فئة صغار السن (0 – 19)				
0-4 سنة	8567	8939	17506	104.34
5-9 سنة	8191	8263	16455	100.87
10-14 سنة	10002	9869	19871	98.67
15-19 سنة	11229	11656	22886	103.80
فئة متوسطي السن (20-59)				
20-24 سنة	11247	10791	22038	95.95
25-29 سنة	9464	9341	18805	98.70
30-34 سنة	7402	7195	14597	97.20
35-39 سنة	6459	6035	12493	93.43
40-44 سنة	6415	5978	12393	93.18
45-49 سنة	5343	5367	10710	100.45
50-54 سنة	4343	4604	8947	106
55-59 سنة	2809	3181	5990	113.24
فئة كبار السن (> 60)				
60-64 سنة	1966	1802	3769	91.65
65-69 سنة	1777	1752	3529	98.59
70-74 سنة	1438	1394	1959	96.94

[1]: علي حجلة، المرجع السابق، ص11.

79-75 سنة	975	984	1959	100.92
84-80 سنة	522	485	1007	92.91
85 + سنة	347	310	657	89.33
ND	52	41	39	78.78
مجموع	98551	97986	196537	99.42

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

يتبين لنا من خلال الجدول رقم 12 التركيب العمري للسكان والهرم السكاني لبلدية تبسة تقلص في قاعدة الهرم او فئة الاطفال الاقل من عشر سنوات اذ يمثلون 18، 50 % بينما يتضح ارتفاع نسبة الفئة العمرية من 10 الى 34 سنة حيث تمثل 51، 30 % بينما تسجل الفئة من 35 الى 60 سنة نسبة 23، 40 % وتعكس لنا هده الارقام حقيقة ان مجتمع المدينة وان بدت عليه ظاهرة ارتفاع الخصوبة نسبيا الا انها لم تعد كسابق عهدها وهو وهو ما يتبين من ضيق قاعدة الهرم لتدل على نقص في الزيادة الطبيعية للسكان، بينما يلاحظ ان نسبة السكان الدين تفوق اعمارهم 70 سنة تقدر تقد ر ب:3، 30 % . وعلى صعيد نسبة التنوع نلاحظ التقارب الكبير فيما بين الجنسين اد يمثل الاناث نسبة 49، 95 % مقابل 50، 05 % للذكور[1] .

الشكل رقم 10: الهرم السكاني لبلدية تبسة 2008

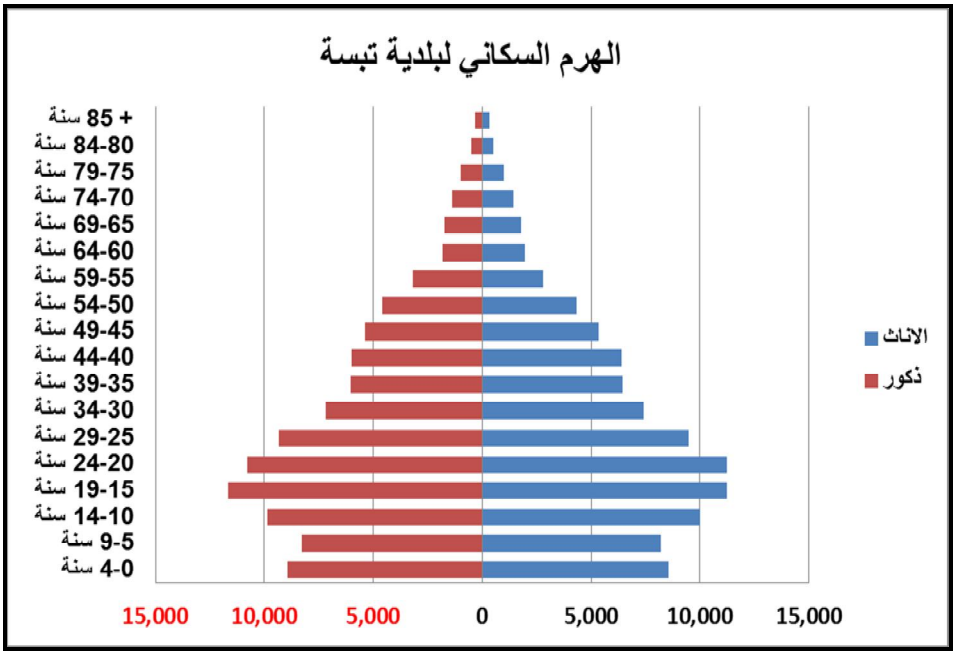

إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات إحصاء السكان 2008

[1]: علي حجلة، المرجع السابق، ص116-117.

3-2- البنية العمرية :

تبعا للمعايير المعتمدة بخصوص تقسيم السكان حسب العمر نجد ان سكان مدينة تبسة يتوزعون حسب الفئات العمرية على النحو التالي :

الجدول رقم 13: التركيب العمري للسكان

المجموع العمرية	التعداد العام للسكان والسكن RGPH – 2008					
	الذكور		الإناث		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
0-14 سنة	27071	% 27.63	26760	% 27.16	53831	% 27.39
15-19 سنة	11656	% 11.90	11229	% 11.40	22886	% 11.64
20-59 سنة	52492	% 53.59	53482	% 54.29	105974	% 53.92
اكثر من 60 سنة	6727	% 6.68	7025	% 7.13	13752	% 7.00
المجموع الكلي	97945	% 100	98499	% 100	196537	% 100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

1. **الفئة العمرية (0 – 19 سنة)**: وتمثل الفئة المستهلكة أو المعالة في المجتمع، وبلغت نسبتها 39.03 %من مجموع سكان مدينة تبسة، كما يوضحه الشكل رقم وهذا راجع لعدة أسباب منها انخفاض نسبة الوفيات وكذا تحسن الظروف المعيشية[1].
2. **الفئة العمرية (20 – 59 سنة)** : وهي تمثل الفئة المنتجة أو المعيلة في المجتمع، بلغت نسبتها 53.92 من مجموع سكان المدينة، وهي تمثل أعلى نسبة، ولهذه الفئة أهمية كبيرة وبالغة في التنمية الاقتصادية.
3. **الفئة العمرية (اكثر من 60 سنة)** : تمثل فئة كبار السن حيث بلغت نسبتهم **7.00 %** من مجموع السكان، وتصنف ضمن الفئة المستهلكة مع فئة صغار السن.

[1]: على حجلة، المرجع السابق، ص118-119.

الشكل رقم 11: التركيب العمري للسكان

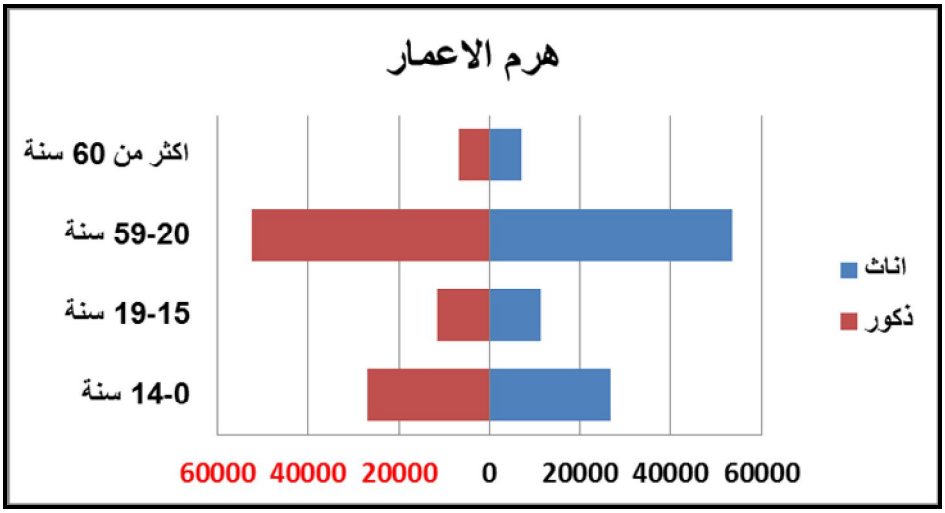

إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات إحصاء السكان 2008

4- التركيب الأسري :

يعتبر التركيب الأسري، الذي يتضمن توزيع الأسر ومتوسط حجم الأسرة، أحد المؤشرات الهامة التي يمكن الاعتماد عليها بغية تقدير احتياجات السكان المختلفة وبالأخص السكن كمشكل رئيسي اولي .

الجدول رقم 14: توزيع الأسر العادية والجماعية حسب بلدية وحسب بلدية الإقامة والتشتت ومتوسط حجم الأسر

المؤشر	تجمع حضري رئيسي	النسبة %	تجمع حضري ثانوي	النسبة%	منطقة مبعثرة	النسبة%	المجموع
عدد الأسر	34717	97.91	483	1.36	257	0.72	35457
متوسط عدد الأسر	5.5	-	5.8	-	5.5	-	5.5

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

الشكل رقم 12: توزيع المكاني للأسر

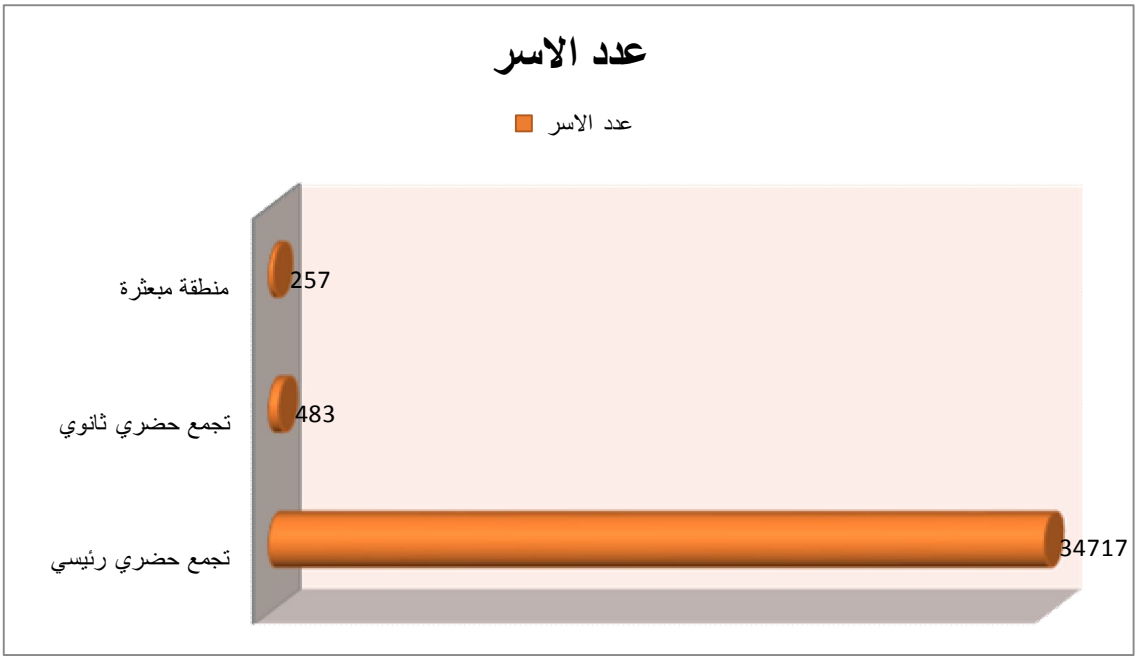

إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات إحصاء السكان 2008

يبين الجدول رقم 14 والشكل رقم 12 أن توزيع الأسر جغرافيا في بلدية تبسة يغلب عليه التركز في مركز البلدية بنسبة 97.91 % مما يجعل الضغط على طلبات السكن في مركز البلدية كبيرا جدا، مما يؤدي إلى استهلاك المجال الحضري بشكل كبير، بغية توفير المساحات اللازمة والكافية للمشاريع السكنية. أما متوسط حجم الأسرة في البلدية فقد بلغ 5.5 فرد/أسرة، وهو أقل من المعدل الوطني لنفس الفترة والذي بلغ 5.9 فرد/أسرة[1].

بالمقابل فإن الريف لا يزال طاردا للسكان .حيث كانت نسبته 1.36 % ونسبة ضعيفة جدا بمقارنة ما تقوم به الدولة من مجهودات لتركيز سكان الريف من برامج هادفة ومساعدة خاصة بما يخص التنمية والتوفير كل متطلبات الحياة الكريمة لسكان.

5- التراكيب الاقتصادية للسكان :

تكمن أهمية دراسة التراكيب الاقتصادية للسكان في معرفة توزيع السكان حسب فروع النشاط الاقتصادي ومدى تلاؤم ذلك مع الإمكانيات الطبيعية للمنطقة، إضافة إلى إبراز نسبة السكان النشطين وغير النشطين. كما أنها تساعد على إعطاء صورة عامة حول المستوى المعيشي للسكان من خلال بعض المؤشرات كمعدل النشاط ومعدل البطالة، ونسبة الإعالة...الخ، إذ غالبا ما يساهم ذلك في منحنا تصورا حول نمط

[1]: علي حجلة، المرجع السابق، ص60.

السكن المنتشر بالمنطقة، إذ كلما كان المستوى المعيشي للسكان مرتفعا كلما دفعهم ذلك إلى اللجوء للبناء الذاتي لحل مشكلة السكن وذلك بأي صيغة كانت سواء من خلال السكن الرسمي أو اللارسمي (العشوائي).

5-1- السكان الناشطون :

السكان النشطون هم السكان الذين يشتركون في تقديم العمل لانتاج السلع والخدمات وكذلك السكان العاطلون عن العمل ولكن يبحثون عنه.

الجدول رقم 15: توزيع سكان الناشطين ونسبة النشاط في بلدية تبسة سنة 2008

المؤشرات	عدد السكان (نسمة) (1)	سكان من 15 سنة فأكثر (2)	السكان ناشطون (3)	السكان العاملون (4)	نسبة النشاط الاقتصادي % = 100x(2/3)	نسبة التشغيل (العمالة) % = (2/4) 100x	معدل الاستخدام الخام % = (1/4) 100x	معدل الاستخدام الفعلي % = (3/4) 100x
2008	198281	142612	60911	53906	42.71	37.79	27.18	88.49

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

من خلال الجدول رقم 15، نلاحظ أن عدد السكان النشطين قد بلغ 60911 نسمة حسب تعداد 2008 أي أكثر من ثلث سكان البلدية بنسبة نشاط اقتصادي قدرها 42.71 % وهي أكبر من المعدل الوطني لنفس الفترة والتي قدرت بـــ 41.7 % ونسبة تشغيل تقدر بحوالي 37.79 %. وهي تفوق النسبة الوطنية التي بلغت 37 %[20] اما معدل الاستخدام الفعلي فقد بلغ 88.49 % وهي متقربة لمعدل الوطني لنفس الفترة والمقدر بحوالي 88.7 %، مما يعطينا صورة حول ارتفاع نسبة السكان غير النشطين ومعدل البطالة في البلدية[1].

إن ارتفاع نسبة النشاط يعتبر مؤشر على توفر اليد العاملة في البلدية الأمر الذي يجعل الضغط على مناصب الشغل كبيرا

[1]: الديوان الوطني للإحصاء، احصائية 2008 بتحليل الطلبة.

5-2- السكان غير الناشطون

الجدول رقم 16: توزيع سكان الناشطين وغير الناشطين في بلدية تبسة سنة 2008

المؤشرات	عدد السكان	سكان من 15 سنة فأكثر	السكان ناشطون	طلاب التلاميذ	ماكثات في البيت	متقاعدون	ذوو معاشات	آخرون غير ناشطين	غ.م
2008	198281	142612	60911	21330	46738	7100	2015	4441	77

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

من خلال الجدول رقم 16، والشكل رقم 13 نلاحظ أن عدد السكان غير النشطين في بلدية تبسة بلغ سنة 2008 حوالي 81701 نسمة من بينهم 21330 طالبا و 46738 ماكثة في البيت، حيث شكل السكان غير النشطين نسبة 41.20 % من مجموع من مجموع سكان البلدية و57.28 % من مجموع السكان في سن النشاط (من 15 سنة فأكثر).

تجدر الإشارة إلى أن العديد من الطلبة يشاركون في العديد من الأعمال كالخدمات، التجارة والسياحة الصيفية وغيرها من الأعمال خاصة أثناء العطل. كما أنه من الجدير بالذكر أن العديد من المطلقات والأرامل يمارسن بعض الأعمال لدى بعض الخواص كمنظفات وغيرها دون التصريح بذلك.

الشكل رقم 13: توزيع سكان الناشطين وغير الناشطين في بلدية تبسة سنة 2008

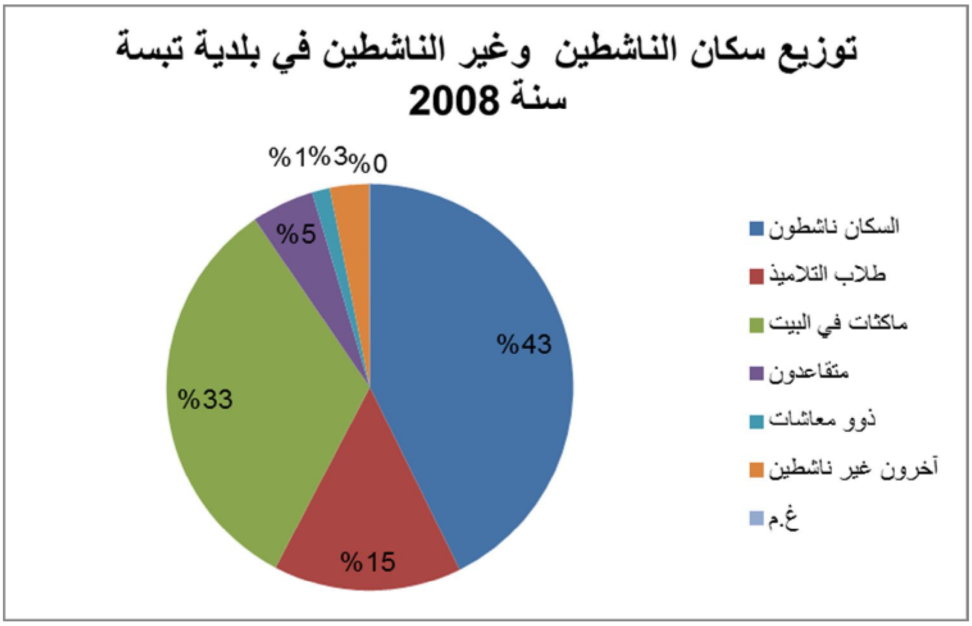

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات إحصاء السكان 2008

5-3- البطالة

يقصد بالبطالة الإفراد القادرون على دخول سوق العمل، ولكنهم لا يجدونه رغم رغبتهم فيه وبحثهم عنه، ويعد انخفاض نسبة معدل معدل البطالة، احد أهم المؤشرات التي تعبر عن الرخاء الاقتصادي داخل البنية الاجتماعية، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دعا ذلك إلى ضرورة التفكير في مصير هذه القوة العاطلة عن العمل

جدول رقم 17: معدل البطالة في بلدية تبسة لسنة 2008

السنة	عدد السكان النشطين	عدد السكان العاملين	عدد البطالين	مؤشر البطالة
2008	60911	53906	7005	% 11.5

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء + مديرية التشغيل

ومن خلال المعطيات الإحصائية لسنة 2008 م فقد بلغ عدد البطالين 7005 نسمة أي ما يعادل 11.50 %. وهذا راجع للاستقرار ألامني الذي عرفته البلاد في ذلك الوقت بالإضافة لتشجيع لاستثمار الخواص في شتى المجالات في المنطقة الصناعية والدعم للفلاحين للاستثمار في المجلات الفلاحين، كما لعبت سياسة التشغيل المعتمدة من طرف الدولة والمتمثلة في عقود ما قبل التشغيل لمختلف المستويات (محصلين على شهادات جامعية ومن التكوين المهني وبدون شهادات) فبرغم من أنها مؤقتة ولمدة ثلاث سنوات إلا أنها قلصت من البطالة بشكل فعال بالإضافة الذي كان له هو الأخر دورا هاما في امتصاص وتقليص في نسبة البطالة[1].

5-4- توزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي :

الجدول رقم 18: تطور توزيع السكان العاملين حسب فروع النشاط الاقتصادي في بلدية تبسة 2008

فروع النشاط الاقتصادي			2008
القطاع الأولي	الفلاحة	العدد	19945
		%	37
القطاع الثانوي	الصناعة والبناء والأشغال العمومية	العدد	9703
		%	18
القطاع الثالثي	التجارة و الخدمات و السياحة	العدد	24258
		%	45
المجموع		العدد	53906
		%	100

المصدر : معلومات محصلة من مديريات (الفلاحة والصناعة والإشغال العمومية)

[1]: الديوان الوطني للإحصاء، احصائية 2008 بتحليل الطلبة.

الشكل رقم 14: تطور توزيع السكان العاملين حسب فروع النشاط الاقتصادي في بلدية تبسة 2008

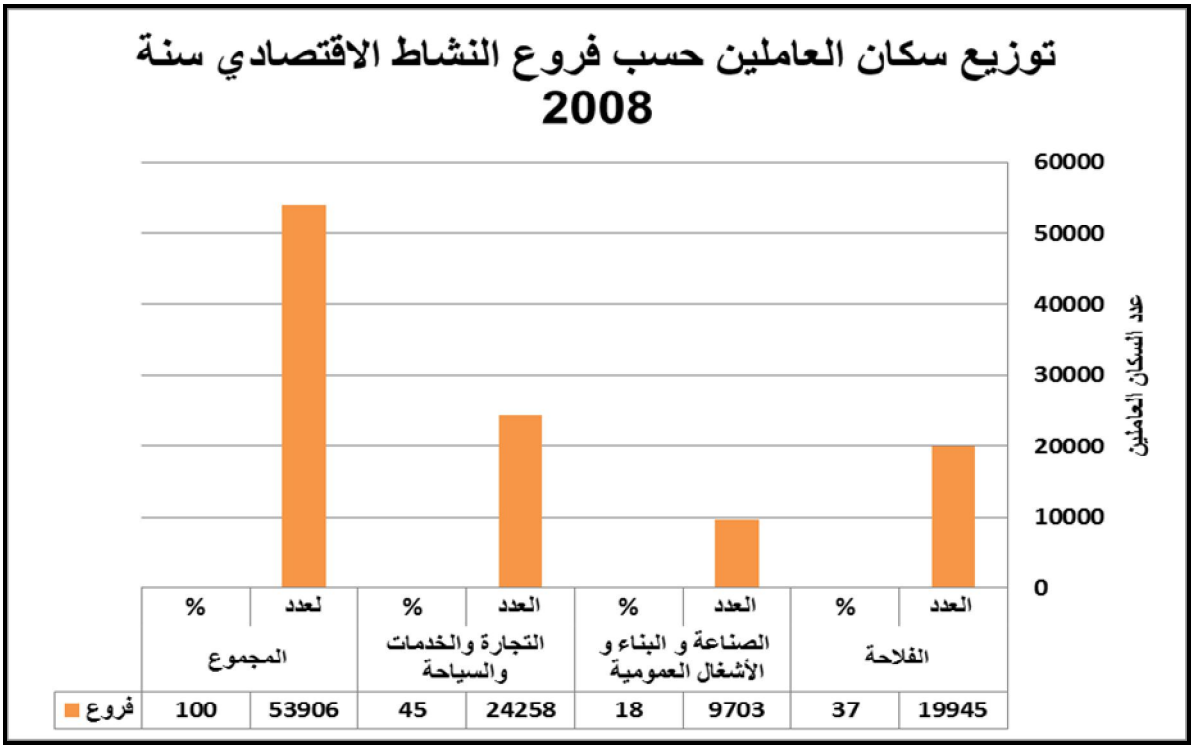

– **القطاع الاولي:** يتمثل في القطاع الفلاحي (الزراعة وتربية الحيوانات وقطاع الغابات) حيث يشكل عدد المشتغلين في هذا القطاع سنة 2008 ما نسبته 37 % من اليد العاملة في البلدية، وهي نسبة معقولة مقارنة بوضع الاقتصادي والسكاني للمنطقة، والذي يغلب عليه الطابع الفلاحي، نظرا لموقع البلدية .كما أن غالبية العمال في المناطق الريفية يشكلون نسبة القطاع الزراعي، خلال فترة الاستعمار، كانوا من سكان المنطقة، حيث تم الاحتفاظ بهم بعد الاستقلال في إطار سياسة التسيير الذاتي .

لقد ساهمت العديد من العوامل في ارتفاع نسبة المشتغلين في القطاع الفلاحي بالبلدية، ونخص بالذكر[1]:

- ✓ سياسة الدولة المعتمدة خلال تلك الفترة، والتي اعتمدت على تشجيع ودعم الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) سنة 2000 م، والذي دفع بالكثير من أصحاب الأراضي الزراعية المهملة إلى استغلالها، خاصة بعد تطبيق سياسة التجديد الريفي واستحداث المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) سنة 2004م، حيث تم دعم سكان الريف بالعديد من المنشآت كتوفير السكن الريفي الفردي منه والجماعي، وكذلك مشاريع فك العزلة وتهيئة المسالك الريفية وتوفير الكهرباء الريفية وغيرها (المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، ما يعرف بـــ(PPDRI)، مما شجع العديد من المهاجرين الريفيين إلى العودة إلى قراهم ومداشرهم أو واستغلال أراضيهم .

[1]: نبيل الصحن، محافظة المنيا دراسة في التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الآداب، قسم الجغرافيا، 2004.

- ✓ دعم الدولة للقطاع الزراعي أيضا سمح للعديد من الفلاحين وأصحاب المال بخلق مستثمرات فلاحية كبيرة تمثلت أساسا في تكثيف زراعة البطاطا والقمح وإنشاء غرف التبريد ...إلخ .هذا ما سمح بتوظيف العديد من التقنيين الزراعيين الشباب خريجي المعاهد الفلاحية، ناهيك على العمال اليدويين وسائقي الجرارات والآلات الفلاحية، حيث أن العديد منهم تم توظيفهم بشكل دائم ووفقا لقانون العمل، من خلال الوكالة المحلية للتشغيل .كما تزامن ذلك وخلق مكاتب دراسات فلاحية تعنى بدراسة ومتابعة مختلف المشاريع الفل
- ✓ احية الخاضعة لدعم الدولة، مما سمح بتشغيل العديد من خريجي الجامعات والتقنيين السامين في القطاع الزراعي.

– **القطاع الثانوي** : يضم هذا القطاع قسمين رئيسين من النشاط، الأول البناء والأشغال العمومية، والآخر هو قطاع الصناعة .اعتمادا على المعطيات الإحصائية حول اليد العاملة في قطاع البناء والأشغال العمومية والصناعة التي تم عليها شكلت نسبة العمال في القطاعين 18% أي ما يعادل 9703 عامل ينشطون في قطاعين.

خلال الفترة 2008م ومع تحسن الأوضاع الأمنية والمالية للبلاد، أدى ذلك إلى إطلاق العديد من مشاريع البناء والتعمير، وبالخصوص شق الطرقات والسكن، مما أدى إلى توفير العديد من مناصب العمل في قطاع البناء والأشغال العمومية، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن غالبية المشاريع خصوصا السكنية منها، أسند إنجازها للمقاولات الخاصة، والتي غالبا ما تتفادى التصريح بالعمال أو تأمينهم، مما يجعل الإحصائيات المتوفرة حول نسبة العمال غير دقيقة وبعيدة عن الواقع كما عرفت الصناعة تطور في تبسة خلال سمحت بامتصاص البطالة ولو جزء منه رغم ان الصناعة تعبر من ركائز الدول لرفع التنمية في البلاد وتعتبر ولاية تبسة ولاية منجامية بامتياز لما تملك من مقومات طبيعية وثورة باطنية (الحديد والفوسفات في الونزة وبوخضرة) وموقعها الحدودي الجيد الا مسؤلين لم يأخذوا زمام المسؤلية لورقي بهده الولاية الحدودية ورفع مستوى تنميتها ومنها توفير مؤسسات صناعية وقضاء على البطالة[1].

– **القطاع الثالثي**: يضم هذا القطاع عمال الخدمات بجميع أنواعها (التجارة، التعليم، الصحة، الإدارة...الخ.) وكذلك قطاع السياحة والصناعات التقليدية. خلال سنة 2008م تم تسجيل عدد كبير لعمال في هذا القطاع، والذي بلغ24258 عاملا إي بنسبة 45% من مجموع اليد العاملة في البلدية ويرجع ذلك إلى عاملين هما :

– تحرير العديد من القطاعات وخصخصتها على غرار النشاط التجاري (صدور قانون 90-22 المتعلق بالسجل التجاري) مما سمح بانتشار كبير لعدد العمال الخواص كالتجار والحرفيين وغيرهم من أصحاب المهن الحرة وذلك تماشيا مع الإصلاحات التي باشرتها الدولة بعد صدور الدستور 1989 م.

[1]: نبيل الصحن، المرجع السابق.

– إنجاز العديد من الهياكل الخدماتية والإدارية تماشيا والزيادة السكانية، مما خلق العديد من مناصب العمل في قطاع التعليم والصحة والإدارة. ناهيك على مختلف صيغ التوظيف التي استحدثت، كعقود ما قبل التشغيل، والعقود المبرمة مع الخواص لامتصاص البطالة. كما أن تشجيع الدولة للاستثمار في المجال السياحي، من خلال استحداث العديد من القوانين الخاصة بتهيئة واستغلال المناطق السياحية ومناطق التوسع والمواقع السياحية (ZEST)، كان له دور كبير في ارتفاع نسبة الاستثمار في هذا القطاع، مما سمح بارتفاع عدد عمال قطاع الخدمات بشكل عام[1].

6– البنية التعليمية لسكان

يعتبر المستوى التعليمي للسكان ذو أهمية كبيرة في إبراز مدى قدرة السكان على المشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالمجتمع بحاجة إلى أيادي عاملة مؤهلة علميا، إذ كلما ارتفع المستوي التعليمي للفرد كلما اتسعت مداركه واطلاعه على مختلف تجارب الآخرين، كما يميل إلى اتباع الطرق الحديثة والعلمية في نشاطه. كما يؤدي ذلك إلى ارتفاع الوعي والحس المدني مما يسمح بانخراطه ومساهمته في مختلف البرامج التنموية الهادفة لتحقيق، والحضاري لدى الفرد.

ومن جهة اخرى فان الدراسة التعليمية ومستوى التعليم بالمدينة من خلال مؤشرات مختلفة مرتبطة بالمؤشرات المختلفة والتي تكون مرتبطة بالمرافق والاطارات التعليمية ومستوى التجهيز وفي هذا الاتجاه سنقوم بدراسة موجزة للاستخدامات التعليمية بمدينة تبسة كما يبين ذلك الجدول رقم (..) الذي يمثل التركيبة النسبية للسكان حسب مستوى التعليم.

الجدول رقم 19: التركيبة النسبية لسكان (6 سنوات فأكثر) حسب مستوى التعليمي في بلدية تبسة 2008

المستوى التعليمي	إناث	ذكور	المجموع
	%	%	%
بدون تعليم	25.5	14.7	20.1
يقرأ / يكتب	0.1	0.1	0.1
ابتدائي	22.7	26.1	24.4
متوسط	24.9	31.4	28.1
ثانوي	19.3	19.8	19.5
جامعي	7.8	7.4	7.6
غ.م	0.1	0.1	0.1
المجموع	100	100	100

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

[1]: نبيل الصحن، المرجع السابق.

6-1- الأميون

تشكل نسبة الأمية في البلدية ما نسبته 20.1% من مجموع السكان الذين يزيد سنهم عن 6 سنوات، وهي منخفضة مقارنة بالنسبة الوطنية التي بلغت 22.3% تختلف هذه النسبة حسب نوع، إذ ترتفع بشكل كبير عند الإناث وذلك بنسبة 25.5% من مجموع السكان الأنات اللواتي يزيد سنهم عن 6 سنوات بينما تشكل الذكور ما نسبته 14.7%. ويرجع ذلك إلى تراكمات الماضي، حيث كانت النظرة الاجتماعية السلبية لتعليم الأنثى خاصة في المناطق الريفية للبلدية. كما أن هذه النسبة نجدها عالية لدى كبار السن .

غير أنه يمكن الإشارة إلى أن هذه النسبة قد انخفضت في السنوات الأخيرة، تبعا للمجهودات التي بذلت في هذا الصدد، من خلال أقسام محو الأمية خصوصا على مستوى المدارس القرآنية الناشطة بالمساجد، وكذلك مختلف الجمعيات الناشطة في هذا المجال، خصوصا بالتنسيق مع المديرية الولائية للنشاط الاجتماعي (D.A.S)[1].

6-2- مستوى التعليم الابتدائي

يشكل عدد المتمدرسين في هذا المستوى ما نسبته 24.4% من سكان البلدية، وهو يشمل عدد التلاميذ الذين لا يزالون يزاولون تعليمهم وأولئك الذين فشلوا في الانتقال إلى الطور الثالث .ترتفع هذه النسبة لدى الذكور مقارنة بالإناث بنسبة 26.1% للذكور و22.7% للإناث .

غالبا ما يكون التلاميذ في المناطق الريفية المعزولة ومناطق السكن العشوائي الأكثر عرضة للإخفاق وذلك بسبب الظروف المعيشية والتعليمية السيئة (عدم التدفئة في المدارس، الإكتظاظ الكبير في الأقسام، نقص المعلمين، بعد مكان السكن عن المدرسة، الظروف المعيشية في السكن ...الخ .).

كما أن توفر الهياكل التعليمية القريبة من مقر السكن من شأنه رفع نسبة المتمدرسين لدى هذه الفئة (الخريطة رقم 14).

إن هذه الفئة من التلاميذ غالبا ما يتم توجيههم إلى سوق العمل، كيد عاملة موسمية حيث يقدمون جهدا عضليا، وقليل منهم من يلتحق بمراكز التكوين المهني والتمهين خصوصا لدى سكان المناطق العشوائية.

[1]: مديرية التربية لولاية تبسة.

الخريطة رقم 14: توزيع مؤسسات التعليم الابتدائي في مدينة تبسة

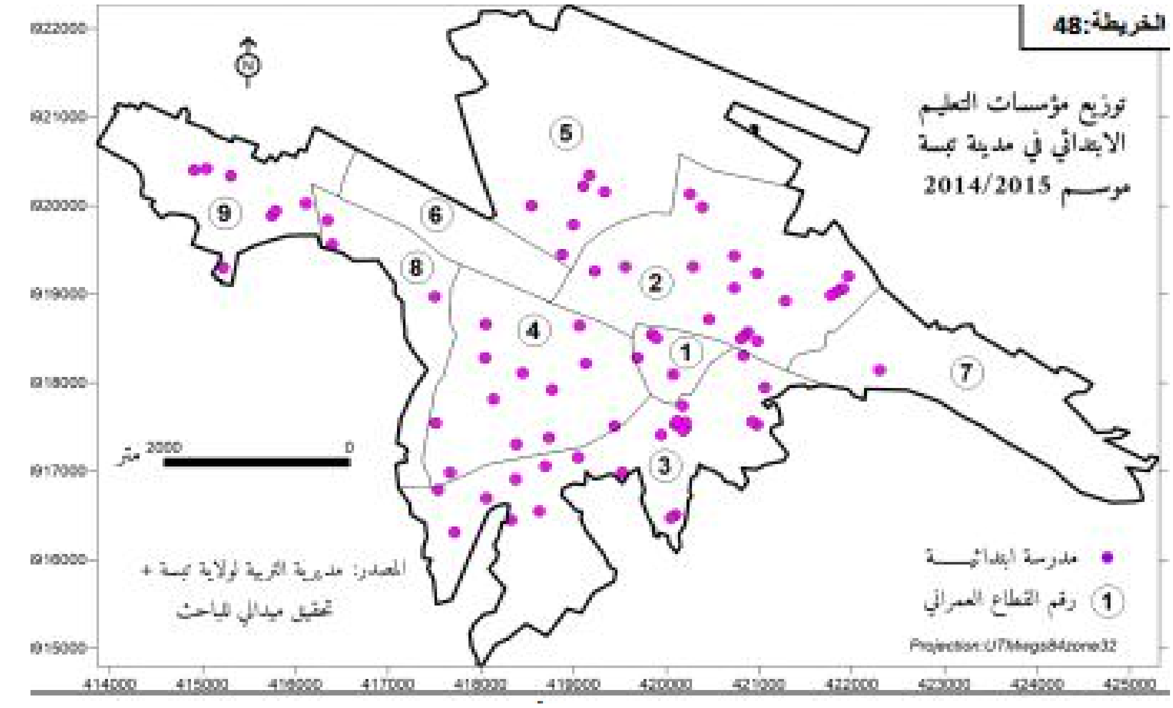

6-3- مستوى التعليم المتوسط:

يوجد بهذا المستوى الدراسي أكبر نسبة من مجموع السكان إذ تقدر بحوالي 28.1%، وهو يشكل المتمدرسينن، وفئة الموجهين للحياة العملية بعد فشلهم في اجتياز شهادة التعليم الأساسي

ترتفع هذه النسبة لدى الذكور مقارنة بالإناث بما نسبته 31.4% للذكور و24.9% للإناث. يرجع ذلك، في الغالب إلى كون هذه المرحلة من التعليم حساسة حيث يكون فيها التلاميذ في سن المراهقة، وعرضة للتسرب المدرسي بشكل كبير، خصوصا لدى سكان المناطق الهشة والهامشية (الريفية والعشوائية).

غالبا ما يتم توجيه التلاميذ الراسبين إلى مراكز التكوين المهني الباقي يتم استغلالهم في عدة أنشطة كيد عاملة موسمية[1].

[1]: مديرية التربية لولاية تبسة.

الخريطة رقم 15 :توزيع مؤسسات التعليم المتوسط والتعليم الثانوي عبر القطاعات ببلدية تبسة

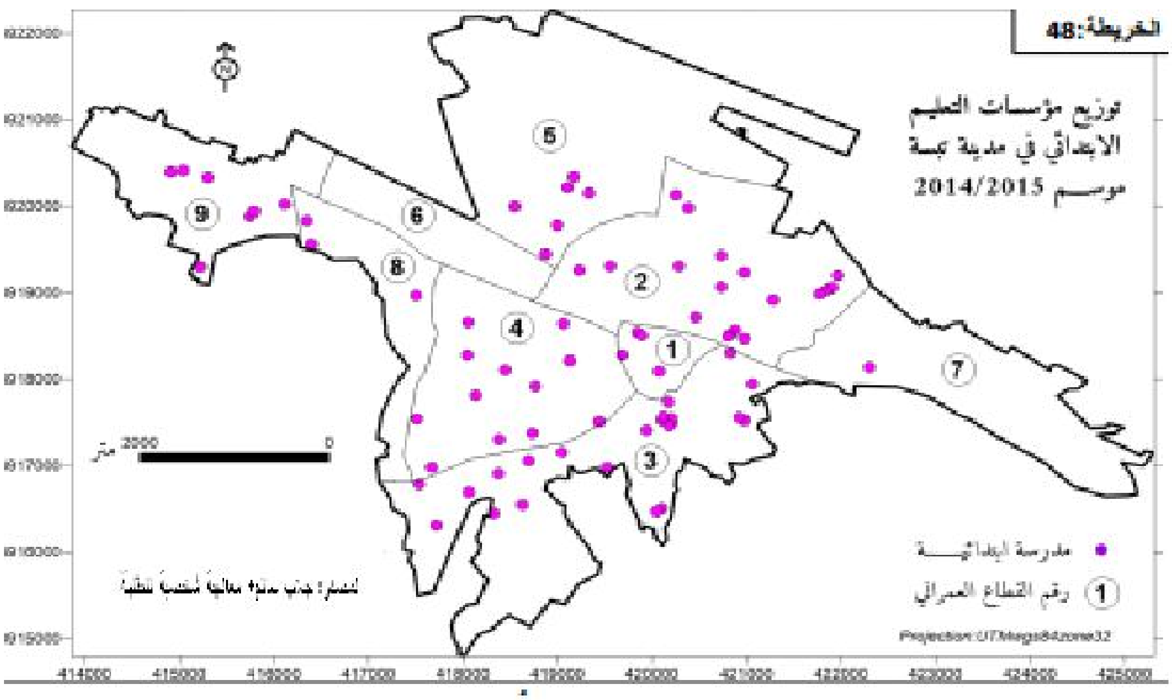

6-4- مستوى التعليم الثانوي :

يضم هذا المستوى ما نسبته 19.5% من مجموع السكان ويشمل فئة المتمدرسين وفئة الموجهين إلى الحياة العملية بعد فشلهم في اجتياز شهادة الباكالوريا. تشكل نسبة الإناث فيها 19.3% ونسبة 19.8% الذكور. يرجع سبب ذلك غالبا لحساسية هذه المرحلة من العمر، والتي تشهد لدى الذكور غالبا نوعا من الانحراف ما لم يتم الاهتمام بهم خصوصا في الإطار العائلي.

يمكن لهذه الفئة الالتحاق بمختلف المراكز و المعاهد التكوينية، وذلك بغية تكوين يد عاملة مؤهلة في مختلف الحرف والمهن، بهدف امتصاص البطالة والمساهمة في التنمية المحلية .

الخريطة رقم 16:توزيع مؤسسات التعليم الثانوي عبر القطاعات ببلدية تبسة

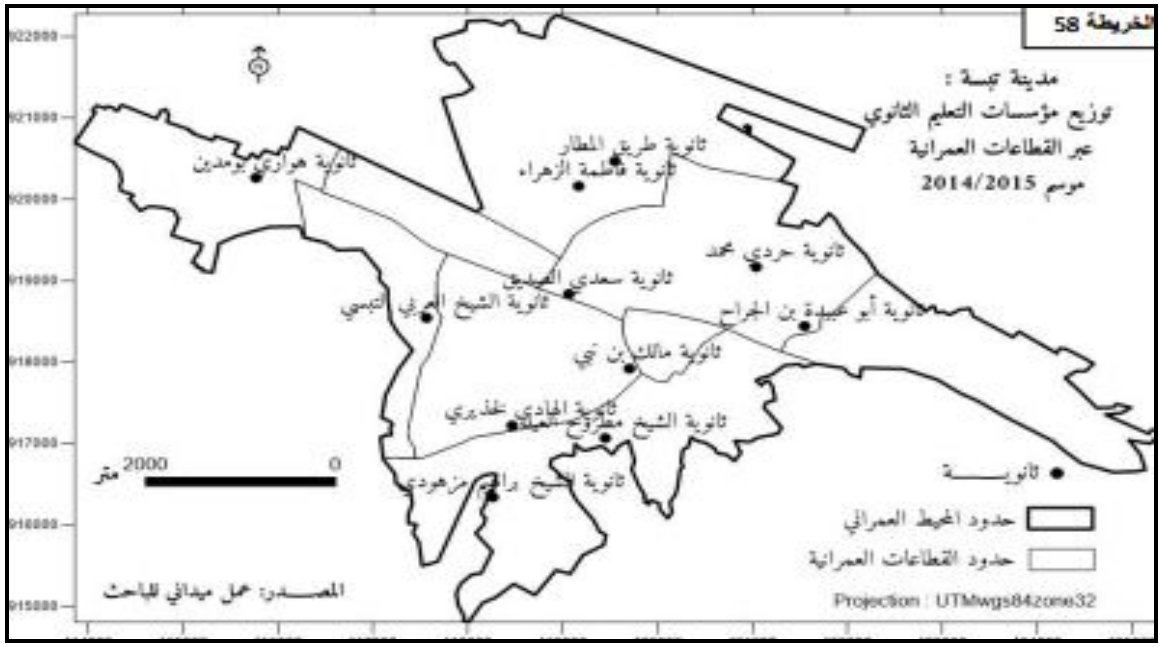

6-5- المستوى الجامعي :

تمثل هذه الفئة ما نسبته 7.6% من مجموع السكان في سن الدراسة .ترتفع هذه النسبة عادة في المناطق الحضرية الكبرى، وذلك نظرا لتوفر الظروف التعليمية المناسبة (المدارس والمعاهد الخاصة، المكتبات، النشاطات العلمية والثقافية ...)، ناهيك على توفر بعض المدن على جامعة مركزية كما هو الحال بالنسبة لمدينة تبسة (الخريطة رقم 16). تعد هذه المرحلة امتدادا للمرحلة الثانوية، ولذلك نجد نسبة الإناث مرتفعة مقارنة بنسبة الذكور، حيث تبلغ النسبة لدى الإناث 7.8%، بينما تشكل لدى الذكور ما نسبته7.4% هذا التباين له ما يبرره اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا وحتى نفسيا، كما أن العديد من الذكور، يفضل الالتحاق بعالم الشغل بشكل مباشر، كما هو الحال بالنسبة للمؤسسة العسكرية .

يضم هذا المستوى كل الطلبة الجامعيين وأصحاب الشهادات الجامعية والدراسات العليا .تعتبر هذه الفئة النخبة التي يعتمد عليها في التسيير والتخطيط لأي سياسة تنموية .تشارك هذه الفئة في التنمية المحلية من خلال أصحاب الشهادات الجامعية في جميع الميادين .حيث يلعب هؤلاء دورا كبيرا في الحد من انتشار الظواهر السلبية في المجتمع، كما هو الحال بالنسبة لظاهرة البناء العشوائي[1].

[1]: مكتب الاحصائيات بنيابة المديرية للتخطيط والاستشراف بجامعة تبسة

الخريطة 17: موقع جامعة العربي التبسي بالقطاع العمراني رقم 09

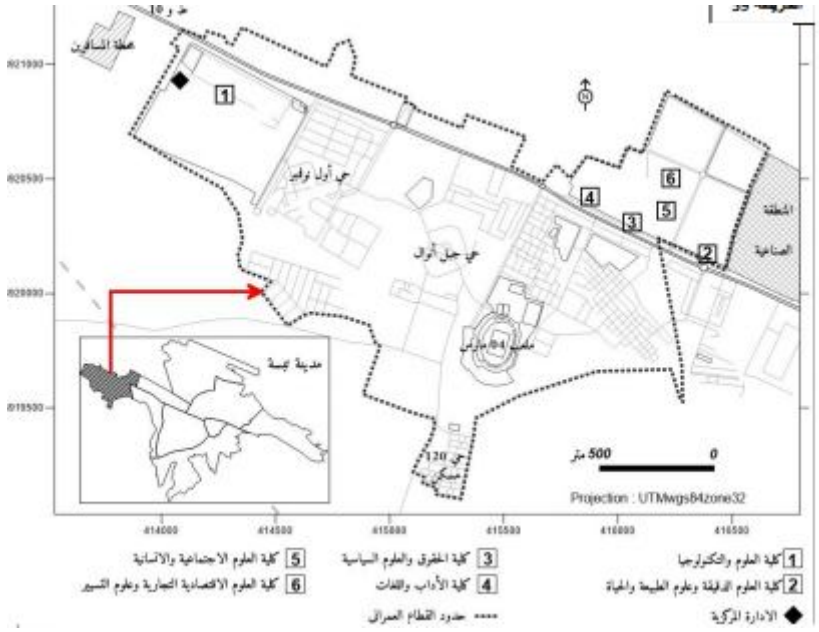

المصدر من إنجاز الطلبة

7- التجهيزات والهياكل القاعدية

إن دراسة استخدامات الأرض بالمدينة تعد وقفة هامة لمعرفة تركيب نسيجها العمراني وحقيقة استهلاك المجال بها، ولمعرفة أيضا مدى تلبيتها لاحتياجات الأفراد بالمدينة. ومن هذا المنطلق سنحاول الاهتمام بدراسة مختلف التجهيزات بدينة تبسة (سكنية، تعليمية، صحية، تجارية، إدارية ... الخ).

7-1- التجهيزات:

7-1-1- التجهيزات الإدارية: تحتل التجهيزات الإدارية مساحة 54.09 هكتار، وبما ان مدينة تبسة مقر ولاية فإنها تتميز عن باقي مدن الولاية بتوفرها على الكثير من المرافق الإدارية على غرار مقر الولاية والعديد من المديريات كمديريتي الصناعة والصحة، إضافة إلى 12 فرعا بلديا، كما توجد بها أيضا مختلف الإدارات والبنوك (البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التوفير والاحتياط) كما تتوفر على عديد من الهياكل الإدارية الأخرى مثل: البريد، الضمان الاجتماعي، مديرية التربية، مديرية الري، مديرية التعمير والبناء.

7-1-2- التجهيزات التعليمية: يعتبر هذا النوع من التجهيزات ذو أهمية بالغة لما له من تأثير على حياة المجتمع، ويعتبر احد المعايير البارزة بين المجتمعات فكريا وحضريا، باعتباره مطلب استراتيجي لأي خطة تنموية اجتماعية، لذا فمن المهم الاهتمام به وتطويره لرفع المستوى التعليمي للمجتمع، ومن هذا المنطلق فمدينة تبسة تتوفر على:

- 75 مؤسسة تعليمية لتعليم الابتدائي
- 28 مؤسسة تعليمية لتعليم المتوسط
- 11 ثانويات من بينها متقنتين
- 4 مراكز للتكوين المهني والجامعة

حيث تستحوذ التجهيزات التعليمية على مساحة 120.59 هكتار بنسبة 13.03 من المساحة الإجمالية للتجهيزات على مستوى المدينة، وبنسبة 3.10 % بالنسبة للمساحة الكلية للمدينة

7-1-3- التجهيزات الصحية: يلعب هذا الاستخدام دورا هاما في التحسين المعيشي للسكان من خلال تحسين ظروفهم الصحية، ويستحوذ الاستخدام الصحي على مساحة 11.87 هكتار من إجمالي التجهيزات بالمدينة .

- مستشفى خالدي عبد العزيز للام والطفل طاقة استيعابه 140 سريرا
- المؤسسات العمومية الاستشفائية وتضم :

✓ مستشفى عاليا صالح
✓ الاستعجالات الطبية جراحية
✓ عيادة جراحة الأسنان

- 8 مؤسسات عمومية لصحة الجوارية
- 11 قاعة علاج
- وحدات الطب المدرسي
- مصلحة الأمراض المتنقلة والطب الوقائي
- 50 صيدلية

7-1-4- التجهيزات التجارية: يكتسي النشاط التجاري أهمية بالغة، فهو من متطلبات الإنتاج وعوالمه، ويلعب دور الوسيط بين المنتج والمستهلك حيث توجد 7 مراكز تجارية وأكثر من 7416 محل تجاري يتوزعون عبر مختلف أحيائها، بمعدل محل /28 ساكن، ليفوق المعدل الوطني محل /20 ساكن وثلاثة مناطق لنشاطات والتخزين، والهدف منها توفير الحاجيات التجارية للسكان إلى جانب مساهمتها في خلق ديناميكية اقتصادية

7-1-5-التجهيزات الأمنية إن التجهيزات الأمنية نظرا لأهميتها في حفظ امن المواطن، يجب إن تكون مواقعها تساعد على لعب دور الموكل، وهذا ما نجده ممكنا من خلال التوزيع الجيد لمراكز الشرطة الخمس على مختلف أرجاء المدينة تضاف إليها :

✓ مقر الأمن الولائي

- فرقة الدرك
- القطاع العسكري الولائي
- فرقة الطرقات

حيث تقدر مساحتها الإجمالية بـــ 4.085 هكتار بنسبة 0.11 % من إجمالي المدينة .

7-1-6- التجهيزات الرياضية والثقافية : المركب الرياضي 04 مارس 1956 والذي يتوفر على ملعب لكرة القدم بطاقة استيعابية 40000 مقعد .

- ملعب بلدي (ملعب بسطنجي) .
- ثلاث مسابح احدها اولمبي بجوار المركب الرياضي وأخر قرب الولاية .
- بالإضافة إلى قاعة متعددة الرياضات وأخرى متخصصة وعدة مساحات للعب

أما بخصوص التجهيزات الثقافية فتتمثل في :

- دار الثقافة
- بيت الشباب
- دارين للشباب
- متحف اثري داخل السور
- متحف المجاهد بالحي الشعبي

ثلاث قاعات للسينما بينها واحدة بها 1000 مقعد وتعتبر كبديل عن المسرح، حيث تقام فيها عدة عروض في الكثير من المناسبات، وتقدر مساحتها الإجمالية بـــ 3.062 هكتار .

7-1-7- التجهيزات الترفيهية : وتتمثل في :

- حدائق التسلية الثمانية بمساحة 17.32 هكتار كلها في حالة متوسطة
- مساحة عمومية واحدة بوسط المدينة في حالة جيدة
- منتزه عائلي (بارك فمي) بمحاذات طريق الوطني رقم 10

إضافة الى مكتبة الشيخ العربي التبسي بوسط المدينة، يمكننا أن ندرجها ضمن المرافق الترفهية لمدينة تبسة، والتي تعتبر تاريخها وحضارتها العريقة هذه المعالم تتمثل في في السور البيزنطي والعديد من الآثار بداخله كمعبد (مينارف)، الدار الرومانية، متحف "تيفاست"، ثلاث مواقع أثرية أخرى خارج السور، مقبرة الدكتور سعدان، المسرح المدرج و"البازليك" المسيحية .

7-1-8- التجهيزات السياحية : تتمثل في الفنادق الموجود بالمدينة عددها 15 فندقا طاقة استيعابها 810 سرير . يتركز اغلبها في وسط المدينة بعدد 05 فنادق أهمها فندق الدير، كركلا وفكتوريا كما نسجل وجود أربعة فنادق على طريق الوطني رقم 10 أهمها فندقي الامير ومهية بالاس، بمساحة تقدر بـــ 2.461 هكتار .

7-1-9- التجهيزات الدينية : تتجسد في المسجد وعددها 29 مسجدا بالمدينة، تتوزع عبر قطاعات العمرانية تتربع على مساحة 7.35 هكتار، ليكون متوسط الفرد من مساحة 0.38 م^2، وهو أعلى من المعدل الوطني المقدر بـــ 0.2 م^2 / الفرد، بالإضافة إلى ثلاثة مقابر إسلامية بمساحة 23.49 هكتار(مقبرة تاغدة، مقبرة سيدي خريف، مقبرة جديدة) وهناك مقبرة يهودية مسيحية بجوار البازليك مساحتها 1.07 هكتار.

7-1-10- التجهيزات الصناعية : تتمثل في تجهيزات المنطقة الصناعية التي تتربع على مساحة 127 هكتار، أغلب الهياكل بها متوقفة على الإنتاج نظرا للتحول الاقتصادي الذي تعرفه البلاد من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الذي يسيطر فيه القطاع الخاص والذي لم تتاح له الفرصة الفعلية للاستثمار في الصناعة بهذه المنطقة الصناعية نظرا للعائق المطروح حول طبيعة ملكية الأراضي بها، بالإضافة إلى قلة التهيئة والأمن والإهمال في التسيير الذي لم يعنى به إلا في الآونة الأخيرة، من خلال استحداث مؤسسة للتسيير العقاري تعمل على إدارة المنطقة الصناعية وتسير الحصص العقارية إضافة إلى حفظ الأمن بها، أما عن أهم الوحدات التي تنشط بالمنطقة الصناعية فيغلب عليها طابع التجاري وتقل بها الوحدات ذات الطابع الصناعي على غرار :

- ✓ ثلاث مطاحن للسميد
- ✓ مؤسسة صناعية الأكياس البلاستيكية
- ✓ مؤسسة صناعية وتفصيل التجارة
- ✓ مؤسسة صناعية السراويل
- ✓ أما المؤسسات ذات الطابع التجاري نذكر منها :
- ✓ نقطة للبيع لمؤسسة مطاحن العوينات .
- ✓ التعاونية الفلاحية لخدمات توزيع وصيانة العتاد الفلاحي .
- ✓ وحدة توزيع المواد النسيجية .

نشير أن نسبة 50 % من الحصص العقارية بالمنطقة الصناعية غير مشغلة كما أفادتنا مؤسسة التسيير العقاري بالمنطقة الصناعية بتبسة، سواء كانت شاغرة أو بها مؤسسات قديمة كمؤسسة الصناعات النسيجية (تمثل لوحدها مساحة 16.3 هكتار) والتي لم تستطيع النهوض وبعثها من جديد نظرا لمنافسة القطاع الخاص لها من خلال استيراد الملابس المستعملة وبيعها بأثمان منخفضة، المؤسسة الصناعية للسيارات السياحية[1] .

[1]: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية تبسة

7-2- الهياكل القاعدية

تعتبر خدمات البنية التحتية المختلفة من صرف صحي ومياه الشرب وشبكات نقل والهاتف والكهرباء هذه الخدمات يؤدي إلى عدم التحكم في عواقبه خاصة في ظل التوسع التحضر السريع لذا تعتبر البنى التحتية العيار الأنسب للوقوف على واقع المدينة

7-2-1- شبكة مياه الشرب: نجد ان هناك خمسة مصادر للمياه في مدينة تبسة لها الفضل في تزويد القطاعات العمرانية وتتمثل هذه المصادر الجوفية في :

- **مصدر حقل بكارية** : يقع شرق المدينة على بعد 15 كلم ويضم أربعة أبار يبلغ التدفق به 59 ل/ثا
- **مصدر حقل المرجة** : توجد فيه ثلاثة أبار يبلغ التدفق الإجمالي له 39 ل/ثا
- **مصدر حقل عين زروق** : هو أهم مصدر تموين المدينة بلغ التدفق النظري له 239 ل/ثا يقع على بعد 9 كلم غرب المدينة ويضم 7 أبار
- **مصدر الإشغال العمومية والصناعية** : يقع في المنطقة الصناعية يبلغ التدفق الإجمالي له 42 ل/ثا
- **مصدر حقل الحضري** : يتواجد داخل المحيط العمراني للمدينة به أربعة أبار ويبلغ التدفق الإجمالي له 42 ل/ثا

تعتمد المدينة اعتمادا على هذه المصادر الخمسة لتلبية حاجيات المواطنين وقد بلغ التدفق الإجمالي لها 430 ل/ثا[1].

7-2-2- شبكة الصرف الصحي : شبكة الصرف الصحي من الأولويات قبل أي توطين عمراني والغاية منها التخلص من المياه المستعملة بطرق منتظمة وموجهة إلى مصبات وأماكن لا تضر بالمجتمع ولا البيئة بلغ طول هذه الشبكة بمدينة تبسة 187050 كلم بقطر (300-1200 ملم) وهي تغطي ما نسبته 99 % من السكنات بالمدينة أي انه لا توجد إشكالية مطروحة ما عدا المصب النهائي للمياه القدرة والذي يعتبر كارثة للبيئة الحضرية خاصة وانه لا يوجد عزل للمصبات (المياه المطروحة النهائية = المياه المطروحة من المساكن + المياه المطروحة من الصناعات + كميات الإمطار) مما أدى إلى عدم استغلال امثل لها .

[1]: الجزائرية للمياه وكالة تبسة

7-2-3- شبكة الغاز الطبيعي: الغاز من الضروريات اليومية للسكان والجزائر من الأولى في المجال، لذا فشمولية الوصل والتزويد بهذه الخدمة أمر مفروغ منه، تقدر نسبة التغطية بالغاز الطبيعي لمدينة تبسة 98 % وهي تتزود من مصدر متوسط 2500 م^3 / سا عن طريق أنبوب قطره 50 سم حيث يتم تحويله (أنبوب حاسي مسعود – ايطاليا) المار بالقرب من الحدود البلدية للمدينة .

7-2-4- شبكة الهاتف: شهدت المنطقة تراجع في التزويد بشبكة الهاتف اذ بلغت قرابة 45 % ويعود السبب في ذلك إلى كثرة وتفضيل الهواتف النقالة و لم يعد التزويد بشبكة الهاتف إلا للحصول على خدمات الانترنت التي تقتصر على معينة من المجتمع .

7-2-5- شبكة الطرق والمواصلات: تعتبر الطرق من العناصر المهيكلة المجال العمراني ومنسقا بين الوظائف التي تقوم بها المدينة ويمكن أن تصنف الطرق إلى :

➢ **الطرق الوطنية** : نظرا لأهمية المدينة وموقعها الاستراتجي الحدودي تلتقي بها ثلاثة طرق وطنية .

- الطريق الوطني رقم 10 الرابط بين مدينة قسنطينة وتبسة اتجاهها إلى تونس ويعتبر أحسن الطرق من ناحية الإنشائية والحركية تسجل به اكبر حركة مرور بـــ 4536 مركبة/سا وهو مصنف ضمن الطرق الحضرية عند الدخول المجال العمراني.

- الطريق الوطني رقم 16 الواصل بين مدينتي عنابة والوادي مرورا بتبسة مؤديا لدور فعال في وصل الجنوب بالشمال الجزائري وهو في حالة إنشائية جيدة لكن بحركية اقل من الطريق الوطني رقم 10 يصنف من الطرق الحضرية عند دخول المجال العمراني للمدينة .

- الطريق الوطني رقم 82 : وهو المدخل الشمالي الشرقي لمدينة تبسة يربطها بمدينة الكويف متجها نحو الحدود التونسية ويشهد حركية متوسطة ترتفع بحلول الصيف وهو بحالة إنشائية جيدة .

- الطريق الوطني رقم 82 : وهو المدخل الشمالي الشرقي لمدينة تبسة يربطها بمدينة الكويف متجها نحو الحدود التونسية ويشهد حركية متوسطة ترتفع بحلول الصيف وهو بحالة إنشائية جيدة [1].

[1]: مديرية النقل لولاية تبسة

الخريطة رقم 18 : اهم محاور الطرق بمدينة تبسة

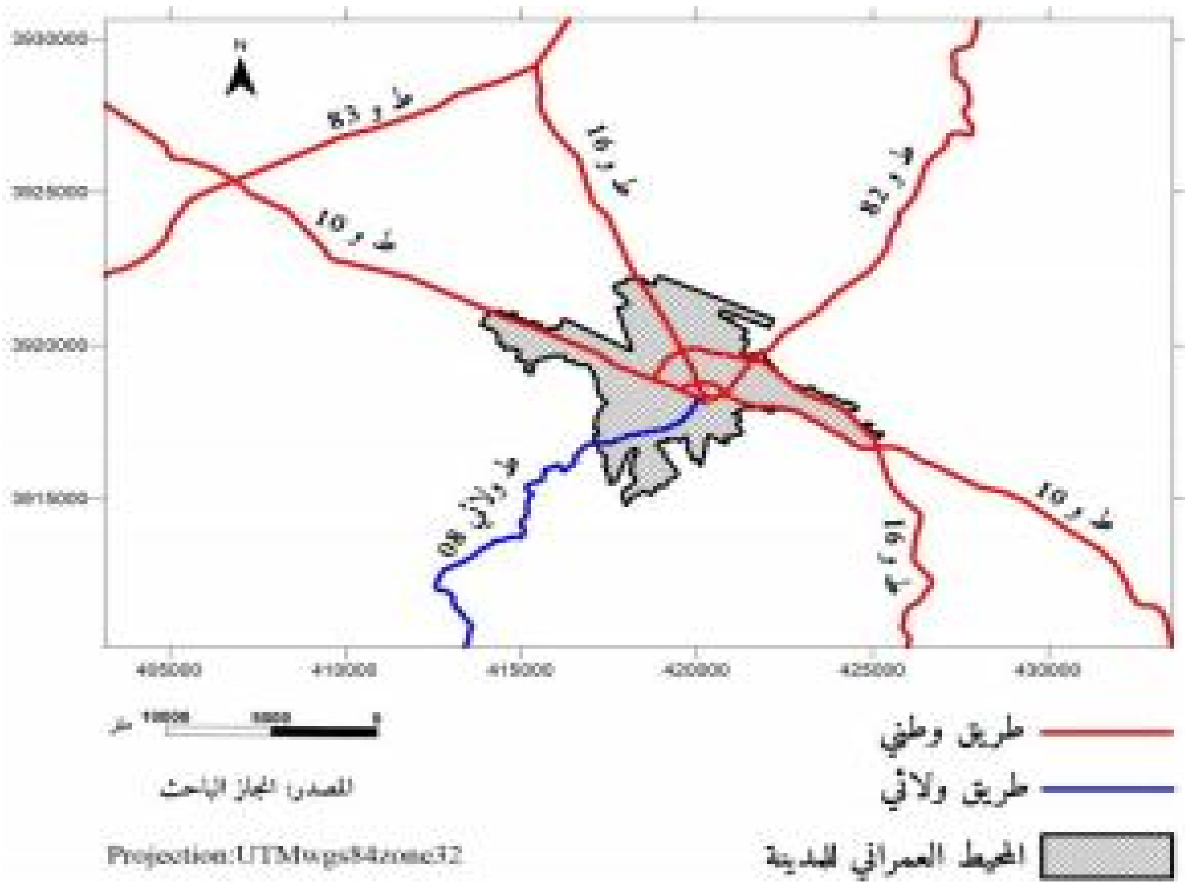

المصدر : علي حجلة، المرجع السابق، ص 173

➢ الطرق الحضرية

يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع رئيسية : طرق أولية، طرق ثانوية، وطرق ثالثية ساهمت الطرق الوطنية في هيكلتها.

خريطة رقم 19: شبكة الشوارع والطرق الرئيسية بمدينة تبسة

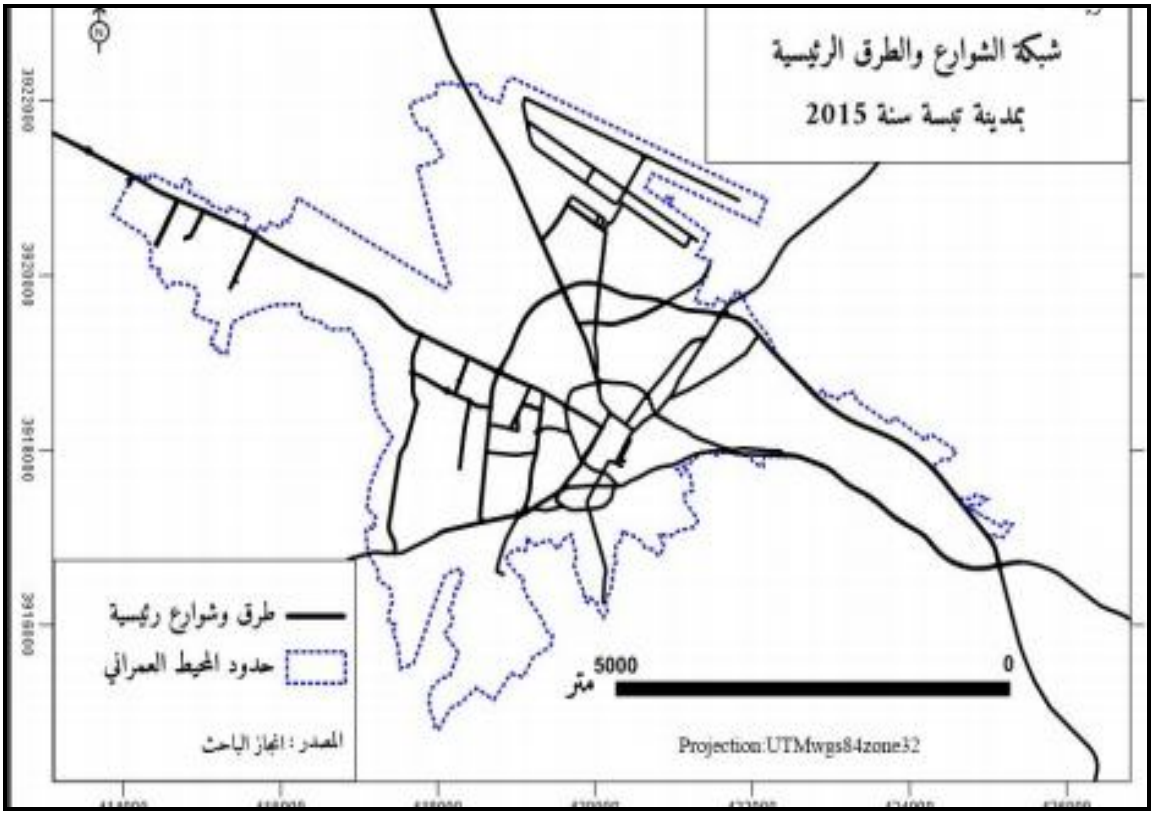

المصدر : علي حجلة، المرجع السابق، ص 174

➢ **الطرق الثانوية**

الطريق الذي يخترق المدينة من الجهة الغربية وينتهي عند مركز المدينة وهو امتداد لطريق قسنطينة السريع ويشكل هذا الطريق شارعا رئيسي وهو نهج الأمير عبد القادر حيث ساهم في توجيه التعمير بشكل طولي

- ✓ الطريق الذي يخترق المدينة من جهة الشمالية ويلتقي بالأول في وسط المدينة والامتداد لطريق عنابة
- ✓ الطريق الذي يشكل امتداد للطريق الولائية رقم 08 وينتهي عند وسط المدينة نهج أولاد هلال
- ✓ الطريق الرابط بين نهج أولاد هلال ونهج الأمير عبد القادر مشكلا بذلك نهج هواري بومدين .

7-2-6- شبكة السكك الحديدية : تتوفر المدينة على خط السكة الحديدية (عنابة – بئر العاتر) ذو أهمية الاقتصادية إذ يستغل في نقل الفوسفات من جبل العنق جنوب الولاية إلى عنابة، حيث أن هذا الخط يقسم المدينة إلى فسمين تقريبا ليكون بذلك من اكبر العوائق حيث يتسبب في العديد من الإخطار على السكن والسكان من أبرزها :

1. الخطر على الراجلين وخاصة الأطفال نظرا لكثرة الفتحات في السياج العازل عنه .
2. الضجيج الذي تسببه القطارات .

3. التشققات التي ألحقت ضرار بالغا بالسكنات نتيجة عدم احترام المسافات الفاصلة[1] .

7-2-7- شبكات المرافق المختلفة : تتضمن كل من شبكات الكهرباء والغاز بالإضافة لمحطات الوقود، شبة مياه الشرب والصرف الصحي، وشبكة الاتصالات والهاتف...إلخ .تعتبر مثل هذه الشبكات حيوية لأي عملية تنموية، ناهيك على أهميتها البالغة في توفير الإطار المعيشي المناسب والكريم للإنسان، إذ غالبا ما تعتبر مؤشر يدل على مدى الرفاهية ودرجة التنمية بالمنطقة. كما يصنف المسكن الذي لا يتوفر على مثل هذه الشبكات في عداد المساكن المتدهورة وغير اللائقة للسكن، كما هو الحال بالنسبة لمعظم السكنات العشوائية، خصوصا الهشة منها .

الجدول رقم 20: نسبة تغطية المساكن المشغولة بشبكات المرافق في بلدية تبسة سنة 2008

	شبكة الكهرباء	الغاز الطبيعي	شبكة صرف الصحي	شبكة مياه الشرب
النسبة التغطية (%)	97	94.1	98	96.2
نسبة التغطية الوطنية (%)	94.5	45.8	77.5	80.8

المصدر :الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

يبين الجدول رقم أن المساكن المشغولة ببلدية تبسة، تحتوي على مختلف المرافق ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي، والمتمثلة أساسا في ما يلي :

- **شبكة الكهرباء** : بلغت نسبة التغطية بشبكة الكهرباء في بلدية تبسة سنة 2008 م حوالي 97%، وهي مرتفعة قليلا عن المعدل الوطني لنفس الفترة .تستفيد المدينة وضواحيها من محطة توليد الطاقة المتواجدة بالمنطقة الصناعية، والتي تعتمد على الغاز، مما يجعل المدينة في منأى مع الانقطاعات الكهربائية .غير أن مشكلة التوصيلات العشوائية تبقى تشكل خطرا على المحيط العام، خصوصا في مناطق تواجد السكنات العشوائية .

- **شبكة غاز المدينة (غاز الطبيعي)** : بلغت نسبة التغطية بغاز المدينة حوالي 94.1% وهي مرتفعة جدا على مستوى وطني ادا ما قورنت أما عن محطات الوقود، فتحتوي البلدية على العديد من المحطات التي تعمل على توفير حاجيات السكان وغيرهم من الوقود بمختلف أنواعه.

- **شبكة الصرف الصحي**: تعتبر نسبة التغطية بشبكة الصرف الصحي بالبلدية مرتفعة مقارنة بالمعدل الوطني، حيث بلغت 98% غير أن قدم القنوات خصوصا وسط المدينة، حيث الإحياء العتيقة، والسكنات الهشة، والتي تم تجديدها كليا، ورغم دلك يجب عليها بذل مجهودات جبارة بغية تجديدها، وذلك تفاديا لاختلاطها بمياه الشرب، مما يؤدي لانتشار الإمراض المتنقلة عن طريق المياه (MTH) .

[1]: كاتب وليد، التحسين الحضري في مدينة تبسة، دراسة مقدمة لنيل شهادة ماستر تمدن ومشروع حضري، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014، ص59.

– **شبكة مياه الشرب** : بلغت نسبة التغطية بشبكة المياه الشرب 96.2% إذ تفوق مستوى المعدل الوطني .و يقدر المعدل اليومي 199 لتر/ اليوم/ ساكن ويرجع دلك لكون المدينة تتزود من المياه الجوفية والسد عين دالية الموجود في سوق أهراس.

المبحث الثالث: الدراسة العمرانية لمدينة تبسة

1- تاريخ ونشأة مدينة تبسة :

عرفت مدينة تبسة الحياة ووجود الإنسان عليها منذ ما يزيد عن 12000 سنة قبل الميلاد، أي مرحلة ما قبل التاريخ فيما يعرف عند المؤرخين بالحضارتين العاترية التي تشير بعض المصادر بأنها تعود لفترة أقدم من ذلك بكثير نسبة لبئر العاتر بالجزائر والقفصية نسبة لمدينة قفصة بتونس والواقع أن التواجد البشري بمنطقة تبسة على الحدود الجزائرية التونسية يرجع فعلا لفترات أقدم من ذلك بكثير حيث بينت الدراسات الأركيولوجية وجود مواضع كثيرة احتضنت حضارات قديمة شهدتها المنطقة زيادة على الأثار الرومانية البيزنطية والنوميدية" غير أن الدراسات التاريخية المتعلقة بهذه الحقبة لدى قدامى المؤرخين لم تحض بالكثير من الاهتمام لأن ذلك يعني عراقة الشعب الجزائري وهو مايزعج كل محتل، ومن شواهد ذلك قبور قسطل بعين الزرقاء، الماء الابيض، وتازبنت بالشريعة، ورسوم الكهوف الحمراء بجبل الدكان جنوب المدينة ، ومواقع عدة منتشرة هنا وهناك.

وقد أطل فجر التاريخ على المنطقة مع قدوم الفينيقيين لسواحل شمال افريقيا 12000 قبل الميلاد (عنابة وبجاية) دون حروب الذين أسسوا مملكة قرطاج وتوسعوا باتجاه مدينة تبسة بحكم الجوار، فتمازجوا وتصاهروا مع سكانها الأصليين الذين كانوا يسمون بالليبيين ومن ثمة أصبحوا يدعون بالبونيقيين بعد امتزاجهم بالفينيقيين وذلك مند عام 814 ق م بنيت المدينة خلال القرن الخامس قبل الميلاد على غرار مدينة سوق اهراس من طرف الفينيقيين وهي بذلك تعد من أقدم مدن شمال افريقيا ، لعبت دورا كمركز تجاري نشط في المبادلات التجارية مع قرطاجة ،خضعت تبسة لحكم قرطاجة سنة 855 ق م بعدما عرفت من قبل فترات تحت حكم البونيقيين ، دخلت تبسة في صراعات قرطاجة وروما الى أن وقعت تحت حكم الرومان الغازي بحلول القرن الثاني قبل الميلاد[1].

ومنذ ذلك وبسقوط قرطاجة اصبحت تبسة مقاطعة رومانية تقيم بها الكتيبة الرومانية الأوغسطية الثالثة أي انها كانت تأوي المقر العام للفرقة الثالثة الرومانية" للقيصر أوغست Auguste، التي يتراوح عدد أفرادها بين 5500-6000 مقاتل ، وفرق أخرى من المشاة والفرسان يبلغ عددها زهاء ثلاثة عشر ألف مقاتل ،نقل مقر هذه الوحدة في عهد الأمبراطور" هدريان "الى مدينة" لامبيزيوس "سنة 122 م ،تمتعت المدينة بنوع من الاستقرار والأمن بلغ دروته في عهد الامبراطور الروماني فسباسيان (69-79م) فكانت المدينة الرومانية الثانية بعد قرطاج، استمر هذا الازدهار والدور التجاري الذي لعبته المدينة على طريق قرطاجة – لامبيزيوس حتى أواخر القرن الخامس الميلادي ، وقد ظلت المدينة تحتل تلك المكانة المرموقة في عهد الأباطرة " دوميتانيس (81-96م) "تراجان "و"هاردين "و"سبتيم سيفر" (193-212م) وفي عهد ابن الأخير

[1]: سمير زمال صفحات من تاريخ تبسة القديم والحديث، دار هومة، الجزائر، 2013، ص27.

الأمبراطور" أنطونين كاراكلا" (212-217م) الذي أشتهر بالقوانين العادلة والمساواة ومنحه الحقوق والحريات لجميع مواطني منطقة تبسة شهدت المنطقة الازدهار الاقتصادي ، والتقدم الزراعي والرخاء التجاري والأمني، كما عرفت حركة التوسع العمراني مثل شق الطرقات وبناء بوابة النصر المثمثلة في قوس النصرl'arc de triomphe كاراكلا المعروف ، وعمد الرومان إلى تشييد الكثير من المعالم. لا يزال معظمها قائما وشاهدا على منجزاتهم زيادة على قوس النصر ومنها المسرح المدرج L'amphithéâtre ، معبد مينارف temple de Minerve السور القديم أو القلعة la citadelle، الجسور السبعة على واد زعرور والكنيسة الكاتدرائية الأولى في افريقيا سنة 856م ، وتبسة العتيقة. انتشرت الديانة المسيحية في مدينة تبسة وضواحيها مند بداية الاحتلال واعلنت رسمية في بداية القرن الرابع الميلادي وبعد الصراع الذي وقع بين الرومان من المسيحيين وغيرهم الذي أل بالبلاد الى المسيحيين كثر الفساد والتنافس على السلطة وتعددت المداهب فتمرد الجيش وزحف الوندال بقيادة" جنسريق"على ممتلكاتهم فهدموا مابناه الرومان خلال أربعة قرون ثم عادوا للتشييد بعد ادراكهم فداحة مافعلوه وهو ماتبين من خلال اكتشافات السيد "ألبيرين " في بئر العاتر متمثلة في 45 لوحة عقود بيع وشراء ، وكذا المقبرة المترامية الأطراف بحي دراع الامام وقرب مدرسة" الدكتور سعدان " التي تعود لنهايةالقرن الرابع وبداية القرن السادس الميلادي وتوجد بها شواهد عن العهد الوندالي الذي واجهته ثورة الأهالي سنة 403 م فخرجت تبسة من تحت سيطرتهم لغاية سنة 532م.

وبعد حكم الوندال كانت بداية العهد البيزنطي بإرسال الامبراطور" جستنيان "جيوشه لشمال افريقيا بقيادة "بليزاريوس "الى تبسة وانتصارها على أخر جيوش الوندال الذين غادر قائدهم نحو" بونة "ومنها الى بيزنطة، وحل محله البطريق" صولومون "الذي يعد محتلا كغيره من الغزاة واجهه ملك الأوراس أنداك فدياس مدعما بحوالي ثلاثين ألف مقاتل مادفعه للعمل على بناء أسوار لحماية نفسه وجيشه معتمدا على العمال أسرى الحرب والأهالي وأحضر المهندسين من قرطاجة فبنى القلعة الحالية بالمدينة العتيقة ، وكذلك أسوارا حول مبنى البازيليك المشيد في العهد الروماني ، وحول تبسة القديمة وحوالي 55 برجا للمراقبة والحراسة من العدو ورغم هذه التحصينات فقد انتهى حكم البيزنطيين بأسر وقتل صولومون سنة 546 م على يد الأمير" أنطلاس " قائد قبائل الفراشيش والنمامشة بضفة وادي زعرور خارج الحصن تحث الأسوار التي بناها سولومون بنفسه

.عرفت المنطقة تعاقب الكثير من الحضارات بداية من عصور ماقبل التاريخ كالحضارة العاثرية تعود لفترة تتراوح مابين 7500-50000، ثم الرومانية التي تركت الكثير من المعالم والشواهد فالوندال والبيزنطيين على فترات قصيرة ، أعقب هذه الحضارات الفتح الاسلامي سنة 647م، ومدينة تبسة من أوائل المدن الجزائرية التي وصلها الاسلام في عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الل ه عنه الذي أرسل عبد الله بن جعفر لهذا الغرض في بداية الفتوحات بشمال افريقيا حيث انتصر على" جرجير" ملك سطيف البيزنطي المسيحي الذي قتل وفرت جيوشه في معركة بمكان يسمى سبيطلة التابعة لحوز تبسة لتلتف فيما بعد حول

الكاهنة ، و لم يتم الفتح الاسلامي سوى بعد حملتين أعقبتا فتح قرطاج بتونس من طرف الصحابي الجليل عقبة بن نافع والذي أقام أول مسجد بالشمال الافريقي المعروف حاليا بجامع القيروان ، والواقع أن مدينة تبسة لم تفتح رغم هذا الانتصار إلا بعد حصار ضربه عليها عقبة بن نافع وانتهى بدخول المسلمين المدينة دون قتال وإسلام ملكها بعد أن تمكن عبد الله بن جعفر من الولوج للمدينة ومن تم فتح بابها الشرقي ليدخلها المسلمون الفاتحين سنة 682م، و قد أعقب الحملة الأولى التي كانت بقيادة حسان بن النعمان الغساني والصحابي الجليل عقبة بن نافع الذي فتح قسما كبيرا من افريقيا، استشهاد الأخير في معركة بالقرب من بسكرة وهو مانراه وفق روايات الكثير من المؤرخين أنظر كتاب" حوز تبسة "الصفحة 171 عكس مانجده في كتاب" صفحات من تاريخ تبسة " الصفحة 46 الذي يذكر جبال سرديأس 20 كم غرب مدينة تبسة كمكان للواقعة واستشهاد الصحابي الجليل عقبة بن نافع وهو مالا نرجحه ، وبقي حوز تبسة أو اقليم تبسة تحت حكم الكاهنة، أما الحملة الثانية فعاد فيها الفاتح حسان بن النعمان ثانية ليفتح منطقة تبسة بعد معركة دارت بين الطرفين بالقرب من وادي مسكيانة سنة 703م انسحب اثرها جيش الكاهنة نحو جبال حوز تبسة للاحتماء بها غير أن جيش حسان لحق به وبالقرب من مدينة بئر العاتر جنوب تبسة تم القضاء على الكاهنة ومن هنا كانت بداية فتح باقي جهات الشمال الغربي لإفريقيا.

وبعد الفتح الإسلامي للمنطقة عرفت حكم الخلافة الاموية تم العباسية والفاطمية تم الزحف الهلالي وأخيرا تحت راية الدولة الموحدية وبعد انقسام شمال افريقيا لثلاث دويلات أصبح اقليم تبسة تابعا للدولة الحفصية بتونس لثلاث قرون وبحلول سنة 1573م، أصبحت تبسة جزءا من بايلك الشرق المنتمي للحكم التركي . وبعد سقوط قسنطينة سنة 1837م، ومغادرة الأتراك المدينة نحو تونس بقيت مدينة تبسة دون قوة نظامية تحميها وانتهى بها الوضع للوقوع تحت الاحتلال الذي بدأ سنة 1842م على يد الجنرال" دو نيقريي " ،ورغم الحملات الأخرى التي شنها الجيش الفرنسي مثل حملة الجنرال راندون 1845م، إلا أن الاحتلال الرسمي لمدينة تبسة لم يكن سوى سنة 1851م، على يد الجنرال" سانت أرنو "في ظل فوضى عارمة كانت تعم أعراش وقبائل المنطقة ورغم المقاومات التي واجهت الاحتلال دون توقف والمجازر التي ارتكبها جنرالات العدو وانتهاجهم لسياسة التفرقة وبث الخلاف بين القبائل للتمكن منهم[1].

2- مراحل التوسع العمراني لمدينة تبسة خلال الفترة الممتدة من (1962 – 2008)

واكب عملية التحضر استهلاكا كبيرا للمجال وخاصة بعد 1987 م مع تبلور آليات التعمير حيث تضاعف محيطها العمراني مساحة ،تخترق المدينة أودية تشكل عائقا في وجه التوسع العمراني وتشكل الطرق (ط و10، ط و 16 ، 83 ، 82) محاور مهيكلة لهذا التوسع، ساعد في ذلك توفر مساحات عقارية مع انحدارات ضعيفة بجوارها مؤدية نحو مراكز حضرية اخرى مما يدفع في اتجاه حدوث امتداد

[1]: بيار كاستيل، حوز تبسة، ترجمة العربي عقون، مطبعة بخيخة حسام، 2010، ص134.

حضري conurbation باتت معالمه واضحةبين تبسة وبولحاف الدير ، اتخذ العمران أثناء ذلك شكل راحة وأصابع اليد فامتد نحو مناطق بلغ منسوبها 970 مترا (حي الميزاب وحي الجرف) أنظر الخريطة" امتداد العمران بحي الميزاب وحي الجرف جنوب المدينة "على أراضي رسوبية بعضها يعود للزمن الرابع وأخرى للزمن الثاني الطباشيري بالمنحدرات الجبلية تتخللها مجاري مائية مؤقتة تشكل خطرا اثناء سقوط الأمطار الفيضانية المميزة للمنطقة هذه الأخيرة عادة ماتكون على فترة زمنية قصيرة وبكميات كبيرة .

الخريطة رقم 20: امتداد العمران نحو المنطقة الجبلية

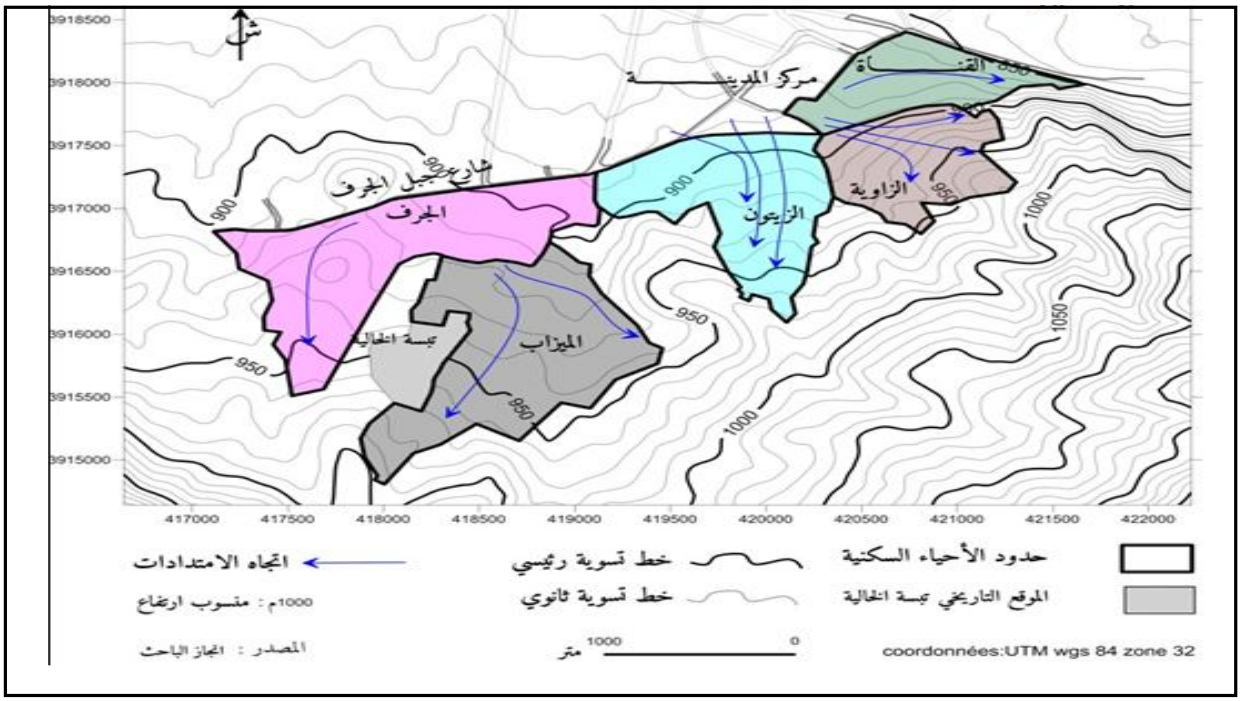

ويمتد خطرها لأجزاء عديدة من المدينة ومن المناطق أو الأجزاء الأكثر عرضة لهذه الفيضانات هي حي الجرف جنوب شرق المدينة نتيجة فيضانات وادي الناقص في منابعه ، حي المرجة – تاغدة شرق المدينة بتأثير فيضانات وادي زعرور وروافده عند المصب، منطقة 100 مسكن والحماية المدنية وجزء من المنطقة الصناعية، وحي فاطمة الزهراء بفعل فيضانات وادي رفانا، حي الوئام الذي يعبره وادي السقي.

كما يتعرض حي علي مهني والجامعة للفيضانات على غرار المناطق المشار اليها سابقا وتعتبر هذه الأودية أودية مؤقتة تعبر المدينة جميعا لتصب في الوادي الـــكبير الذي يصب هو الأخر في وادي شابرو غرب المدينة أنظر الخريطة رقم 21.

الخريطة رقم 21:

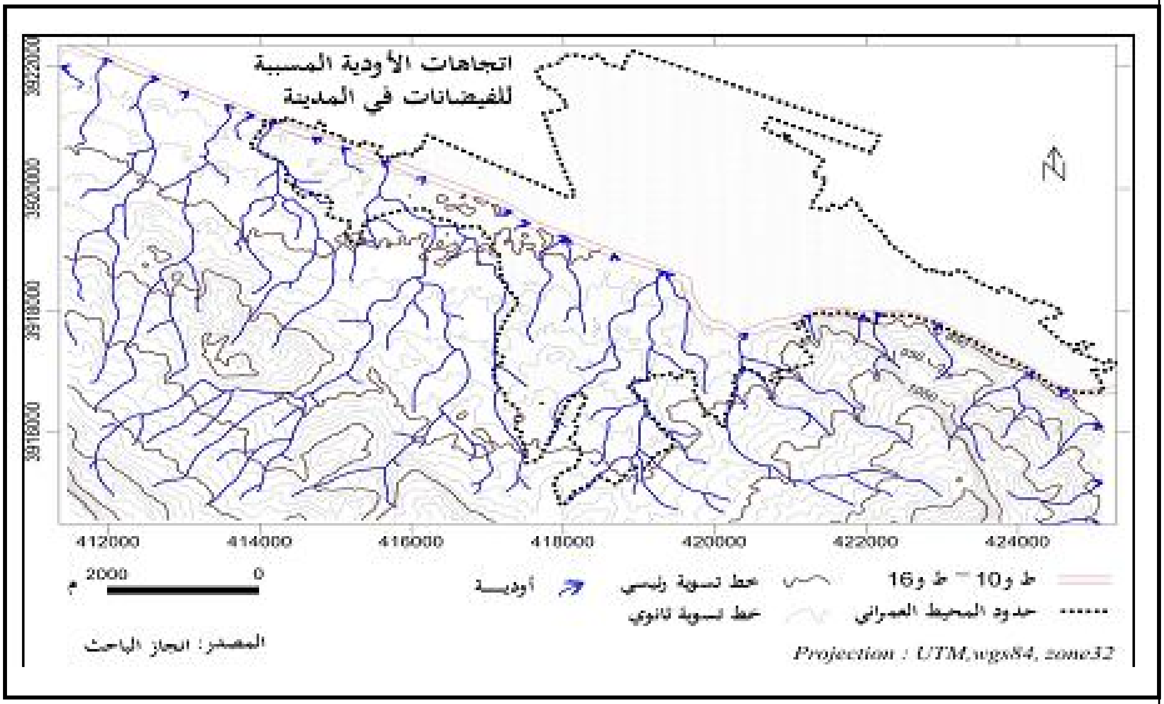

مراحل التطور العمراني :

بقدر ما تعد دراسة التطور العمراني لمدينة من المدن قراءة لتاريخ وسوسيولوجيا مجتمعها بقدر ما تدلنا على اتجاهات نمو ها والمحاور التي اتخذها هذا النمو ، وبالتالي ابراز امكانيات المدينة في التوسع وأفاق تطورها وهذا بالاعتماد على المعطيات الطبيعية المرتبطة بموقعها وموضعها.

توضيحا لهذا نذكر مراحل التطور العمراني التي عرفتها مدينة تبسة كما توضحها الخريطة رقم 22 والشكل رقم 15 و هي كالتالي[1]:

[1]: بيار كاستيل، المرجع السابق، ص171.

الخريطة رقم 22:

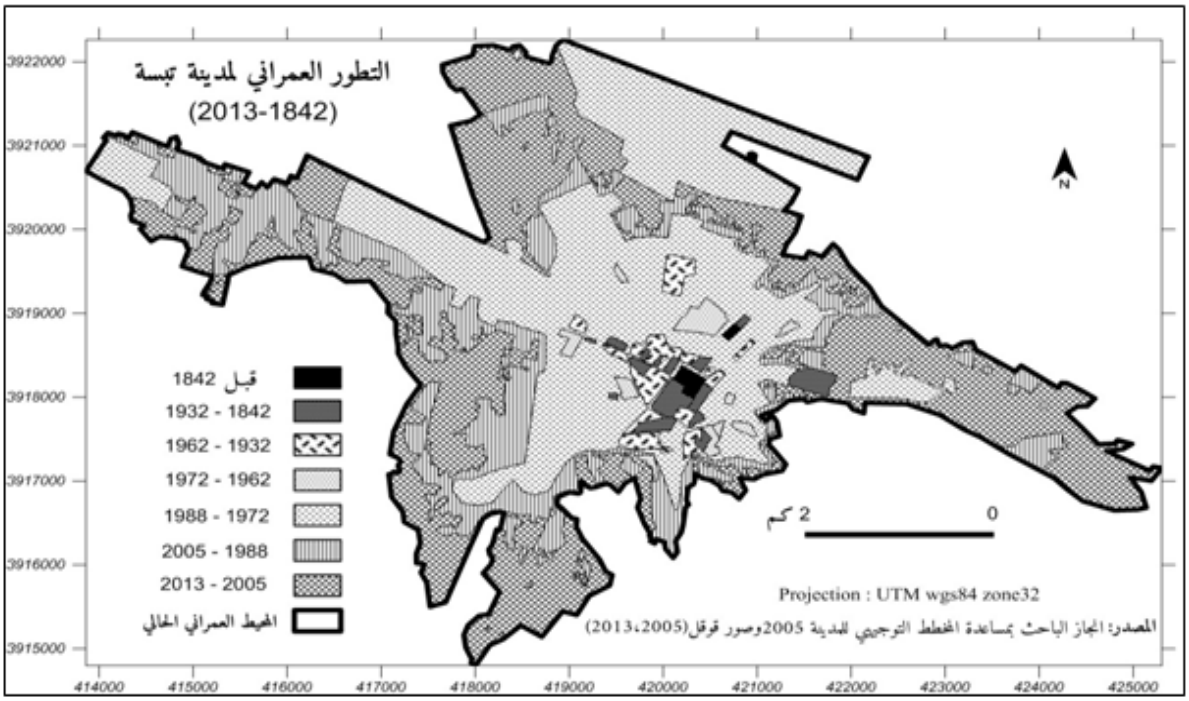

الشكل رقم 15:

المصدر: من اعداد الطلبة

– **المرحلة الاولى : (مرحلة ماقبل 1846)** : كانت بداية حلقات التطور العمراني النواة الاستعمارية ممثلة في ثيفاست العهد الروماني محاطة بالسور البيزنطي ثم الأحياء العربية الاسلامية بدروب ضيقة (trame viaire)

كما عرفت هذه المرحلة انشاء أولى المرافق اضافة الى المسجد التركي العتيق. فعمران المدينة المميز لهذه المرحلة يرجع الى الرومان والبيزنطيين ثم العرب المسلمين والأتراك بلغت مساحة المدينة أنداك 8,9 هـــ .

– **المرحلة الثانية (1846 – 1932)**: وبسقوط المدينة تحت الاحتلال اتخذ النسيج الاستعماري الفرنسي هندسة شطرنجية مع انشاء الثكنة العسكرية داخل السور البيزنطي الى الناحية الجنوبية سنة 1852 ، الحي العسكري و الـــكنيسة ، المستشفى ، خط السكة الحديدية ، الحدائق العمومية ، والبلدية واستبدل الفرنسيون بعض المباني العربية بأخرى استعمارية بلغ المحيط العمراني 53,35 هـــ وبهدف التحكم في توسع عمران المدينة وتنظيمه اصدرت سلطات المستعمر.

– **المرحلة الثالثة** : (**1932 – 1962**): اتجه العمران في هذه المرحلة على محورين شرق – غرب وشمال – جنوب وفق توجيهات مخطط التهيئة لسنة 1931م متخذا شكلا منظما و ذلك بتكثيف البناء ليشغل الفراغات المتواجدة ضمن فضاءات المرحلة السابقة الفارغة ،بلغت مساحة المحيط العمراني مع نهاية المرحلة حوالي 126,05 هكتار في ظرف 3o سنة .

– **المرحلة الرابعة** (**1962– 1988**): شهد النسيج العمراني تكثيف تدريجي مع تغير لنوع الوحدات السكنية و تركز نشاطات القطاع الثالث وتوسع المدينة نحو الشمال والشرق والغرب بمحاذاة الطرق الوطنية 10, 82, 16, والولائي 08 ،أعقب ذلك توسع للمدينة نحو الجنوب والجنوب الشرقي من المدينة القديمة) أحياء عشوائية كما هو الحال في حي الجرف و حي الميزاب(في وضع متدهور عكس ذلك شمالا وغربا أحياء في اطار مخططات التهيئة PUD،PDAU والبناء الذاتي ، هذا النسيج الممتد حول النواة ترك مناطق شاغرة واستغلال متقطع للمجال الحضري .

– **المرحلة الخامسة** (**1988 – 2013**): في مراحل متقدمة شمل التوسع المجالات المحيطة بالطريق الوطني 10 بالمنطقة الصناعي، ZHUN3 ، وأحياء السكن الجماعي وحول الطريق الوطني 16(المطار و التجزئات السكنية). و أخيرا تفاقم التوسع العمراني نحو الشمال والغرب (أحياء فاطمة الزهراء ، 325 مسكن و 134 مسكن) وهذا تحت تأثير العوائق الطبوغرافية جنوبا ، وبالنظر إلى موضع المدينة يتجلى لنا أن هذا التوسع كان على حساب أراضي مستوية فلاحية وذات تركيب طيني – مارني معرض للفيضانات و الإنزلاقات. فموضع المدينة امتد على حساب أراضي مستوية فلاحية إضافة إلى بعض سفوح الجبال التي تحدها جنوبا على حساب تكوينات جيولوجية حديثة تعود للزمنين الثالث والرابع ، ويلاحظ استهلاك مفرط للمجال وخاصة بعد سنة 2004 الذي امتد طوليا على محور الطريق الوطني10 المؤدي الى قسنطينة وكذا نحو الجنوب ، إذ بلغ المحيط العمراني سنة 2013 م مساحة 2998 هـــ[1] .

[1]: علي حجلة، المرجع السابق، ص.110

من خلال دراستنا للتطور العمراني لمدينة تبسة نلاحظ ما يلي :

- معظم مساحة النسيج العمراني القائم والمساحة المبرمجة لعمليات التعمير)المدى القريب والمتوسط او المدى البعيد ماهي إلا امتداد أفقي للنسيج العمراني القديم ، اتجاهات نموه فرضت بفعل الطبوغرافيا وطبيعة الملــكية العقارية .

- قرابة ثلثي مساحة المحيط العمراني تمتد على أراضي مستوية أو شبه مستوية مما يجعلها معرضة لخطر الفيضانات في ظل المعطيات المتعلقة بالمناخ وانتشار الأودية المؤقتة التي منابعها السفوح الشمالية لجبال تبسة، وكذلك الشأن بالنسبة لمناطق التوسع العمراني على مستوى التجمعات العمرانية الاخرى كما في التجمع العمراني بلدية بولحاف الدير الذي سبقت الاشارة اليه من قبل ويمتد فيه جزء كبير من مساحات التوسع للمدى القريب والمتوسط) 437 هـــ (أنظر "خريطة التوسع العمراني بولحاف الدير") .

الخريطة رقم 23: منطقة التوسع العمراني بولحاف الدير

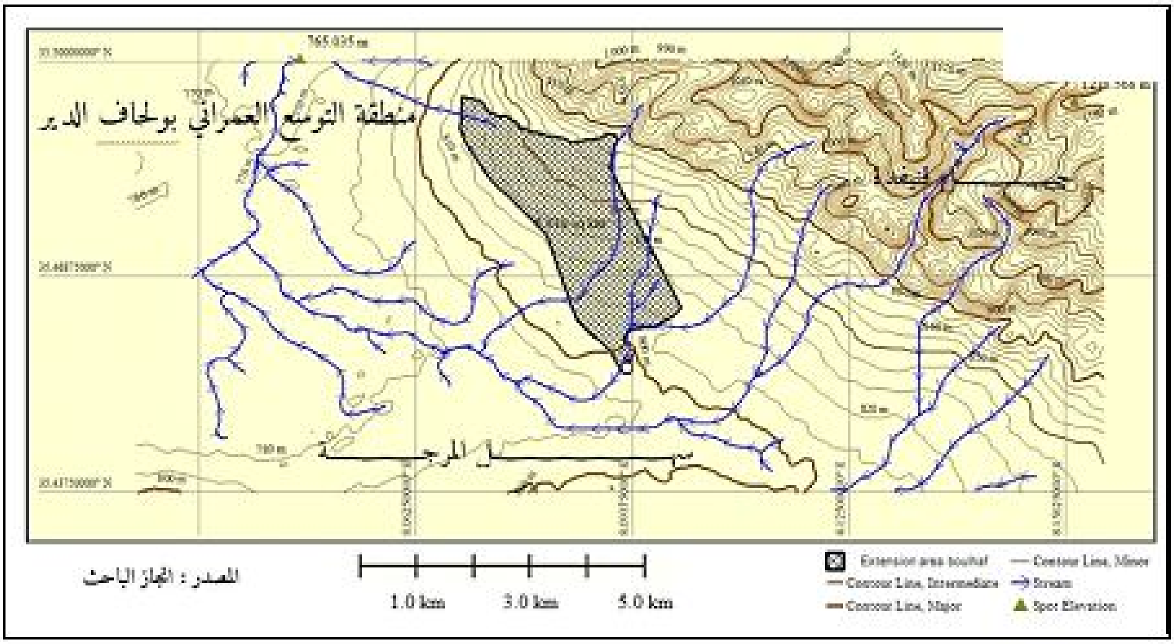

- إن امتداد العمران في مدينة تبسة بشكل أفقي غير عقلاني من جهة يعني استهلاك عشوائي للمجال ، وعلى حساب أراضي حديثة جيولجيا وقليلة الصلاحية جيوتقنيا، في معظمه اراضي فلاحية، ومعرضة لخطر الفيضانات، يؤدي بنا للقول ان التهيئة الحضرية من خلال آلياتها POS et PDAU لم تحقق نموا حضريا مستديما.

3- أدوات التهيئة والتعمير ودورها في التنمية الحضرية لمدينة تبسة :

كانت سياسة التهيئة العمرانية في بداية الثمانينات مجرد تصورات محددة في المخططات الوطنية، و لم يكن في الحسبان أ نها ستدخل حيِّزَ التطبيق إلا بعد صدور نصوص قانونية تضفي عليها الطابع التنظيمي، وبالفعل فقد عرف شغل المجال صدور أهم قانونين يحدِّدَان أدوات التهيئة العمرانية وهما:

القانون 87-03 المتعلق بالتهيئة العمرانية : يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي، والموازنة بين وظائف السكن والفلاحة والصناعة ووقاية المحيط والأوساط الطبيعية ومجالات أخرى أدرجها القانون، و ذلك على أساس إحترام مبادئ و أهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية؛ وهو من خلال تضمنه التحكم في المجالات الحضرية والاستغلال العقلاني للمجال ونشر التنمية نحو المناطق الداخلية والجنوبية والمناطق الحدودية والجبلية وسياسة المدن الجديدة لتحقيق التوازن في الشبكة الحضرية كان يتماشى وأهداف التنمية المستدامة الحالي وحسب ما جاء فيه فهناك العديد من أنواع المخططات الخاصة بالتهيئة والتعمير والمتمثلة في كل من:

– **الرسيمة الوطنية للتهيئة الاقليمية (SNAT)**: ومخطط يرسم الخطوط العريضة للسياسة الوطنية للتهيئة، وذلك من أجل إنجاز المشاريع الكبرى ذات البعد الوطني، ويحدد التوجيهات الأساسية في مجال تنظيم التراب الوطني، وتنمية وتحديد إستراتيجية عامة لشغل التراب الوطني، كتحديد أماكن المناجم ، حقول البترول، وغيرها. يشكل هذا المخطط الإطار العام لباقي المخططات الأخرى الجهوية والولائية.

– **الرسيمة الجهوية للتهيئة الإقليمية (SRAT)** : يعتبر أداة إستراتيجية لتنفيذ الرسيمة الوطنية للتهيئة اللإقليمية، حيث يتولى في حدود مجاله، شرح وتوضيح توجيهاتها ومبادئها، ويبين كل مخطط جهوي تفاصيل الصور المستقبلية للإقليم تبعا لخصوصياته الجهوية. يضم الولايات ذات الخصائص الطبيعية ، الاقتصادية والاجتماعية المتشابهة. يهدف إلى تثمين الإقليم الجهوي ويحدد التوجهات الخاصة بالمخططات الولائية والمحلية.

– **المخطط الولائي للتهيئة (PAW)**: يعتبر الإطار المرجعي للتنمية المحلية، حيث يحدد التوجيهات العامة لتنمية الولاية حسب خصائصها الطبيعية والاقتصادية، وذلك في إطار توجيهات كل من الرسيمة الوطنية والجهوية. كما يحدد مجال وطريقة التدخل محليا في كل من المجالين، الحضري و الريفي.

– **المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU)** : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وسيلة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجهات الأساسية للتهيئة العمرانية لبلدية واحدة أو عدة بلديات متجاورة تجمعها عوامل مشتركة، كانتشار النسيج العمراني كمستوطنة عمرانية عبر عدة بلديات،واشتراك عدة بلديات في شبكة أنابيب الماء الشروب ووسائل النقل الحضري العمومية وغيرها من الهياكل والتجهيزات الأساسية،كما يأخذ المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بعين الاعتبار جميع تصاميم التهيئة ومخططات التنمية، ويحافظ على توجيهات مخطط شغل الأراضي ويحترمها ويضبط الصيغة المرجعية للتهيئة والتعمير من تقرير تقني وخرائط ورسوم بيانية وإحصائيات.

– **مخطط شغل الأراضي (POS)**: هو عبارة عن وثيقة عمرانية قانونية، ويعد وسيلة لتخطيط واستغلال المجال الحضري، إذ يهدف إلى تحديد القواعد العامة للتعمير وبالتفصيل، وكذا حقوق استخدام الأرض والبناء، وذلك بمراعاة توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.

"غير أن الأزمة الأمنية الحادة والأوضاع التي عاشتها البلاد، أفرزت تعقيدات كبيرة حالت دون الاستمرار في تطبيق السياسة العمرانية الجديدة ، مما جعل بعض القوانين الهامة لاسيما المتعلقة بالمدينة وبالرقابة البعدية تتأخر"[1]. "كما أن صدور قوانين جديدة نظمت بصورة مختلفة بعض المجالات في ميدان التعمير، مثل السياحة والبيئة و الفلاحة، جعل من عملية مراجعة المخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير أكثر من ضرورة، و يتعلق الأمر بالقوانين التالية" [2]:

- القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الاقليم و تنميته المستدامة.
- القانون رقم 02-08 المؤرخ في 2002/05/08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها.
- القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية.
- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- القانون 04-05 المؤرخ في 2004/08/14 المعدل و المتمم للقانون 29/90 و المتعلق بالتهيئة و التعمير.
- القانون رقم 06-06 المؤرخ في 2006/02/20 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.
- القانون رقم 08-15 المؤرخ في 2008/07/20 الذي يحدد قواعد البنايات و إتمام إنجازها.
- القانون رقم 08-16 المؤرخ في 2008/08/03 المتضمن التوجيه الفلاحي.
- القانون رقم 11-10 المؤرخ في 2011/06/22 المتعلق بالبلدية.

كل هذه القوانين، وغيرها من المراسيم التنفيذية، دفعت بالسلطات المحلية لإعادة مراجعة مختلف المخططات المتعلقة بتنظيم المجال و تسييره.

4– واقع الحضيرة السكنية بمدينة تبسة :

4–1– الكثافات السكنية عبر القطاعات :

هي العلاقة التي تربط بين عدد المساكن والمساحة , ودراستها تعطي فائدة في فهم مدى تنظيم مجال المدينة من خلال توزيع المساكن على كامل المساحة، والممثلة بالقطاعات العمرانية ومن خلال الجدول رقم 21 تم تقسيم الكثافات السكنية إلى أربعة فئات هي :

[1]: يحيى مدور، التعمير وآليات استهلاك العقار الحضري في المدينة الجزائرية – حالة مدينة ورقلة ،مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/2011. ص 20.

[2]: محمد الأمين حركات، التخطيط الحضري في الجزائر، أدوات التهيئة و التعمير: عشريتين من التطبيق، محاولة للتقييم، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة قسنطينة 1، 2018/2017.، ص 56.

الجدول رقم 21: توزيع الكثافة السكانية عبر القطاعات العمرانية لمدينة تبسة

القطاع	مساحة القطاع (هكتار)	السكان (نسمة)	الكثافة السكانية نسمة/الهكتار
01	60	5468	91.13
02	475	64132	135.01
03	385	60186	156.33
04	505	30812	61.01
05	748	15957	21.42
06	270	504	1.86
07	316	651	02.06
08	522	17409	33.35
09	375	7405	19.375
المجموع	3656	202524	55.4

المصدر: علي حجلة، المرجع السابق.

– **الفئة الأولى (20 – 30 مسكن /هكتار)** : هذه الفئة تضم القطاعات 1، 2، 3 بكثافة 28.83 , 26.56 , 26.80 مسكن /هكتار على التوالي باعتبار القطاعين 2، 3 تطغى عليهم الوظيفة السكنية .

– **الفئة الثانية (11.6 مسكن /هكتار)** : تضم هذه الفئة قطاع رقم 4 حيث تقدر الكثافة فيه 11.6 مسكن /هكتار ويفسر انخفاض النسبة بطغيان الاستعمال الإداري والصحي.

– **الفئة الثالثة (3 – 7 مسكن /هكتار)** : تضم كل من القطاعات 5، 8، 9 حيث أ ن أخفض كثافة نجدها في القطاع الخامس كونه يحوي المطار الذي يستحوذ على 320 هكتار أما القطاعين 8، 9 فيرجع انخفاض النسبة إلى أنها منطقة توسع لم تشيد بعد

– **الفئة الرابعة (0.33 مسكن / هكتار)** : تضم القطاع 7 الواقع بالجهة الشمالية للمدينة أين نجد منطقة النشاطات والتخزين على مساحة كبيرة 30هكتار، كما توجد مساحات لم تبنى بعد . أما القطاع السادس هو عبارة عن المنطقة الصناعية تكاد تنعدم فيه الكثافة السكنية.

4-2- توزيع السكن حسب النوع :

من خلال الجدول رقم 22 و الشكلين رقم 16 ورقم 17 نلاحظ أن السكن الفردي يسيطر بشكل كبير على الحظيرة السكنية للمدينة إذ يستحوذ على نسبة 66.32 % لتشهد القطاعات 7, 3, 2, 5, 1, أكبر تركز للسكن الفردي , 100 % , 95% , 78.10% , 65.45% , 60.45% , على التوالي . أما السكن الجماعي فهو يشكل نسبة 33.68 % من إجمالي المساكن ،ويغطي القطاعات المعمرة حديثا.

الجدول رقم 22: توزيع السكن حسب النوع عبر القطاعات العمرانية

القطاعات	نوعية السكن				عدد المساكن الإجمالية
	السكن الفردي		السكن الجماعي		
	العدد (مسكن)	النسبة ٪	العدد (مسكن)	النسبة ٪	
01	1082	60.45	708	39.55	1790
02	8391	78.31	2324	21.69	10715
03	9812	95.10	506	04.90	10318
04	2285	39.01	3572	60.99	5857
05	1686	65.25	898	34.75	2584
06	13	39.39	20	60.60	33
07	104	100.00	00.00	00.00	104
08	724	19.88	2918	80.12	3642
09	280	16.34	1434	83.66	1717
المجموع	24377	66.32	12380	33.68	36757

المصدر: مديرية السكن والتجهيزات العمومية لولاية تبسة

الشكل رقم 16: توزيع السكن الفردي والجماعي

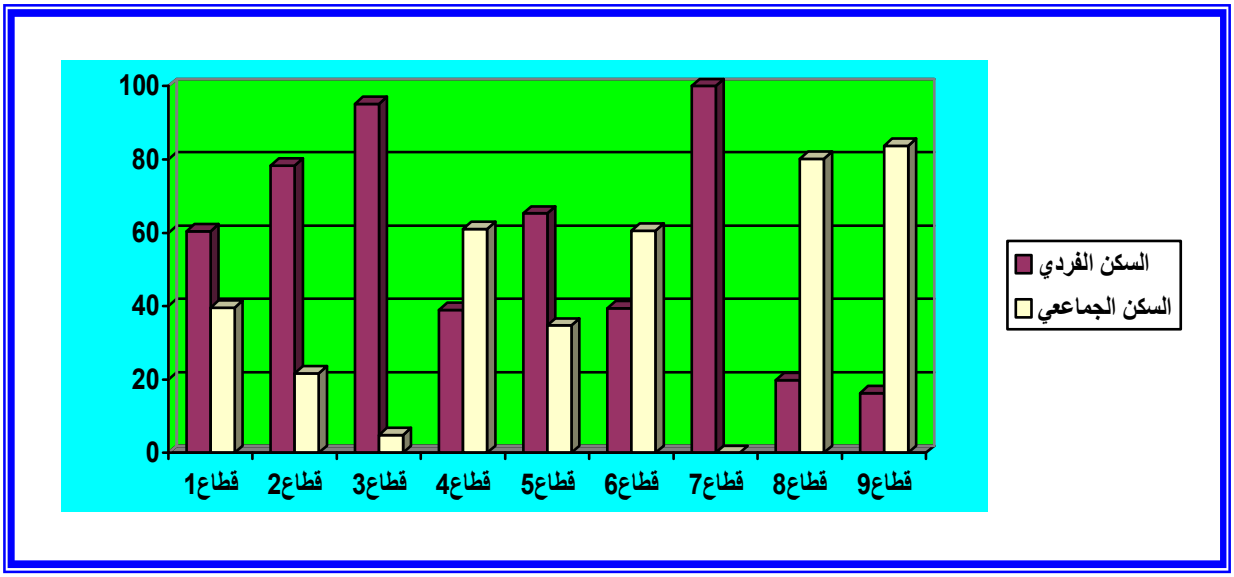

المصدر من إنجاز الطلبة اعتمادا على نتائج الجدول أعلاه

الشكل رقم 17: توزيع الكثافة السكانية

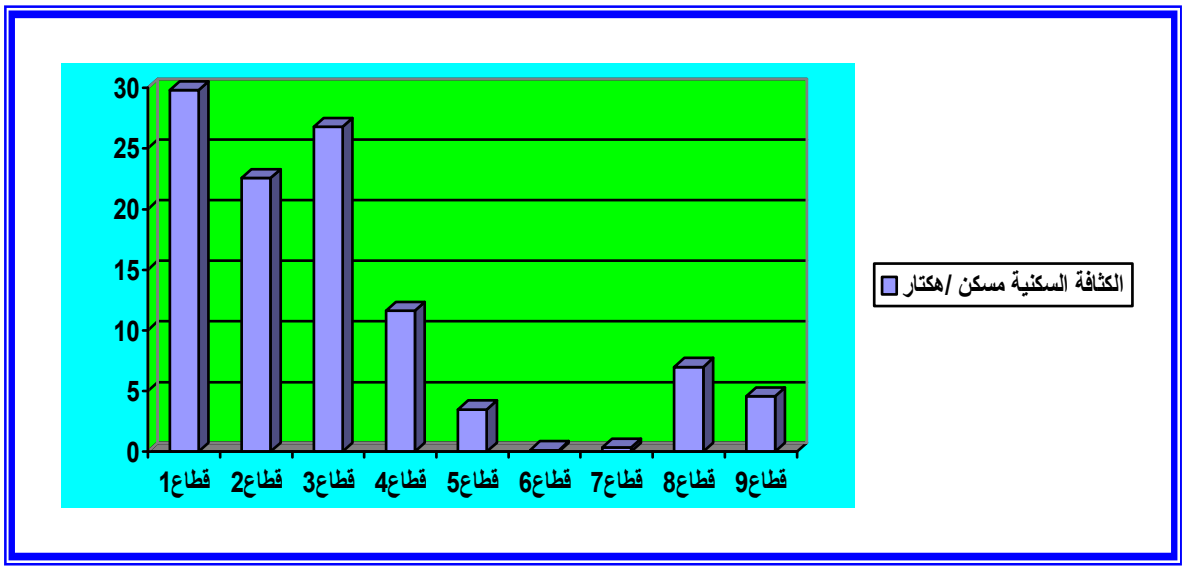

المصدر من إنجاز الطلبة اعتمادا على نتائج الجدول أعلاه

4-3- معدل إشغال المسكن :

هو مؤشر يعبر عن درجة التزاحم داخل المسكن أي معرفة بالتحديد عدد الأفراد بالمسكن الواحد. لقد قدر معدل إشغال المسكن بـــمدينة تبسة 7.4 شخص في المسكن سنة 2000 لكنه انخفض بصورة واضحة سنة 2008 حيث وصل إلى 5.54 شخص في المسكن (5.59 فرد في المسكن بالوسط الحضري، و5.40 فرد للسكن بالوسط الريفي)، وهي معدلات مقبولة إذا ما قورنت بالمعدل الوطني الذي قدر ب 7 فرد/المسكن.

الخريطة رقم 24:

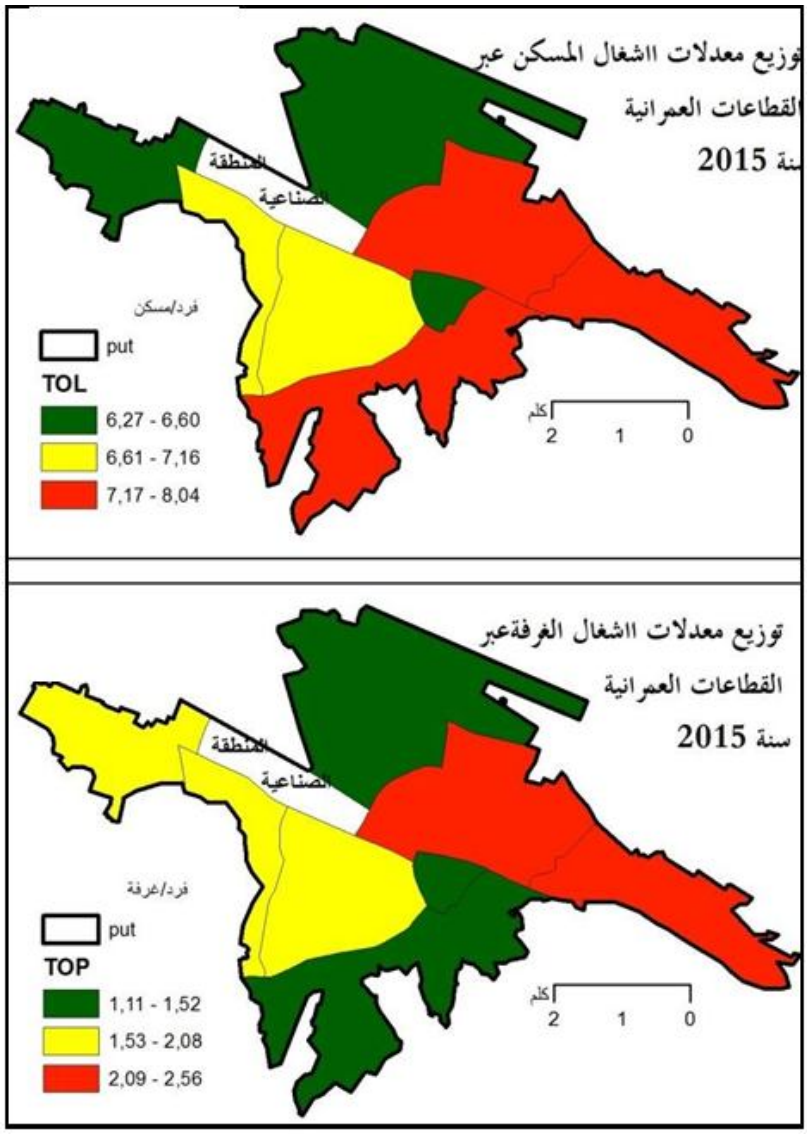

المصدر: علي حجلة، مرجع سابق، ص 125.

4-4- معدل أشغال المسكن والغرفة:

حسب إحصائيات 2008 فقد بلغ 2 فرد / الغرفة. إذ من خلال الجدول 23 والخريطة 24 يتبين لنا ارتفاع معدلات اشغال المسكن بالقطاعات العمرانية 8 ، 3 ،5 نظرا لسيطرة السكن الفردي بهذه القطاعات وخاصة بالقطاعين 3 ، 5 أين يشكل هذا النمط ما نسبته 56 % ، 50 % على الترتيب وان كان التفسير نسبيا، أما المعدلات الأقل فنجدها المسكن بهما بين 6,61 و 7,16 فرد/مسكن أي أنها فئة متوسطة، والحقيقة أن المؤشر الأكثر دلالة على سعة المساكن ورحابتها والوضع الاجتماعي الأحسن فهو معدل اشغال الغرفة TOP وبخصوص هذا الأخير.

الجدول 23: توزيع معدلات اشغال المسكن والغرفة عبر القطاعات العمرانية بمدينة تبسة										
القطاع العمراني	1	2	3	4	5	6	7	8	9	المتوسط
معدل اشغال المسكن TOL	6,27	7,68	8,04	7,16	6,6	-	7,5	7,06	6,48	**7,10**
معدل اشغال الغرفـــــةTOP	1,45	2,56	1,52	2,08	1,11	-	2,34	2,05	2,04	**1,89**

المصدر: من اعداد الطلبة

ومن ذات الجدول والخريطة يتضح ارتفاع المعدل بالقطاعين 8،5 حيث يتراوح بين 2,09 و2,56 فرد/غرفة وهي أكبر من المتوسط 1,89 فرد/غرفة، تماشيا مع معدل اشغال المسكن وهو مايعني أن القطاع 58 الذي يحتضن عددا سكانيا وكثافة سكانية كبيرين ونسيجا عمرانيا متراصا مثله مثل القطاع 55 المنخفض من حيث الكثافة السكانية يعاني من الاكتظاظ.

وعلى العكس من القطاعين السابقين نجد القطاع العمراني 53 وعلى الرغم من ارتفاع معدل اشغال المسكن بها إلا أن معدل اشغال الغرفة يعد أفضل وهذا يدل على كثرة المساكن متعددة الغرف وهي المساكن الفردية ويجعل من هذا القطاع اضافة الى القطاعين 0 ،5 ينتميان الى الفئة الأولى بمعدل يتراوح بين 1,11 و1,25 فرد/غرفة .

خلاصة الفصل الثاني

في هذا الفصل تطرقنا إلى منطقة الدراسة محاولين إبراز كل ما يميز مدينة تبسة من الجانب الطبيعي والجانب البشري والجانب العمراني، حيث تمكنا من استخلاص ما يلي:

- شهدت مدينة تبسة تعاقب عدة أمم وحضارات نعليها، مما جعلها تشهد نمو وتطور يختلف من مرحلة إلى اخرى.

- انبساط موضع المدينة سهل للتعمير وزاد من اهميته التقاء مختلف شبكات الموصالات به.

- يشكل الموقع الجغرافي لمدينة تبسة همزة وصل بين الجزائر وتونس، كما تعتبر نقطة عبور لمختلف بلديالتها ودوائرها.

- النمو السيرلاع للسيكان أدى إلى اختلال التوازن بين السكنوالسكان وإلى التباين الكبير في توزيع الكثافة السكانية عبر مختلف قطاعات المدينة.

- الاستهلاك المجاني المتسارع للمدينة ناتج عن نمو سكاني واقتصادي (إقامة المشاريع السكنية والاقتصادية)، مما تسبب في عدم تجانس النسيج العمراني للمدينة. ويبقى التعمير مستمر نحو الجهة الغربية وهذا بمحاذاة الطريق الوطني رقم 10، بالإضافة إلى تركز معظم التجهيزات في مركز المدينة وعدم التوازن في توزيع المساكن والسكان عبر مختلف القطاعات العمرانية.

الفصل الثالث

السكن العشوائي بمدينة تبسة

مقدمة الفصل :

نهدف في هذا الفصل إلى دراسة ظاهرة السكن العشوائي في مدينة تبسة، دراسة وصفية تحليلية، مع إبراز مختلف الخصائص العمرانية لمناطق انتشار السكن العشوائي، من خلال تحليل المعطيات المتحصل عليها عن طريق مختلف المصادر.

بناءا عليه سيتم التطرق في المبحث الأول إلى نشأة الظاهرة في مدينة تبسة باعتبارها مدينة ذات وظيفة تجارية ونشاط اقتصادي، وذات توجهات سياحية مهمة، حيث سيتم دراسة الظاهرة والأسباب والعوامل التي ساهمت في انتشارها وتطورها عبر مختلف مراحل نمو المدينة.

أما في المبحث الثاني فسيتم التطرق للانتشار المكاني للسكن العشوائي بأنواعه داخل المدينة وخارجها، مع دراسة تأثير السكن العشوائي على النمو والتوسع الحضري، مع إبراز الخصائص العمرانية للسكن العشوائي وتأثيرها على التوسع الحضري لمدينة تبسة.

أما في المبحث الثالث، فسيتم التطرق إلى مختلف الحلول والاقتراحات الممكنة لمعالجة هذه الظاهرة تبعا لخصوصية مدينة تبسة، وذلك استنادا للنتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: واقع السكن العشوائي بمدينة تبسة

تمهيد:

سنقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على ظاهرة السكن العشوائي في بلدية تبسة بشكل عام، من خلال دراسة نشأتها وأماكن انتشارها خصوصا بالنسبة لمركز المدينة. كما سيتم التطرق لمدى تطور ونمو هذه الظاهرة عبر مختلف مراحل نمو المدينة، والعوامل التي ساهمت في ذلك، حيث سنحاول ربط ذلك بنمو وتوسع المجال الحضري للمدينة وكذلك تطور وتغير وظيفتها عبر مختلف المراحل الزمنية. كما سنتطرق بشكل عام لمختلف خصائص السكن العشوائي خصوصا الاجتماعية والعمرانية.

1- أسباب وعوامل نشأة السكن العشوائي بمدينة تبسة

من خلال البحث الميداني والمعطيات التي تحصلنا عليها ، تمكنا من استخراج العديد من المعطيات الإحصائية التي تمنحنا نظرة مفصلة حول أسباب وعوامل نشأة السكن العشوائي بمدينة تبسة، حيث من خلال تحليلنا لها يمكننا إبرازها في ما يلي:

1-1-ازدياد عدد السكان وقلة السكن:

جدول رقم 24: مراحل تطور السكان ومعدلات النمو بين (1870 – 2016)

السنوات	سكان المدينة	معدل النمو %
1870	2370	/
1954	21482	0.66
1966	42642	05.88
1977	62639	03.56
1987	107559	05.55
1998	154335	03.34
2016	200156	03.42

المصدر: الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء .ONS

نلاحظ من خلال الجدول رقم 24 أنه بعد الاستقلال شهدت مدينة تبسة نموا سكانيا وحضريا كبيرا تبعا لمختلف العوامل السياسية والاقتصادية التي لعبت دورا مهما في ذلك. ولقد شهدت مناطق انتشار السكن العشوائي هي الأخرى توسعا، مع ظهور بؤر جديدة، خصوصا في محيط المدينة وعبر مختلف التجمعات الثانوية.

الشكل رقم 18: تعداد السكان من سنة 1870 إلى غاية 2008

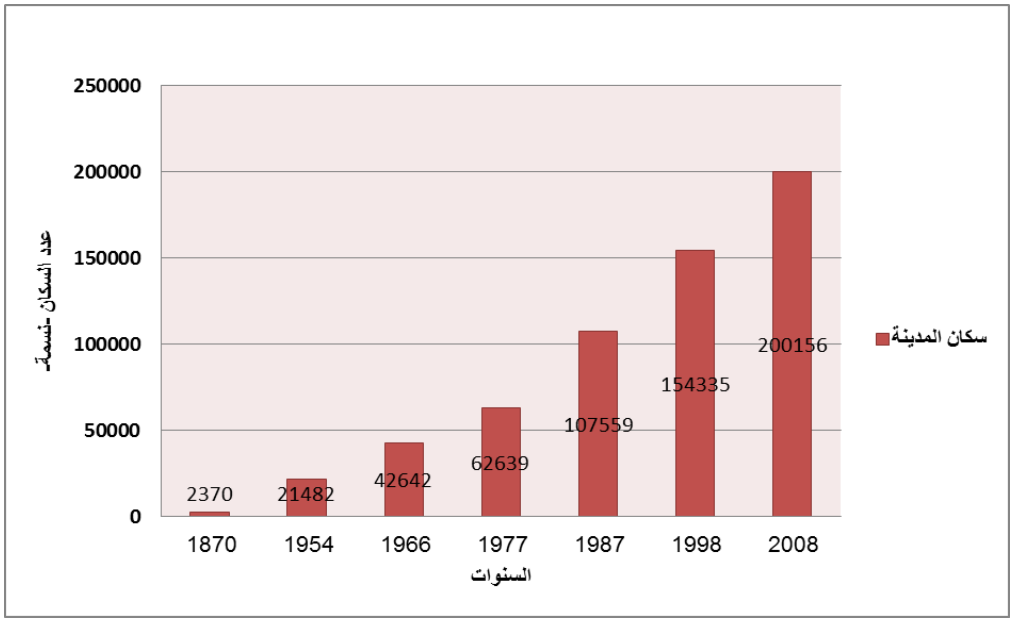

المصدر: من اعداد الطلبة

الشكل رقم 19: معدل نمو السكان من سنة 1870 إلى غاية 2016

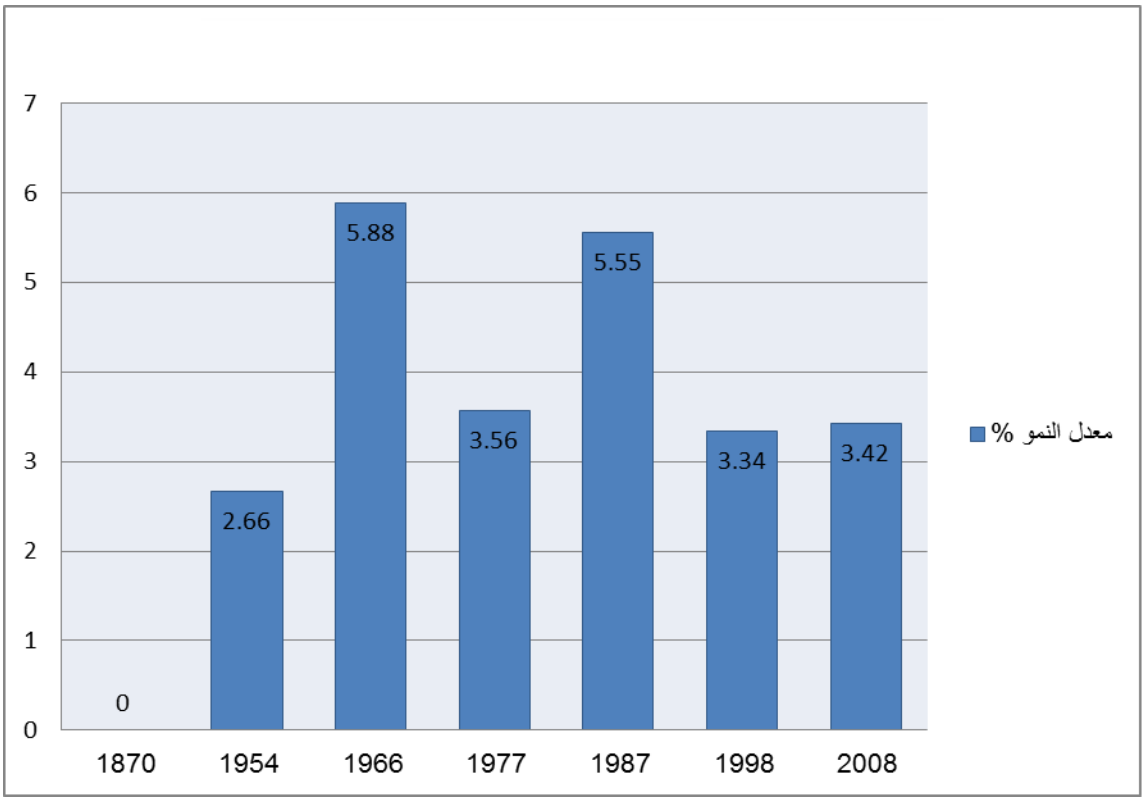

المصدر: من اعداد الطلبة

الخريطة رقم 25: التطور العمراني لمدينة تبسة (1842-2013)

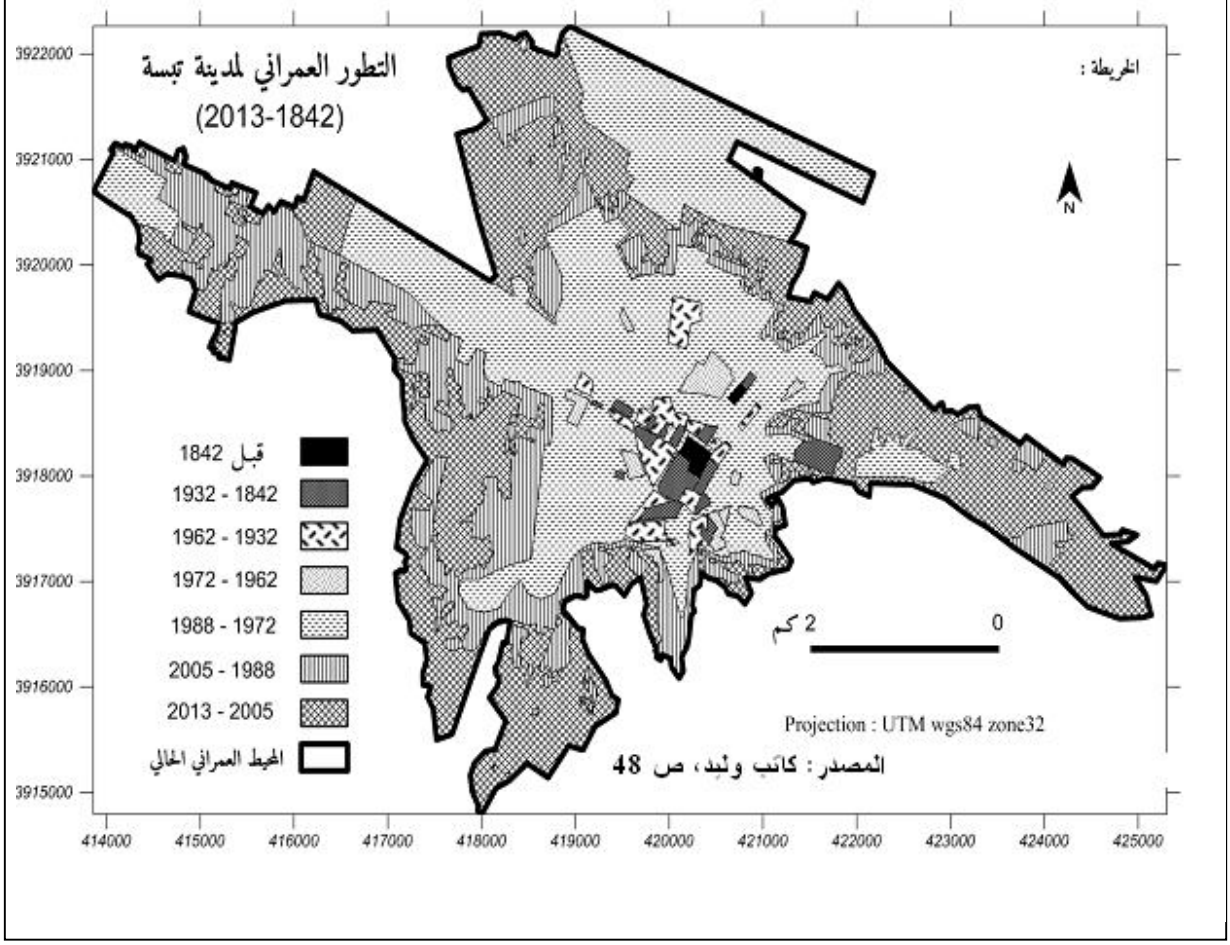

1-2- الهجرة و النزوح الريفي نحو المدينة:

"تعرف الهجرة بأنها الانتقال من مكان إلى آخر في سبيل الحصول على حياة أفضل ولهذا كانت عنصرا من العناصر الرئيسية للدراسة الديمغرافية المرتبطة بتغير حجم السكان وتغير خصائصهم الديمغرافية المرتبطة بتغير حجم السكان والتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية"[1].

لقد كان لتركيز الصناعة بعد سنة 1966م في المدن الكبرى، تأثير كبير في جذب اليد العاملة الريفية نحو المدن، والتي كانت على حساب الأراضي الزراعية في السهول الخصبة، خصوصا تلك الأراضي التي خضعت لنظام التسيير الذاتي مباشرة بعد الاستقلال. كما أن تركيز الدولة لمختلف الخدمات من تعليم وصحة وإدارة وغيرها في المدن الكبرى والمتوسطة، وبقاء الريف يعاني من التخلف والحرمان، أدى إلى تعميق الهوة بين المدينة والريف، وساهم في تفاقم ظاهرة الهجرة الداخلية.

1: محمد الهادي لعروق، مدينة قسنطينة دراسة في جغرافية العمران، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984 ،ص 162

الجدول رقم 25: مدينة تبسة الوافدون من والى بلديات الولاية لسنة 2016

البلديات	الوافدون	المغادرون	صافي الهجرة	نسبة الوافدون%	نسبة المغادرون%	سبب الهجرة
الكويف	125	17	108	11.41	5.28	
بئر مقدم	113	54	59	10.31	16.77	
العقلة	109	6	103	9.95	1.86	
الشريعة	108	10	98	9.85	3.11	
الماء الأبيض	93	22	71	8.49	6.83	
عين الزرقاء	79	5	74	7.21	1.55	
بئر العاتر	72	17	55	6.57	5.28	
الحمامات	63	22	41	5.75	6.83	
مرسط	49	14	35	4.47	4.35	
ونزة	48	7	41	4.38	2.17	العمل
العوينات	36	5	31	3.28	1.55	
الحويجبات	28	12	16	2.55	3.73	
بكارية	24	12	121	2.19	9.01	والزواج
قريقر	24	29	5–	2.19	2.17	
بئر الذهب	21	7	14	1.92	2.48	
المزرعة	19	8	11	1.73	1.24	السكن
فركان	15	4	11	1.37	0.00	
المريج	14	0	14	1.28	8.70	
بولحاف الدير	10	28	18–	0.91	0.00	وأسباب أخرى
سطح قنتيس	9	0	9	0.82	0.62	
بوخضرة	8	2	6	0.73	2.17	
أم علي	7	7	0	0.64	1.55	
نقرين	7	5	2	0.64	6.21	
العقلة المالحة	7	20	13–	0.64	0.62	
ثليجان	5	2	3	0.46	0.93	
صفصاف الوسرى	2	3	1–	0.18	1.23	
بجن	1	4	3–	0.09	1.24	
المجموع	1096	322	774	100.00	100.00	

المصدر: فرز كل من طلبات التسجيل والتشطيب في القائمة الانتخابية .

من خلال الجدول رقم 25 والخريطة رقم 26 نلاحظ ما يلي:

- شهدت مدينة تبسة نسبة هجرة وافدة كبيرة خصوصا من البلديات الفقيرة و الحدودية.
- بلغ عدد المهاجرين الوافدين نحو المدينة حوالي 1096 وافدا.
- بلغ عدد المهاجرين المغادرين 322 مغادرا.
- بلغ صافي الهجرة حوالي 774 مهاجرا.

الخريطة رقم 26: الهجرة الوافدة لمدينة تبسة

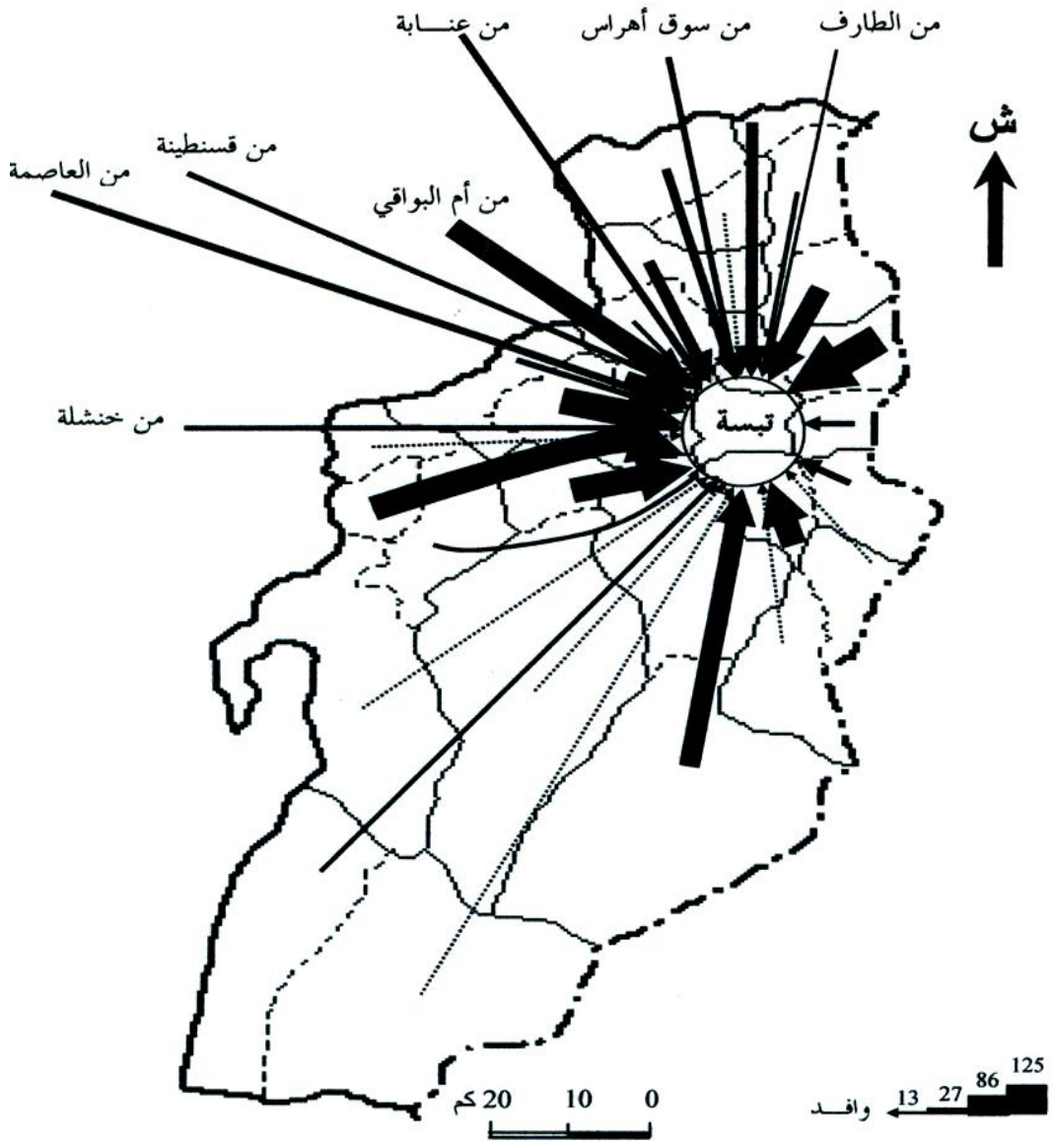

المصدر: بلدية تبسة + معالجة شخصية للطلبة

يمكن تفسير هذه الظاهرة من خلال كون مدينة تبسة تشكل منطقة جالبة للسكان نظرا لتوفرها على جميع المرافق والتجهيزات، ناهيك على توفر فرص العمل بها. كما ان مناطق المهاجرين الوافدين، فأغلبها بلديات فقيرة (الكويف، بئر مقدم ...) وبالتالي فهي مناطق طاردة للسكان. هؤلاء المهاجرون والوافدون نحو المدينة غالبا ما يتم استقرارهم ضمن أحياء عشوائية على أطراف المدينة، من خلال بناء سكنات فوضوية بمواد بناء هشة. كما تبين ذلك الخريطة رقم 27.

الخريطة رقم 27: مناطق انتشار السكن العشوائي

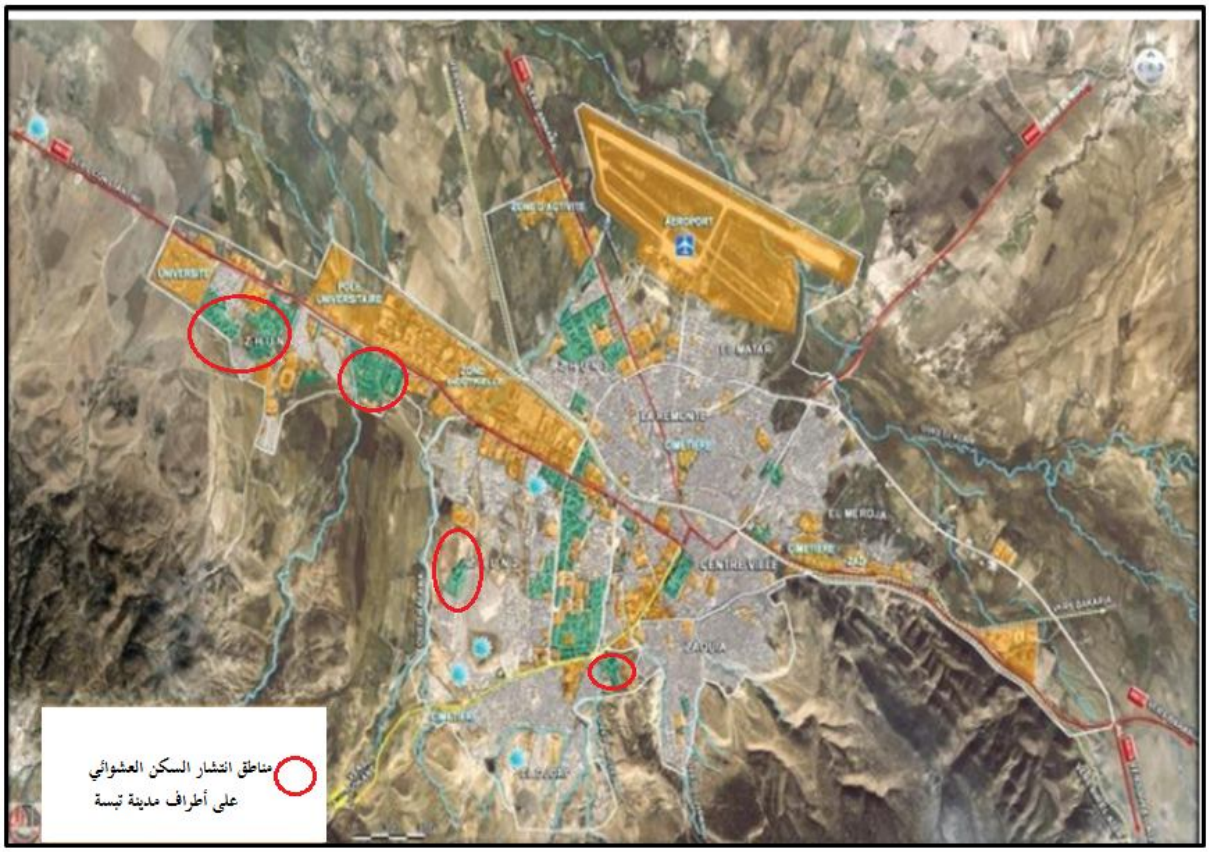

المصدر: من اعداد الطلبة

2- الخصائص العمرانية للسكن العشوائي بمدينة تبسة:

تبعا للمعطيات التي تم الحصول عليها حول الأحياء العشوائية لمدينة تبسة، لاحظنا أن هذه الأخيرة تتميز بالعديد من الخصائص العمرانية التي ما هي إلا نتيجة حتمية لمختلف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان الذين يقطنونها. تبعا لذلك يمكن أن نلخص هذه الخصائص العمرانية للسكنات العشوائية على النحو التالي:

2-1- الطبيعة القانونية لعقار المسكن العشوائي:

تكمن أهمية دراسة هذا العنصر في الإطلاع على مدى معرفة السكان بالطبيعة القانونية للعقار الذي قاموا ببناء السكن العشوائي عليه. إذ غالبا ما يلجأ السكان إلى بناء سكنات عشوائية صلبة بالاعتداء على الأراضي التابعة للبلدية، أو على المساحات المهملة والهامشية غير المعروفة. بينما يتحاشون ذلك في حالة وجود مساحات تعود ملكيتها للدولة (قطاع الفلاحة والغابات)، أو ضمن الأراضي الملك.

لاحظنا أن المساحات العقارية المبني عليها السكن العشوائي بمدينة تبسة، تصنف تبعا لملكيتها إلى عشوائيات مدينة تبسة، فإن ما نسبته 76، 04% من الأراضي التي تقع عليها السكنات العشوائية هي أملاك تابعة للبلدية، بينما شكلت الأراضي التابعة لأملاك الدولة (قطاع الفلاحة أو الأملاك الغابية) ما نسبته 13، 54%.

والملاحظ أن غالبية سكان العشوائيات يعتقدون أن المساحات العقارية التابعة لأملاك البلدية، هي عبارة عن أراضي قابلة للتنازل أو التقادم أو الحجز، وعليه يتم الاعتداء عليها والبناء فوقها دون خوف أو حذر، خصوصا إذا غابت رقابة الدولة (السلطات المحلية) اتجاههم في أول ما يسكنون ويبنون مساكنهم.

أما بخصوص الأراضي التابعة لأملاك الدولة، وبالخصوص تلك التابعة للقطاع الفلاحي (المستثمرات الجماعية EAC)، فغالبا ما تكون هي الأخرى محل اعتداء إذا كانت مهملة وهامشية، حيث يتحاشى أعضاء المستثمرة متابعة المعتدين عليها أمام القضاء، ويكتفون فقط بتبليغ إدارة المصالح الفلاحية (DSA). بل على العكس فقد وجد منهم من قام بأخذ أموال مقابل السماح للسكان بالبناء عشوائيا أثناء فترة العشرية السوداء.

صورة رقم 6: بناء فوضوي بأرض فلاحية

المصدر: من التقاط الطلبة في ماي 2018

2-2- الحالة الإنشائية للمسكن العشوائي

نقصد بها حالة المسكن ومواد البناء التي تم إنجازه بها، والتي تشمل الأساسات والجدران، بالإضافة السقف. كما سنتطرق لهيكل المسكن هل هو مكتمل البناء أم لا، وهل يحوز صاحب المسكن على مخطط معماري للسكن المبني بشكل صلب، إلى غيرها من النقاط.

2-2-1- مواد بناء الأساسات والجدران: النسبة للسكنات العشوائية بمدينة تبسة، يلاحظ أن نسبة مواد البناء الصلبة (الإسمنت المسلح) المشكلة للأساسات والجدران بلغت 70، 25%، بينما المواد نصف الصلبة (الحجر) فقد شكلت ما نسبته 12، 25 %. في حين بلغت نسبة المواد الهشة (الطوب، الخشب، الزنك والصفيح) ما نسبته 17، 5 %. المتمعن في هذه النسب يلاحظ أن السكنات العشوائية يغلب على جدرانها وأساساتها طابع مواد البناء الصلبة، وعليه يمكن اعتبار أن أكثر السكنات العشوائية بمدينة تبسة هي عبارة عن سكنات عشوائية صلبة.

2-2-2- مواد بناء السقف: بالنسبة للسكنات العشوائية لمدينة تبسة، فإن 60، 24% من البنايات تتشكل أسقفها من مواد بناء صلبة (إسمنت مسلح)، في حين تشكل مواد البناء نصف الصلبة (القرميد والاميونت) ما نسبته 18، 07%. أما بخصوص الأسقف المبنية من مواد هشة (الزنك والخشب) فقد شكلت نسبتها 21، 69%. بمعنى أن السكان يلجؤون إلى بناء سكنات عشوائية ذات سقف يتكون غالبا من مواد هشة، في انتظار الفرصة السامحة بغية استكمال البناء، أو بعد تسويته.

2-2-3- توزيع السكنات العشوائية حسب نسبة ربطها بشبكة المرافق: بالنسبة للسكنات العشوائية لمدينة تبسة، فقد تميزت بكون 85، 71% منها مربوطة بشبكة الكهرباء باشتراك نظامي مع مؤسسة سونلغاز (يملكون عدادات) غير أنه ربط عشوائي تشوبه العديد من المخاطر، كأسلاك الكهرباء غير المؤمنة، أو تلك المارة فوق أسقف المنازل مما تسبب في العديد من الحوادث والحرائق حسب تصريحات السكان. كما أن ما نسبته 87، 91% من السكنات العشوائية مرتبطة بشبكة الماء الشروب، منها ما هو بشكل قانوني (بها عداد للماء) ومنها ماهو بشكل فوضوي من خلال التوصيل من الشبكة الرئيسية. أما بخصوص شبكة الصرف الصحي، فقد شكلت النسبة 70، 62% من السكنات.

2-2-4- توزيع السكنات العشوائية حسب مكان رمي النفايات المترلية: يعبر هذا المؤشر على مستوى جودة الحياة بالحي ويمنحنا صورة حول إطار العيش، كما أنه يعبر على مدى درجة استفادة السكان من مختلف الخدمات التي توفرها السلطات المحلية (البلدية). لاحظنا أن 87% من سكان عشوائيات مدينة تبسة يرمون نفاياتهم المترلية بمزبلة الحي، والتي تقع في الغالب عند مخرج الحي، على الطريق الرئيسي، لتقوم مصالح البلدية بجمعها بشكل غير منتظم. إذ غالبا ما يلجأ السكان لحرقها مما يتسبب في تلوث الهواء بالدخان الكريه. بينما 10% منهم يرمونها في أماكن مختلفة، و3% فقط يرمونها في حاويات القمامة كما تبين ذلك الصورة التالية.

صورة رقم 07: مشاكل البناء العشوائي

المصدر: من التقاط الطلبة في ماي 2018

المبحث الثاني: تأثير السكن العشوائي على النمو الحضري لمدينة تبسة

1-الانتشار المكاني للسكن العشوائي بمدينة تبسة:

تكمن أهمية دراسة هذا العنصر في معرفة أماكن تواجد وتوضع السكنات العشوائية أو ما اصطلح عليه "بموضع التموقع"[1]، مما يمنحنا فكرة مسبقة على أهمية موقع تواجدها، وبالتالي أهمية القطع الأرضية المسترجعة في حالة معالجتها بالتهديم أو بالتسوية. كما يعطينا صورة واضحة حول تأثير هذه الأحياء ودورها في عرقلة نمو وتوسع المدينة، والخطط المستقبلية الممكن اتباعها وأساليب التدخل بغية معالجة مثل هذه الأحياء السكنية.

من خلال الجدول رقم 26 والشكل رقم 20 يمكن تصنيف السكنات العشوائية بالبلدية حسب الانتشار المكاني إلى ثلاثة أصناف رئيسية، وذلك تبعا لموقعها من مركز المدينة. تبعا لذلك يمكن استخراج الأصناف السكنية التالية:

الشكل رقم 20:

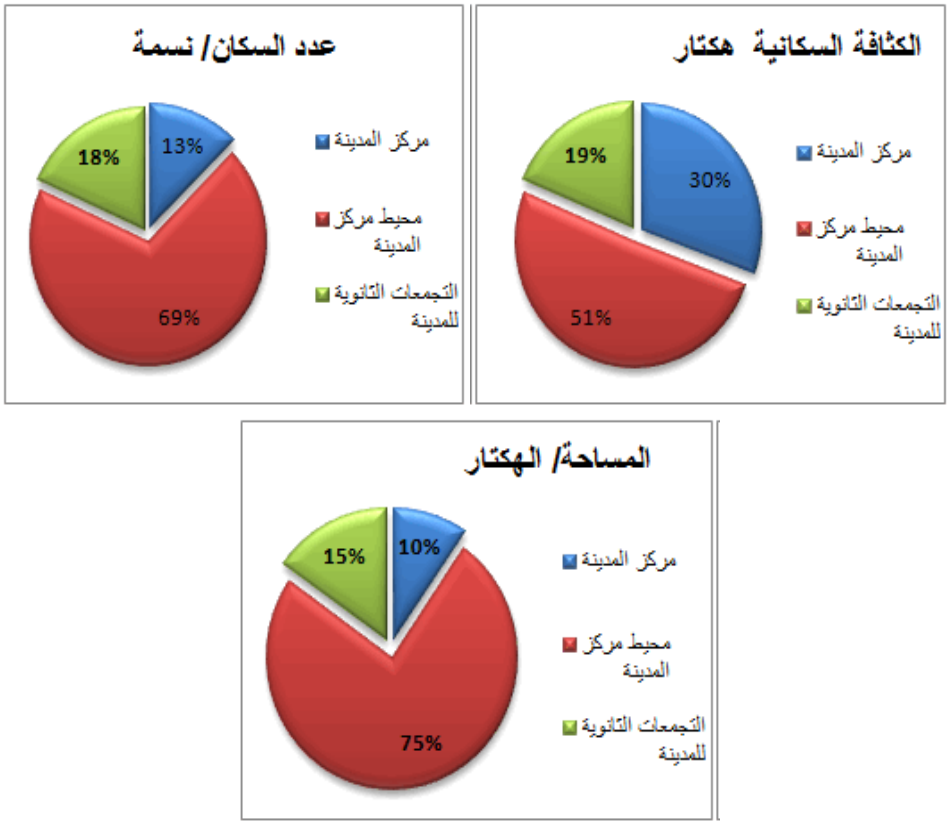

المصدر: من اعداد الطلبة

[1]: شوقي قاسمي، إشكالية السكن الهش في الجزائر في ضوء استراتيجيات التصدي برنامج RHP للبنك الدولي نموذجا، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 01 مارس 2012، ص 231.

الجدول رقم 26: توزيع السكنات العشوائية حسب الأحياء في بلدية تبسة

الرقم	اسم الحي	موضع التموقع	المساحة / الهكتار	الكثافة السكانية هكتار	عدد السكان / نسمة
1	حي الاقواس	مركز المدينة	/	/	/
2	لأكومين		65	121	7850
3	حي لارموط		/	/	/
4	حي السلم		/	/	/
5	حي ذراع الامام		77	90	6930
6	حي المحطة		/	/	/
7	حي باب الزياتين		/	/	/
8	وسط المدينة		157	75	11775
		المجموع	**299**	**286**	**26555**
9	الطريق الاستراتيجي	محيط مركز المدينة	/	/	/
10	فاطمة الزهراء		250	62	15500
11	طريق بكارية		253	69	17400
12	حي الزاوية		80	115	9200
13	حي الزهور		400	72	28650
14	حي الجرف		141	105	14790
15	600سكن		1222	51	61980
16	حي المطار		/	/	/
		المجموع	**2346**	**474**	**147520**
17	حي الميزاب	التجمعات الثانوية للمدينة	148	103	15320
18	سكانسكا		326	72	23570
19	حي الزاوية البراج		/	/	/
20	حي الزيتون		/	/	/
21	حي تراب الزهواني		/	/	/
22	ديار الشهداء طريق قسنطينة		/	/	/
23	رفانة		/	/	/
		المجموع	**474**	**175**	**38890**

المصدر: من اعداد الطلبة

1-1- سكنات عشوائية داخل المدينة و في محيطها:

غالبية هذه السكنات تقع في محيط مركز المدينة، ونخص بالذكر حي باب الزياتين وحي الأقواس، كما تضم منطقة الزاوية ولارموط، إضافة لبعض السكنات العشوائية المنتشرة وسط المدينة، على غرار حمام وسط المدينة.....، وبعض الفراغات العقارية لبعض المؤسسات التي تم حلها سنوات التسعينات، مثل ..... غالبا ما تكون عبارة عن مناطق مكونة من مباني قديمة هشة غير ملائمة للسكن، إذ في الغالب لا يمكن إدخال إصلاحات عليها، مثل هذه المناطق تكون موضوع إزالة وإعادة الإحياء من خلال تدخل الدولة عن طريق مشاريع التحسين والتجديد الحضري.

جانب من الآثار الرومانية بموقع تبسة الخالية وامتداد العمران حوله شرقا

1-2- سكنات عشوائية خارج المدينة:

تضم السكنات العشوائية الواقعة في التجمعات العمرانية الثانوية والمناطق المبعثرة، تنتشر السكنات العشوائية بحدة أكبر ضمن التجمعات العمرانية الثانوية لكل من ديار الشهداء، وحي الزيتون.عادة ما تكون خليط ما بين السكنات العشوائية الصلبة والهشة. ويتحدد نمط معالجتها وفقا لكثافتها ونمط انتشارها، حيث عادة ما تشكل عائقا أمام التمدد الحضري للمدينة. تتوزع على 08 أحياء سكنية بتعداد سكاني بلغ 26555 ساكن اجمالا، يصطلح عليها عادة بالسكنات العشوائية خارج المدن. تنقسم عادة إلى قسمين رئيسيين:

مناطق مؤقتة: غالبا ما تكون ذات بنايات هشة ومتدهورة، يتم هدمها وإزالتها لتحل محلها مناطق جديدة مخططة تستفيد من مزايا الموقع.

مناطق دائمة: تكون ذات بنايات صلبة ولائقة للسكن، مما يجعلها قابلة للنمو والتطوير لتتكامل مع أجزاء المدينة.

تتوزع أساسا على أهم التجمعات العمرانية الثانوية والمتمثلة في كل من حي الشهداء طريق قسنطينة، تراب الزهواني، الزاوية البراج...

صورة للتجمعات العمرانية الثانوية

المصدر: من التقاط الطلبة في ماي 2018

2- الخصائص العمرانية للسكن العشوائي وتأثيرها على التوسع الحضري لمدينة تبسة:

المدينة كظاهرة حضرية تتطلب دراسة مميزاتها العمرانية وذلك من خلال تتبع مراحل تطورها العمراني، وأبرز الاتجاهات التي سلكتها في توسعها وقد تطور عمران مدينة تبسة على عدة مراحل من أبرزها:

- **المرحلة الأولى قبل سنة 1846** : وهي سنة دخول الفرنسيين كانت المدينة عبارة عن النواة الأولى المحاطة بالسور البيزنطي وتبلغ مساحتها حوالي 0.6 هكتار، حيث كانت مربوطة بعدة طرق التي تعتبر حاليا طرق وطنية:
  - طريق يربط مدينة تبسة (تيفاست) بقرطاج (تونس)
  - طريق يربط مدينة تبسة (تيفاست) بقسنطينة (سيرتا)
  - طريق يربط مدينة تبسة (تيفاست) بتيمقاد (باتنة).

-**المرحلة الثانية (1846م-1932)**: بعد تهديم جزء من السور قاموا ببناء ثكنة داخل السور البيزنطي في الجهة الجنوبية سنة1852 وعملوا على بناء عدة مباني سنة 1872 استبدلوا بعض السكنات العربية التقليدية إلى استعمارية، ثم أخذ العمران يتوسع خارج السور بشكل فوضوي يفتقر إلى التخطيط وهو ما دفع الفرنسيين إلى إصدار مخطط التهيئة 1641 وبلغت مساحة ما شيده الفرنسيين 33.3 . هكتار.

-**المرحلة الثالثة (1932-1962)**: بلغت مساحة المدينة126.05 هكتار سنة 1962 بزيادة مقدارها 72.7هكتار، أما العمران في هذه الفترة فقد أخذ شكلا منظما لأنه كان ثمرة مخطط التهيئة1931 ، حيث عمل الفرنسيون على إشغال الجيوب الفارغة، كمل توسع العمران باتجاه محوري الطريقين الرئيسيين في المدينة آنذاك (طريق شمال جنوب، طريق شرق غرب)

-المرحلة الرابعة (1962-1972): لم تعرف المدينة توسعا كبيرا عقب الاستقلال حيث استغلت المساكن التي تركها المستعمرون بعد هجرتهم، كما ظهرت توسعات ببناء مساكن جديدة للنازحين من الأرياف بحثا عن العمل، بلغت المساحة المستهلكة ب 39.33هكتار.[1]

-المرحلة الخامسة(1972 - 1988): شملت مدينة تبسة الترقية الإدارية سنة 1693 مما جعلها تستفيد من عدة مشاريع من أجل بعث ديناميكية جديدة فيها وتنميتها، وشهدت أكبر تسارع في وتيرة توسعها المجالي نتيجة لإنجاز عدد كبير من المساكن بعضها أنجز من طرف الخواص دون ترخيص من المصالح المختصة، والبعض الآخر في إطار المناطق السكنية الجديدةZHUN ، هذه الأخيرة تركزت في الجهة الغربية للمدينة وقد بلغ عدد المساكن المنجزة في هذه الفترة 8959 سكن، كما ظهرت عدة خدمات ومرافق جديدة كمقر الولاية، المطار، المعهد الوطني للتعليم العالي وغيرها من التجهيزات، بالإضافة إلى توطين المنطقة الصناعية ومنطقة النشاطات.

استهلك العمران في هذه الفترة مساحة تقدر ب 1472 هكتار بمعدل زيادة 92 هكتار للسنة.

-المرحلة السادسة (بعد 1988 م): عرفت مدينة تبسة استمرارا في وتيرة التوسع العمراني، إذ واصل العمران زحفه في الاتجاه الغربي للمدينة على طول الطريق الوطني رقم 10 (الاتجاه الأنسب لتوسعها)بسبب عوائق التوسع التي تميز باقي الجهات بالمدينة، كما حدث تكثيف للبناء في الجيوب الفارغة والتي استغلت معظمها في تغطية النقص في التجهيزات، أما منطقة التوسع فقد خضع العمران فيها إلى التخطيط المسبق فأنجزت فيها مشاريع سكنية طغى عليها السكن الجماعي، وحرصت السلطات على تزويدها بمختلف المرافق والتجهيزات الضرورية للسكان ومن وراء كل هذا حدث اتصال عمراني بين المدينة والتجمع الثانوي (علي مهني)سنة 2002 ليصبح هذا الأخير ضمن المحيط العمراني، اتسعت المدينة في هذه المرحلة ب 850.62 هكتار، أي بنسبة 43.19 % من إجمالي المساحة المعمرة بالمدينة والبالغة 2488 هكتار سنة 2008.

[1]: جلاب سالم ، ديرم فريد ، دور التهيئة الحضرية في تطوير قطاع السياحة بمدينة تبسة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الحضرية ، كلية علوم الارض والكون ، جامعة تبسة ، 2009 ، ص. 51

الخريطة رقم 28

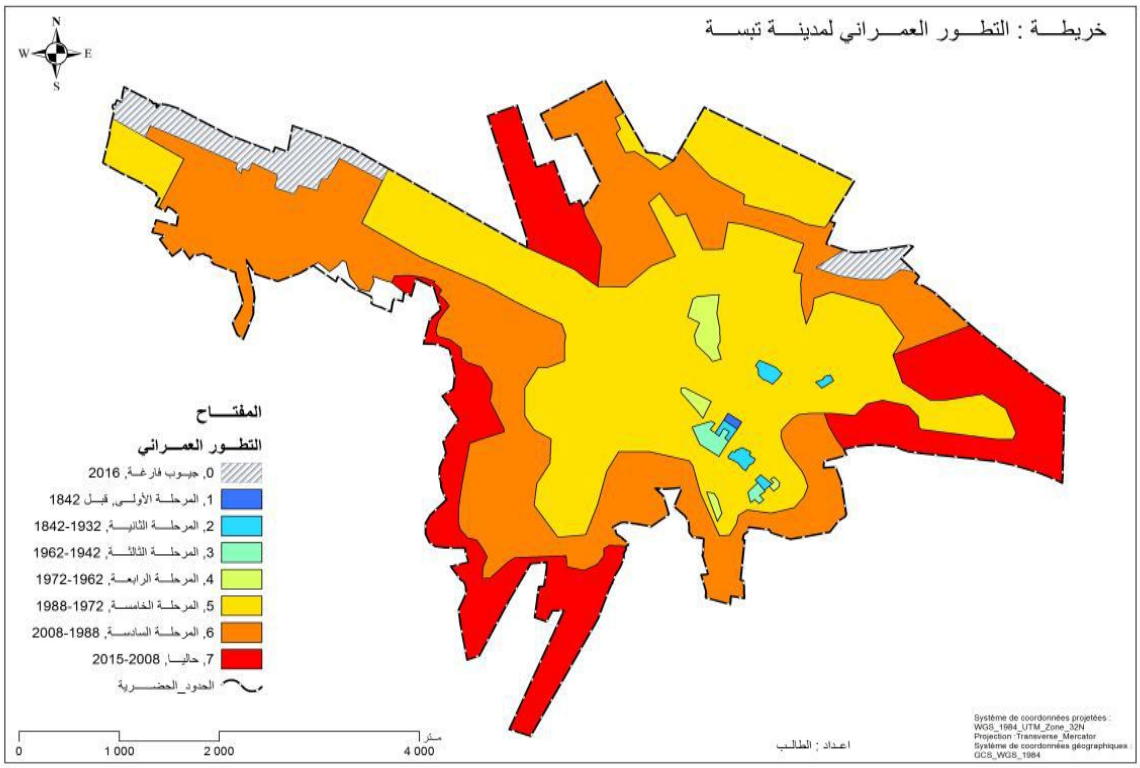

المصدر: من اعداد الطلبة

2-1- أنماط السكن العشوائي حسب الحالة الإنشائية بمدينة تبسة :

2-1-1- سكنات عشوائية هشة : عادة ما نجدها تنتشر أكثر داخل المدينة، إذ تعد من الأساليب التي يلجأ إليها السكان بغية الحصول على سكن داخل المدينة. غالبا ما تكون مساكنها منجزة بمواد هشة أو قصديرية. تتركز وتنتشر غالبية هذه السكنات بالأحياء المتواجدة بمركز المدينة ومحيطها (لاكومين، باب الزياتين، سكانسكا)، أما بالتجمعات العمرانية الثانوية فهي اقل.

سكن هش بحي سكانسكا

المصدر: من التقاط الطلبة في فيفري 2018

2-1-2- سكنات عشوائية صلبة : تتمثل في السكنات العشوائية المنجزة بمواد صلبة الخرسانة والآجر الإسمنتي وغيرها من مواد البناء المتعارف عليها. يمكن تصنيفها على أنها مناطق دائمة ذات بنايات صلبة ولائقة للسكن، مما يجعلها قابلة للنمو والتطوير لتتكامل مع أجزاء المدينة. عادة ما تتواجد على أطراف المدن أو خارجها ضمن تجمعات ثانوية. تكون ذات بنايات صلبة ولائقة للسكن، مما يجعلها قابلة للنمو والتطوير لتتكامل مع أجزاء المدينة. تتوزع أساسا على أهم التجمعات العمرانية الثانوية والمتمثلة في كل من حي الشهداء طريق قسنطينة، تراب الزهواني، الزاوية البراج...

2-2- تأثير السكن العشوائي على التوسع الحضري بمدينة تبسة:

من خلال دراستنا للتوزيع المكاني للسكن العشوائي بمدينة تبسة ، إضافة لخصائصه العمرانية، و مقارنتها بمناطق التوسع العمراني السابقة و الحالية للمدينة كما تبين ذلك الخريطة رقم 27 يمكن استخلاص العديد من النتائج التي كان لها تأثير كبير على المشهد العمراني للمدينة، وعلى نموها ومستقبل توسعها و تمددها، إذ يمكن تلخيص هذه الملاحظات فيما يلي:

الخريطة رقم 27: توزع السكن العشوائي

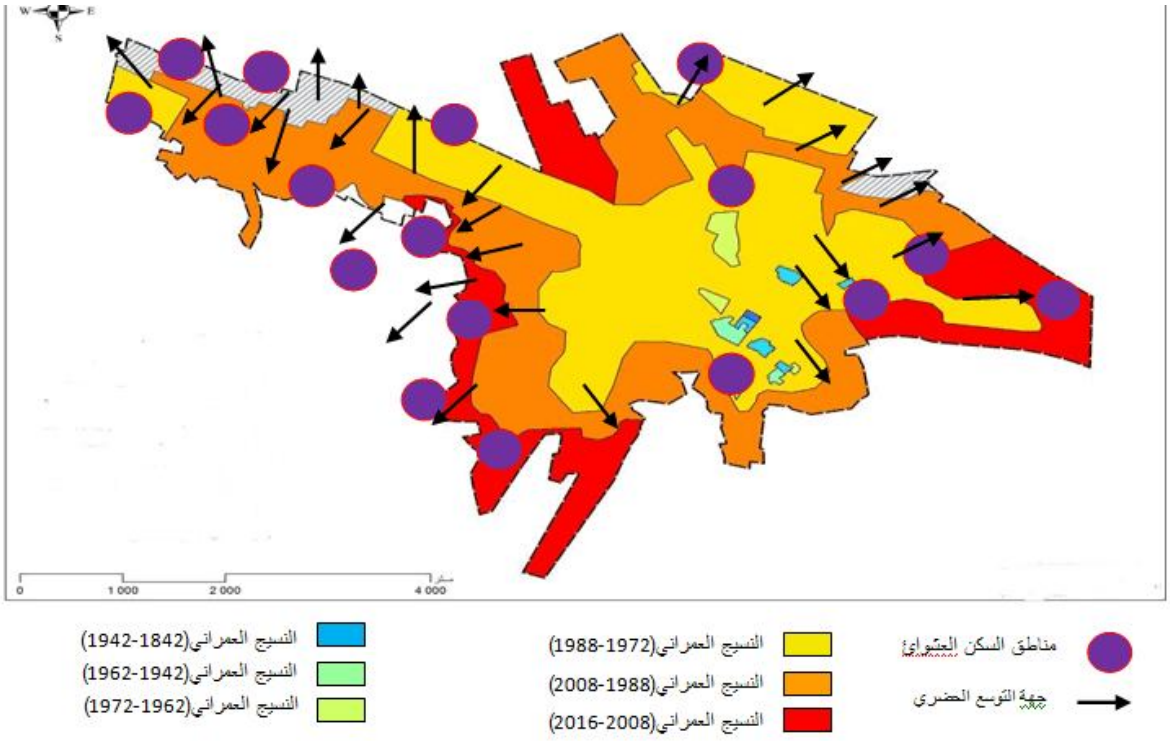

المصدر: من اعداد الطلبة

1- تواجد ما نسبته 78.07% من السكنات العشوائية بمركز المدينة وفي محيطها القريب، مما يشكل عائقا أمام التوسع الأفقي أو العمودي للمدينة، خصوصا وأنها تحتل مساحات معتبرة، كما يبين ذلك الخريطة رقم 27

2- تعتبر غالبية السكنات العشوائية بمركز المدينة وفي محيطها مأهولة ومشغولة 100%، كما أن كل من معدلات شغل المسكن، واحتلال المسكن من طرف الأسر تعد مرتفعة إذا ما قورنت بوضعية هذه الأحياء التي تفتقر لجميع التجهيزات الخدماتية، هذا ما يطرح بشدة ضرورة التدخل العاجل بغية حل هذه الإشكالية بالطريقة المناسبة من خلال التكفل بهؤلاء السكان، خصوصا السكنات المشغولة من طرف أكثر من أسرة.

3-وجود بعض السكنات العشوائية الشاغرة، مما يتطلب إعادة عملية إحصاء العائلات القاطنة بهذه الأحياء العشوائية، بغية التوصل إلى العدد الحقيقي، كما يتطلب ربط ذلك أيضا بالبطاقية الوطنية للسكن، قبل أي عملية تسوية أو منح استفادات سكنية لهؤلاء.

4- تتركز السكنات العشوائية الهشة (القصديرية) في مركز المدينة وفي محيطها القريب، مما يجعل عملية تهديمها وإزالتها ضرورة ملحة، كما أن العملية ستمكن السلطات المحلية من استرجاع مساحات معتبرة من الأوعية العقارية، والتي يمكن استغلالها في إنجاز العديد من المشاريع المختلفة.

5- تشكل نسبة السكنات العشوائية الصلبة نسبة جيدة، مما يجعل من عملية تسويتها ممكنا، إذا ما تم تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بذلك، خصوصا مراجعة القانون رقم 08/15 المتعلق بتسوية البنايات ومطابقتها، خصوصا مع تحيين البطاقية الوطنية للسكن.

6- أما بخصوص السكنات الهشة نصف الصلبة، فعملية تسويتها ممكنا، من خلال تقديم مساعدات مالية وتقنية لهؤلاء بغية تكملة بناء سكناهم طبقا للمعايير المعمارية والإنشائية، مع ربط ذلك دائما بالبطاقية الوطنية للسكن.

السكن الفردي يسيطر على الحضيرة السكنية في مدينة تبسة حيث تبلغ نسبته65 % من عدد المساكن في المدينة، بينما المساكن الجماعية تشكل ما نسبته% 35 . ، يتركز السكن الفردي بصفة كبيرة بمنطقة الميزاب، الزاوية، لاكوميين، المرجة، لارموط بالإضافة إلى منطقة سكانسكا ويعود ذلك أساسا إلى الاستحواذ على العقار بطريقة عشوائية والقيام بعمليات البناء بطرق مخالفة للتنظيمات التي تحترم قواعد البناء والتعمير، وكذا وجود الكثير من عمليات توطين التحصيصات والتعاونيات العقارية وهو ما يشكل عبئا كبيرا على البيئة الحضرية للمدينة خاصة بالنسبة لهذا النوع من السكن أين لا يتم احترام قواعد البناء والتعمير، أما البناء الجماعي فهو يحتل ما نسبته % 35 من الحضيرة السكنية في المدينة، ويتركز أساسا في منطقة 600 سكن ومنطقة فاطمة الزهراء ومنطقة الزهور.

7- من خلال المعطيات الحديثة للحظيرة السكنية بمدينة تبسة، نجد أن المساكن في حالة جيدة تمثل ما نسبته % 42من الحظيرة السكنية وتتركز بنسبة كبيرة في منطقة الجرف ومنطقة فاطمة الزهراء ومنطقة سكانسكا، أما المساكن في حالة متوسطة فهي تمثل نسبة 40 %من الحظيرة السكنية وهي تتوزع بنسب متقاربة على كل المناطق، أما المساكن في حالة رديئة فهي تمثل نسبة % 8 من الحضيرة السكنية وتتركز أساسا في منطقة الزاوية، لاكومين، الميزاب، ديار الشهداء ومنطقة وسط المدينة، هذه المساكن الرديئة تشكل خطرا على ساكنيها وكذا البيئة الحضرية ما يجعلها نقاطا سوداء يستوجب الوقوف عندها و معالجتها.

أما بالنسبة لمناطق السكن العشوائي الحالية وانتشارها المجالي وتداخلها مع مناطق التوسع العمراني المقترحة مستقبلا، كما هو موضح في الخريطة رقم 28 فنلاحظ ما يلي:

الخريطة رقم 28

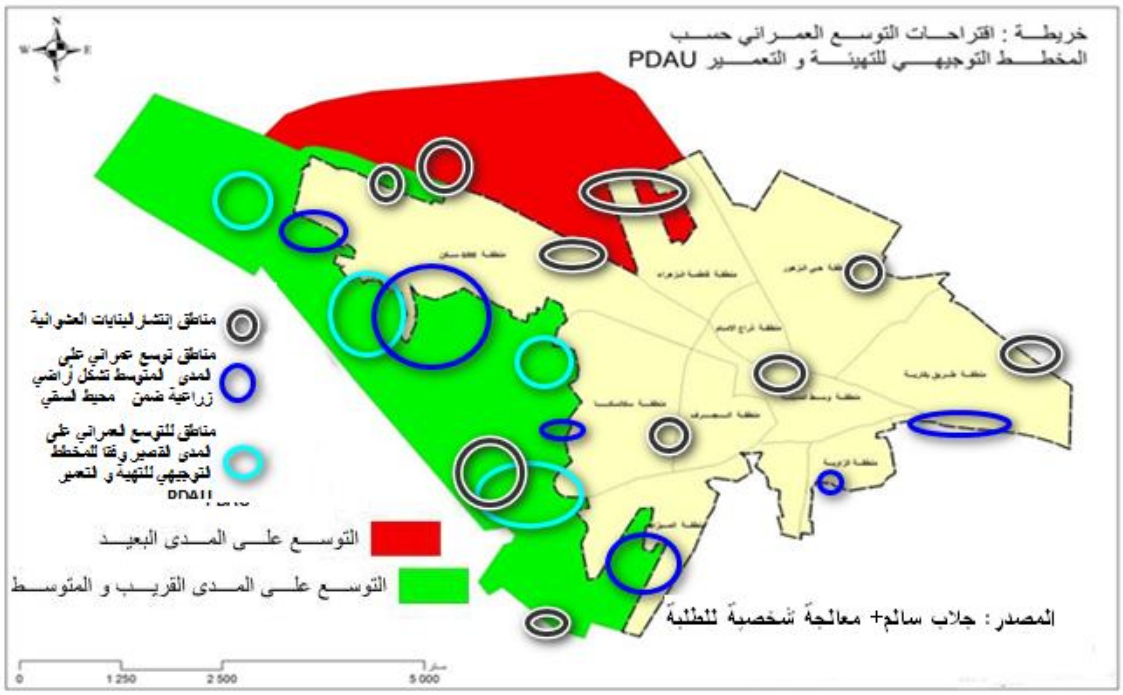

– انتشار كبير للسكنات العشوائية شمال المدينة حيث تتواجد مناطق التوسع العمراني على المدى البعيد، مما يطرح إشكالية التخطيط، والتوسع المستقبلي للمدينة خصوصا في ظل ندرة العقار.

– انتشار السكن العشوائي بدرجة أقل في مناطق التوسع على المدى القصير والمتوسط، هذا ما يسمح باستغلال هذه المساحات في بناء سكنات بغية امتصاص مناطق السكن العشوائي الأخرى.

– يلاحظ انتشار كبير للسكن العشوائي في محيط المدينة القريب و داخل نسيجها العمراني الحالي، وهي غالبا سكنات ذات نمط صلب قابل للتسوية والمعالجة.

المبحث الثالث: اقتراحات لمعالجة ظاهرة السكن العشوائي في منطقة الدراسة

لقد أدى وجود الأحياء الفوضوية وامتدادها، وحاجة الناس إلى مساكن تتوفر فيها شروط الحياة العصرية إلى ضرورة التفكير في حل هذه الأزمة والتغلب عليها

– الحاجة إلى سياسة ديمغرافية للسيطرة على مشكلة التضخم السكني:

إن بناء أكبر عدد من الوحدات السكنية لن يكفي في حل أزمة الإسكان المطروحة، إلا إذا صاحبه تطبيق سياسة ديمغرافية فعالة، لان معدل النمو السكاني المرتفع هو من أهم أسباب تفاقم أزمة الإسكان والحد من معدلات النمو الديمغرافي المرتفع يؤدي إلى تخفيض حجم الطلب المرتفع على السكن.

– تشجيع البناء الذاتي:

وذلك بتخصيص مناطق للبناء الذاتي وتوزيع قطع أراضي للسكن على اختلاف مساحتها مع توفير مواد البناء بأسعار معقولة تساعد على التخفيف من مشكلة الإسكان، فقد وافق غالبية سكان العشوائيات على البناء الذاتي في حالة مساعدتهم من طرف الدولة، والواضح أن الدولة وحدها لا تستطيع توفير السكن الملائم لجميع فئات الشعب، ولهذا فمن الضروري أن تصدر قوانين تشجع القطاع الخاص على توظيف أمواله المدخرة في بناء العمارات، وهذه العملية ستعود بدون شك بالفائدة على عامة الشعب.

– تشجيع العودة إلى الريف:

تعتبر عودة المهاجرين من المدينة إلى أريافهم عنصرا هاما، يساهم في الحد من زيادة أزمة البناء الفوضوي واستمرارية الأحياء الفوضوية في الظهور، وذلك من خلال توفير المرافق الضرورية في الأرياف (المدارس، المستوصفات، دار للبلدية، تعبيد الطرقات وربطها بمختلف أنحاء المدينة، إنشاء منتزهات وحدائق للترفيه والترويح عن النفس، توفير الماء الشروب، الكهرباء والغاز.....).

بالإضافة هنا إلى تدعيم الفلاحة للحد أو التخفيف من ظاهرة البطالة والعجز المادي، فمعظم السكان النازحون من الريف إلى المدينة يطمحون إلى العودة للريف مكان إقامتهم السابقة وذلك بتشجيع من الدولة.

ولكن في حالة استحالة تحقق عنصري العودة للريف وعملية التدعيم الفلاحي، واستمرارية معيشة هؤلاء السكان بهاته الأحياء وذلك لأسباب خاصة تتعلق بهم، وعليه هناك توصيات ومقترحات أخرى إضافية نختصرها فيما يلي:

-حصر وإحصاء مناطق التوسع العشوائي داخل مدينة تبسة وفي ضواحيها وتصنيفها تبعا للحالة الإنشائية (سكنات عشوائية صلبة، سكنات عشوائية هشة.)

-تسوية السكنات العشوائية الصلبة من خلال تمديد العمل بقانون تسوية ومطابقة البنايات، وتخفيف الإجراءات الإدارية المنصوص عليها مع إسناد هذه المهمة لهيئة إدارية مختصة ومستقلة.

-هدم السكنات العشوائية الهشة واسترجاع المساحات العقارية الناتجة عن العملية مع الأخذ بعين الاعتبار

تسوية حالة قاطنيها في إطار القانون.

-العمل على تفعيل وتوسيع مختلف برامج السكن في المناطق الريفية المحيطة بمدينة تبسة للحيلولة دون النزوح الريفي نحو المدينة وذلك من خلال التركيز على السكن الريفي نظرا لخصوصية المنطقة.

-تنمية المراكز العمرانية الصغيرة المحيطة بالمدينة (حي علي مهني، 60 سكن، بولحاف الدير) وتزويدها بمختلف المرافق الاجتماعية الضرورية وذلك بغية تخفيف الضغط على مركز المدينة.

-المراقبة الصارمة للعقار وخصوصا الفلاحي منه للحيلولة دون تحويله عن طابعه مع التركيز على المستثمرات الفلاحية الجماعية(EAC) والفردية (EAI) التي تحوز على مساحات هامشية غير مستغلة زراعيا.

-فيما يتعلق بالرقابة العمرانية المنصوص عليها في قانون التهيئة والتعمير المسندة إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي والأعوان المؤهلين يتعين النص على معاقبتهم في حالة التقاعس عنها أو ثبوت تورطهم فيها طالما أن تطبيقها يتعلق بأعمال حفظ النظام العام وفرض القوانين في نطاق البلدية التي يقوم بها رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للدولة ويخضع بموجبها للرقابة التسلسلية التي يمارسها الوالي والوزير.

-تعزيز دور شرطة العمران وتزويد أفرادها بالوسائل اللازمة والتكوين التقني والقانوني المناسب، ولما لا منح شرطة العمران سلطة الأمر بوقف الأشغال غير المطابقة وهدم الأشغال غير المرخصة مباشرة دون اللجوء إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي.

-انتهاج أسلوب المقاربة التشاركية وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار مبدأ مشاركة المجتمع المدني وقاطني مناطق الأحياء العشوائية في مختلف عمليات التنمية.

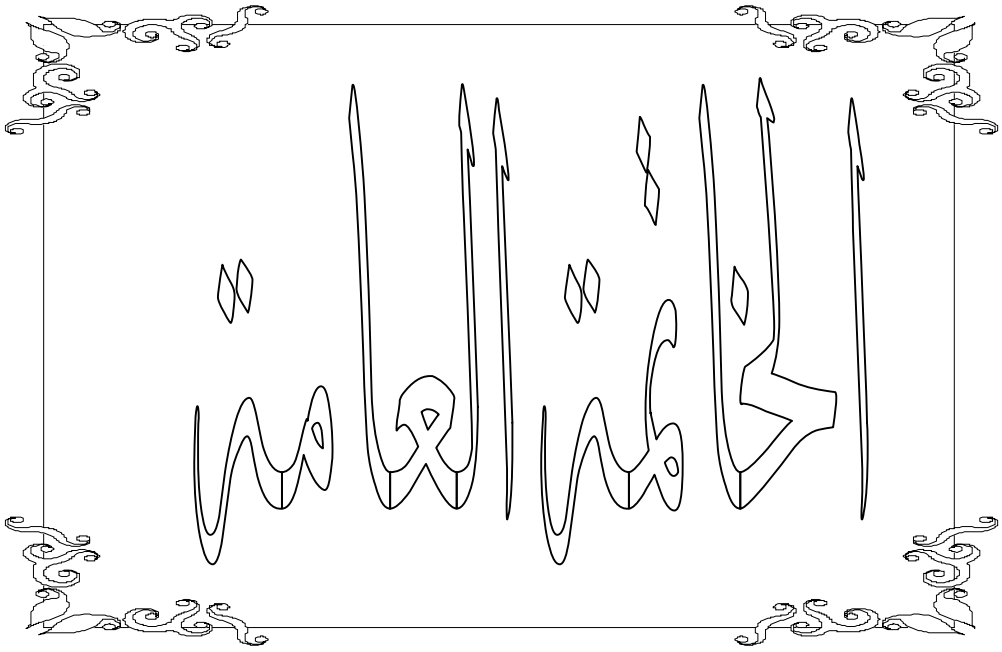
الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

إن مدينة تبسة وبحكم موقعها الاستراتيجي،كونها تقع ضمن ولاية حدودية، جعلها منطقة جالبة للسكان والاستثمارات مما أهلها لتكون مجالا مناسبا للاستقرار البشري بمختلف أشكال، هذا الوضع الذي تزامن مع ظروف اجتماعية، اقتصادية وسياسيةو تاريخية خاصة أدت إلى الطلب المتزايد على السكن بالمدينة مما جعل سوق العقار يعرف التهابا غير مسبوق، الأمر الذي دفع بالسكان إلى اللجوء لحلول متعددة أهمها السكن العشوائي أو ما يعرف بالبناء الفوضوي، حيث ظهرت تجمعات سكنية كاملة تضم مختلف الأنماط السكنية العشوائية داخل المدينة و في محيطها القريب كأحزمة حول المدينة أدت إلى استنزاف العقار والتوسع على حساب الأراضي الزراعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى ساهمت في عرقلة مختلف العمليات التنموية و بخاصة تلك المتعلقة بالنمو الحضري للمدينة وفقا لمخططات التهيئة والتعمير .

وتعتبر مناطق السكن العشوائي ببلدية تبسة قديمة النشأة تعود لفترة الاستعمار الفرنسي، وذلك تبعا للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها المنطقة آنذاك، خصوصا المناطق الريفية، مما خلق موجة من الهجرة الريفية نحو المدينة، أدت إلى استقرار الوافدين ضمن مناطق تضاريسية وعرة على أطراف المدينة. بعد الاستقلال كان للظروف السياسية والاقتصادية دورا كبيرا في نمو وانتشار هذه المناطق العشوائية، سواء داخل المدينة أو في محيطها القريب، خصوصا بعد إنشاء المنطقة الصناعية، حيث عرفت المدينة هجرة وافدة بشكل كبير، أدت إلى زيادة كبيرة في عدد السكان، حيث لم يكن في الاستطاعة تلبية حاجياتهم من السكن، مما أدى بالعديد منهم للاستقرار ضمن المناطق العشوائية السابقة، ونشأة مناطق جديدة في محيط المدينة وضمن التجمعات العمرانية الثانوية المنتشرة على تراب البلدية. ومما زاد هذه الظاهرة حدة، الظروف السياسية والأمنية الاستثنائية التي مرت بها الجزائر سنوات التسعينات. كل هذه العوامل وغيرها ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في الوضعية الحالية لمناطق السكن العشوائي بالبلدية والمدينة، حيث تولد عنها انتشار كبير لنمط السكن العشوائي الهش خصوصا ضمن أحياء تقع وسط المدينة وفي محيطها القريب، تتميز بخصائص اجتماعية وعمرانية جعلت من هذه السكنات تصنف ضمن المناطق السكنية المتدهورة والتي يجب معالجتها، وإعادة هيكلتها وفق مقاربة شاملة. كل ذلك أثر بشكل سلبي في المشهد العمراني للمدينة، وساهم في عرقلة نموها و تطورها بما يخدم التنمية المحلية و الوطنية المستدامة.

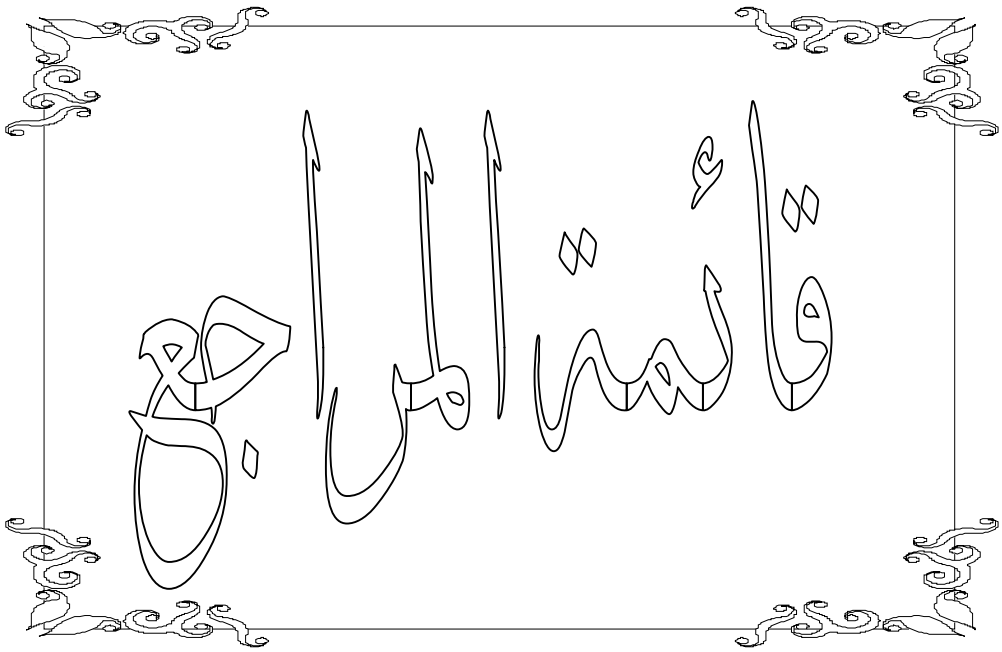
قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- الكتب

1-1- باللغة العربية

1. بوذراع أحمد، التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، مركز المنشورات جامعة باتنة، الجزائر، 1997.

2. بيار كاستيل، حوز تبسة، ترجمة العربي عقون، مطبعة بخيخة حسام، 2010.

3. حسن سيد أحمد ابو العينين، أصول الجغرافيا المناخية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط03، بيروت، 1975.

4. سمير زمال صفحات من تاريخ تبسة القديم والحديث، دار هومة، الجزائر، 2013.

5. عبد الباقي إبراهيم، الارتقاء بالبيئة العمرانية للمدن، أمانة مدينة جدة، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، 1986م.

6. عبد الباقي زيدان، علم الاجتماع الحضري والمدن المصرية، القاهرة.

7. عبد الفتاح محمد وهيبة، في جغرافية العمران، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان. 972ّ1.

8. عبد القادر القصير، أحياء الصفيح "دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري"مثال المجتمع المغربي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1993.

9. عبد القادر زيدان، علم الاجتماع الحضري والمدن المصرية، القاهرة.

10. عبد المحسن برادة، "الجوانب الأيجابية في عمليات النمو العشوائى"، أكاديميه البحث العلمي والتكنولوجي، الملامح العريضه للمدن المصريه عام 2000م.

11. عبد المنعم أنور، الحضارة والتحضر، دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة، القامرة، 1970.

12. عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة والاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة، القامرة، 1966.

13. عبد الإله أبو العياش، أزمة المدينة العربية، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1980.

14. فاروق جزآي يونس، علم الاجتماع الأسس النظرية وأساليب التطبيق، دار علم الكتاب، القامرة، 1972.

15. محمد الهادي لعروق، مدىنة قسنطىنة دراسة في جغرافية العمران، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984 .

16. مصطفى محمد موسى، التكدس السكاني العشوائي و الإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة الأولى، 2010م.

1-2- باللغة الأجنبية

1. Bachir Mohamed Tidjani , 2005, La problématique de l'habitat illicite : spontané, précaire ou insalubre ? Géographie et Aménagement, Fascicule n11, p 10, bulletin de l'Association de Géographie et de l'Aménagement du territoire, Université d'Oran, Algérie.

2- المذكرات

1. بربريس, ماجد، "النمو العمراني وأثره على البيئة الحضرية اشكالية التسيير العمراني مدينة باتنة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية، 2012.

2. بوصبيعات سوسن، الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

3. بوصفاف رشيد، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في المشروع الحضري.

4. جلاب سالم ، ديرم فريد ، دور التهيئة الحضرية في تطوير قطاع السياحة بمدينة تبسة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الحضرية ، كلية علوم الارض والكون ، جامعة تبسة ، 2009 .

5. جموعي رزقي، آليات دمج البعد البيئي في التحسين الحضري للأحياء السكنية، دراسة حالة حي فاطمة الزهراء، تبسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الهندسة المعمارية، 2015-2016.

6. عزت مرزوق فهيم عبد الحفيظ ، أساليب التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك الانحرافي: دراسة ميدانية في إحدى المناطق العشوائية بمدينة أسيوط ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في الآداب - علم الاجتماع. أسيوط، مصر.

7. علي حجلة، التهيئة الحضرية والتنمية المستدامة في مدينة تبسة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، علوم تهيئة المجال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2016.

8. كاتب وليد، التحسين الحضري في مدينة تبسة، دراسة مقدمة لنيل شهادة ماستر تمدن ومشروع حضري، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014.

9. محمد الأمين حركات، التخطيط الحضري في الجزائر، أدوات التهيئة و التعمير: عشريتين من التطبيق، محاولة للتقييم، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة قسنطينة 1، 2018/2017.

10. نبيل الصحن، محافظة المنيا دراسة في التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الآداب، قسم الجغرافيا، 2004.

11. نعيمة حمود حرم بومعوش، ظاهرة البناء البناء الفوضوي بالمدن الكبرىالجزائرية: الواقع ورهانات التسوية في اطار الجوكمة الحضرية حالة مدينة قسنطينة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية، 2016.

12. يحيى مدور، التعمير وآليات استهلاك العقار الحضري في المدينة الجزائرية – حالة مدينة ورقلة ،مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/2011.

13. mardas saifi ,bilon des incendies de forts dans quelques willaya de L'est algérien :mémoire de magester en ecologie végétale ,université mentouri canstantine.année 2006-2007

3- المقالات

1. حسين بولمعيز و قرفية الصادق، السكن العشوائي وأثره على النمو الحضري بالمدن الصغرى، مدينة الحروش نموذجا.

2. شوقي قاسمي، إشكالية السكن الهش في الجزائر في ضوء استراتيجيات التصدي برنامج RHP للبنك الدولي نموذجا، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 01 مارس 2012.

3. علي حجلة، محمد الهادي لعروق، البعد البيئي للتنمية المستدامة، المساحات الخضراء بمدينة تبسة "دراسة باستعمال نظام الإعلام الجغرافي والستشعار عن بعد".

4. محمد محمود يوسف، العشوائيات والتجارب العربية والعالمية، مدرس مساعد بكلية التخطيط العمراني في جامعة القاهرة.

5. محمد مطيع، السكن العشوائي اسباب وحلول، نشر في اشتوكة باريس 27-04-2011

6. مشروع لائحة تطوير المناطق العشوائية بمنطقة مكة المكرمة ، ماي 2008.